



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب
وموقف الأخير منه (1987 - 2018)

لنا نعيم راغب دغيش

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ/2019م

تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب
وموقف الأخير منه (1987 - 2018)

إعداد:

لنا نعيم راغب دغيش

بكالوريوس في أدب اللغة الإنجليزية من جامعة دمشق/سوريا

إشراف: أ. د. وليد المدلل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
مسار الدراسات الإقليمية - فرع الدراسات العربية/المعهد الإقليمي/
عمادة الدراسات العليا/جامعة القدس

1440هـ/2019م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية

برنامج الدراسات العربية

إجازة الرسالة

تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب وموقف الأخير منه

(1987-2018)

اسم الطالب: لنا نعيم راغب دغيش

الرقم الجامعي: 21612955

إشراف: أ. د وليد المدلل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/5/14 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم :

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة أ. د. وليد المدلل
2. ممتحنا داخليا د. سنية الحسيني
3. ممتحنا خارجيا د. يوسف صالح

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

إهداء

"روح أمي الغالية"

الباحثة/ لنا نعيم راغب دغيش

إقرار:

أقر أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قُدمت إلى جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

لنا نعيم راغب دغيش

التاريخ: 2019/5/14

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أكرمنا بالتوفيق لإتمام هذا الجهد المتواضع. وانطلاقاً من أسمى معاني الشكر والتقدير، ومن إرجاع الفضل لأصحاب الفضل، والذي لولا دعمهم ما كان لينجز هذا البحث، فإنني أشرف بتقديم جزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى كل من ساهم في إتمامه. وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور وليد المدلل المشرف على البحث، والذي لم يتوان لحظة في تقديم النصيحة والإرشاد والملاحظات.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القدس، وللاساتذة الأفاضل الدكتور يوسف صالح والدكتورة سنية الحسيني اللذين تفضلاً بقبول المناقشة، ويقيني أن ملاحظاتهم سيكون لها بالغ الأثر في إثراء البحث.

وختاماً، أشكر كل من أفادني بفكرة، أو أمدني بكتاب، أو منحني وقته لإجراء مقابلة، فلهم جميعاً كل الشكر والثناء، وجزاهم الله خيراً، وزادهم توفيقاً ونجاحاً.

الباحثة/ لنا نعيم راغب دغيش

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار:
ب.....	شكر و عرفان
ج.....	فهرس المحتويات
ز.....	ملخص:
ط.....	Abstract

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة) 1.....

1.....	1.1 مقدمة
2.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 أهمية الدراسة
4.....	4.1 أهداف الدراسة
4.....	5.1 أسئلة الدراسة
4.....	6.1 فرضيات الدراسة
5.....	7.1 منهجية الدراسة
6.....	8.1 حدود الدراسة
7.....	9.1 الدراسات السابقة
16.....	10.1 التعقيب على الدراسات السابقة
16.....	11.1 تقسيمات الدراسة

الفصل الثاني: البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس تجاه الغرب قبل 2006.....18

19.....	1.2 نشأة وتطور حركة حماس
19.....	1.1.2. خلفيات النشأة:
22.....	2.1.2. مراحل تطور حركة حماس:
22.....	1.2.1.2. تطور حركة حماس في مرحلة 1987-1993:
23.....	2.2.1.2. تطور حركة حماس في مرحلة أوسلو 1993-2000:
27.....	3.2.1.2. تطور حركة حماس في مرحلة الانتفاضة الثانية 2000-2005:

2.2	بداية التوجه السياسي لحركة حماس تجاه الغرب	31
1.2.2	تأثير إدراج حركة حماس على قوائم "الإرهاب" على علاقاتها الدولية:	39
2.2.2	مرتكزات خطاب حركة حماس تجاه الغرب:	43
3.2.2	منطلقات خطاب حركة حماس لتطوير علاقاتها الدولية:	44
4.2.2	أهداف وسياسات حركة حماس في علاقاتها الدولية:	45
3.2	الخاتمة	45

47.....الفصل الثالث: خطاب حركة حماس تجاه الغرب بعد 2006

1.3	خطاب حركة حماس تجاه المستوى الغربي الرسمي	48
1.1.3	خطاب حركة حماس تجاه الولايات المتحدة الأميركية:	51
2.1.3	خطاب حركة حماس في عهد الرئيس جورج بوش الابن:	51
3.1.3	خطاب حركة حماس في عهد الرئيس باراك أوباما:	58
4.1.3	خطاب حركة حماس في عهد الرئيس دونالد ترامب:	63
5.1.3	خطاب حركة حماس تجاه الاتحاد الأوروبي:	67
1.5.1.3	محددات الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس:	68
2.5.1.3	موقف الاتحاد الأوروبي من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية:	68
3.5.1.3	سياسة الاتحاد الأوروبي في مرحلة الاعتداءات "الإسرائيلية" (2008-2014):	71
6.1.3	خطاب حركة حماس تجاه روسيا الاتحادية:	77
1.6.1.3	أهداف السياسة الروسية تجاه حركة حماس:	78
2.6.1.3	أهداف حركة حماس من العلاقات الروسية:	78
2.3	خطاب حركة حماس تجاه المستوى الشعبي	80
1.2.3	التعاطف الشعبي مع حركة حماس:	81
2.2.3	حضور حركة حماس في أوروبا:	85
3.3	الخاتمة	89

91.....الفصل الرابع: الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس بين الميثاق والوثيقة

1.4	خطاب حركة حماس بين الميثاق والوثيقة	91
1.1.4	الميثاق والوثيقة: الظروف والدوافع:	92
2.1.4	أوجه التشابه والاختلاف في الشكل بين الميثاق والوثيقة:	95

3.1.4. أوجه التشابه والاختلاف في المضمون بين الميثاق والوثيقة:	96
1.3.1.4. مقدمة الميثاق والوثيقة:	96
2.3.1.4. تعريف حركة حماس لنفسها بين الميثاق والوثيقة:	98
3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الصراع:	99
1.3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه المشروع الصهيوني:	99
2.3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية: ..	101
3.3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الدولة الفلسطينية:	103
4.3.3.1.4. خطاب حركة حماس بين الجهاد والمقاومة:	106
4.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه منظمة التحرير الفلسطينية:	108
5.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه المجتمع الدولي:	109
6.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه حقوق الإنسان:	110
1.6.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه المرأة:	112
2.6.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الأقليات:	115
2.4. مواقف الغرب من الميثاق والوثيقة	118
1.2.4. مواقف الغرب من الميثاق:	118
2.2.4. مواقف الغرب من الوثيقة:	119
1.2.2.4. الردود الغربية الرسمية تجاه الوثيقة:	121
2.2.2.4. مواقف عدد من البرلمانات الأوروبية:	121
3.2.2.4. الوثيقة في الإعلام الغربي:	122
3.4. الخاتمة	125

الفصل الخامس: رؤية استشرافية لعلاقة حركة حماس مع الغرب في ظل التحديات القائمة....127

1.5. المصاعب والتحديات التي تواجه حركة حماس في علاقاتها مع الغرب	127
1.1.5. الانقسام الفلسطيني:	128
2.1.5. العزلة الغربية والحصار والاعتداءات "الإسرائيلية":	130
3.1.5. إصرار حركة حماس على فك الحصار:	133
2.5. سيناريوهات مستقبل العلاقة بين حركة حماس والغرب	136
1.2.5. السيناريو الأول: استمرار العزلة:	136
2.2.5. السيناريو الثاني: القطيعة وزيادة العزلة.	141

145	3.5 الخاتمة.....
146	4.5 النتائج والتوصيات.....
146	1.4.5. النتائج:.....
148	2.4.5. التوصيات:.....
150	المصادر والمراجع.....

تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب وموقف الأخير منه (1987 - 2018)

إعداد: لنا نعيم راغب دغيش

إشراف: أ. د. وليد المدلل

ملخص:

تناولت الدراسة خطاب حركة حماس السياسي والإعلامي تجاه الغرب- على وجه الخصوص- الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا، وروسيا الاتحادية، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، خلال الفترة الزمنية (1987-2018)، وذلك من خلال استعراض المراحل التي مر بها الخطاب تجاه كل من الولايات المتحدة الأميركية، في عهد ثلاث إدارات، ترأسها كل من: جورج بوش الابن، وباراك أوباما، ودونالد ترامب، والتي رفضت التعامل مع حركة حماس رفضاً مطلقاً. وتناولت الدراسة تطور الخطاب تجاه الدول الأوروبية، والتي تفاوتت علاقاتها مع حركة حماس ما بين الرسمية العلنية والسرية، علاوة على الخطاب الثابت تجاه روسيا الاتحادية، والتي تعاملت مع حركة حماس كشريحة منتخبة ديمقراطياً.

واستعرضت الدراسة الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس ما بين الميثاق (1988) ووثيقة المبادئ والسياسيات العامة (2017)، من خلال تناول الظروف والدوافع الكامنة خلف إصدارهما، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما في الشكل والمضمون، ومقارنة الخطاب تجاه قضايا عديدة، في مقدمتها: المشروع الصهيوني، الاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والجهاد والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمجتمع الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والأقليات. وتناولت الدراسة مواقف الغرب من خطاب حركة حماس تجاه الميثاق والوثيقة، إضافة إلى المصاعب والتحديات التي تواجه حركة حماس في علاقاتها مع الغرب.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التحول في الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب بعد انتقالها من مربع المعارضة إلى السلطة، والوقوف على أسباب انفتاح بعض الدول الغربية عليها رغم إدراجها على قوائم "الإرهاب"، علاوة على استشراف شكل العلاقة المستقبلية لحركة حماس مع الغرب.

واستخدمت الدراسة المناهج الكيفية التالية: التاريخي، والوصفي التحليلي، وتحليل الخطاب، والمقارن. واعتمدت على نظرية "النظام" لديفيد إيستون. واستخدمت أداة المقابلة.

وخلصت الدراسة إلى أن خطاب حركة حماس، قبل دخولها المعترك السياسي وبعده، قد شهد تطوراً تجاه الغرب؛ نتيجة للظروف والتحديات التي واجهتها. وتجلّى التطور تجاه العديد من القضايا التي تشكل حجر الزاوية في تعامل الغرب مع حركة حماس، في مقدمتها: قضية الصراع مع "إسرائيل". فلقد سعى الغرب إلى احتواء حركة حماس سياسياً عبر المشاركة في الانتخابات التشريعية (2006)، كخطوة أولى على طريق انخراطها في العملية السياسية، رغم إدراجها على قوائم "الإرهاب"، إلا أنها حافظت على ثبات خطابها من خلال الإصرار على رفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، أو التخلي عن المقاومة المسلحة كاستراتيجية ثابتة في خطابها وفكرها وسلوكها؛ ما دفع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي إلى إعادة محاولة احتوائها من خلال فرض العزلة السياسية والمالية.

وخلصت الدراسة إلى أن تطور الخطاب سار على نحو بطيء، كون أن جذور الحركة إسلامية، لكنها عمدت إلى مواءمة الواقع والتعامل معه ببراعماتية وبمرونة سياسية استوجبتها الظروف الصعبة التي مرت بها؛ ما انعكس إيجاباً على خطابها، الذي انتقل من مرحلة الرفض المطلق للتعامل مع الغرب والمجتمع الدولي، إلى مرحلة القبول والانفتاح، حيث طغت على الخطاب التشنجات والصياغات السياسية والقانونية في وثيقتها السياسية عوضاً عن تلك الدينية والأيدولوجية التي استند إليها الميثاق، إلا أن خطابها تجاه الغرب لم يكن ثابتاً، فلقد شكلت مواقف الغرب المحرك الأساسي له.

وخلصت الدراسة إلى أن خطاب حركة حماس تجاه الغرب سيحافظ على ثباته الحالي؛ وبالتالي سيبقى موقف الغرب تجاهها قائماً على فرض العزلة السياسية والمالية عليها، وعدم قبولها كلاعب سياسي فاعل على الساحة الفلسطينية. فعلى الرغم من تفاوت مواقف الغرب تجاه حركة حماس، إلا أن إصرارها على رفض شروط اللجنة الرباعية الدولية يقف سداً منيعاً في انفتاح الغرب عليها.

وأوصت الدراسة بأن تعلن حركة حماس تعديل الميثاق، وأن توائم بين خطابها السياسي والإعلامي وسلوكها، والعمل على ضبط الخطاب من خلال وضع استراتيجية له، وألا يأتي في سياق ردود الفعل، إضافة إلى تأسيس هيئة متخصصة من خبراء مختصين، وإنشاء مراكز أبحاث للتواصل مع المجتمعات الغربية، والفصل بين العاملين السياسي والدعوي، وترشيد الخطاب الديني، والاعتماد على متحدّثين يتقنون اللغات الأجنبية الحية، وتصدير شخصيات مقبولة دولياً، وإطلاق مواقع إلكترونية وقناة فضائية بلغات أجنبية، واستثمار التعاطف الغربي، والتقليل قدر الإمكان من عرض المواد ذات العلاقة بالعمل العسكري.

The Development of Hamas' Political and Media Discourse towards the West and the Latter's Position from it (1987-2018)

Prepared by: Lana Naem Ragheb Dighish

Supervisor: Prof. Waleed Al-Modallal

Abstract:

The research tackles Hamas' political and media discourse towards the West, at the official and popular levels, during the time period (1987-2018), by analyzing it with regard to the successive USA administrations during the presidency of George Bush, Barack Obama, and Donald Trump, who completely rejected dealing with Hamas. Besides, the research deals with Hamas' discourse towards the European countries, whose stances varied towards Hamas which had good relations with Russia.

The study compares Hamas' discourse between the charter (1988) and the new document (2017), by presenting the circumstances and motives behind their publications, similarities and differences between them in form and content, as well as many issues, such as: the position of Hamas towards the conflict with "Israel", the Zionist project, political solutions, the Palestinian state, jihad and resistance, the PLO, the international community, human rights, minorities and women.

On the other side, the research tackles the positions of the West towards Hamas' charter and its latest document as well as the difficulties and challenges facing Hamas in its relations with the West.

The research aims at finding out the extent of the change in the political and media discourse of Hamas towards the West after its shifting from the opposition to power, to find out the reasons why some Western countries dealt with Hamas despite the fact that it is on the lists of "terrorism."

The study uses the following methods: historical, qualitative, descriptive analytical, discourse analysis, and comparative methods. In addition to the "System Theory" by David Easton, and it also uses the interview method.

The study concludes that Hamas' discourse, before and after its entry into the political arena, had developed towards the West, as a result of the circumstances and challenges that Hamas experienced, and it had been manifested towards many issues considered the cornerstone of the West's vision towards Hamas. The West sought to politically contain Hamas by allowing the movement to participate in the legislative elections (2006), but the movement refused the conditions imposed by the international quartet. Consequently, the West tried again to contain Hamas by imposing political and financial embargo.

The research concludes that Hamas' discourse has developed slowly due to Hamas' ideological background. Yet, Hamas presented pragmatic and political flexibility. As a result, Hamas' discourse witnessed a change from the absolute opposition to the acceptance of the West and the international community. The discourse also was overshadowed by political and legal formulations instead of those religious and ideological ones in the old charter. However, Hamas' discourse was not fixed, according to the stances of the West.

The research concludes that Hamas' discourse will keep its current stability. Therefore, the West will continue isolating Hamas politically and financially, and will not accept Hamas as an active political actor in the Palestinian arena .

The research recommends Hamas to match its political and media discourse to its political behavior, controlling the discourse through developing a strategy, and not to be merely a reaction. Hamas must establish specialized institutions and research centers with qualified experts, in order to have relations with the Western societies. Besides, Hamas must appoint fluent spokespersons in different foreign languages .

Moreover, the research recommends Hamas to get advantages from the Western popular sympathy, as well as to minimize the media broadcasting of materials related to military actions, and above all to amend its charter.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

1.1 مقدمة

تحظى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأهمية كبيرة، ليس في ساحة العمل السياسي الفلسطيني فقط - وإنما أيضاً - في الساحات الإقليمية والغربية. وتُعدُّ حركة حماس، التي ولدت من رحم جماعة الإخوان المسلمين، من أكثر الحركات الإسلامية في العالم التي نالت نصيباً كبيراً من الدراسات والأبحاث من قبل مراكز الدراسات السياسية والأمنية العربية والغربية على السواء؛ لسبر أغوار فكرها، واستراتيجيتها، وسياساتها.

لم تركز أدبيات حركة حماس - في مرحلة الانطلاق - على تبني خطاب يأخذ في الاعتبار إقامة العلاقات السياسية الخارجية على الصعيد الدولي، لكن شكّل فوزها في الانتخابات التشريعية منعطفاً مهماً في تغيير لغة خطابها السياسي والإعلامي تجاه الغرب. فسعت إلى مد الجسور معه، وتقريب المسافات مع المنظومة الدولية من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، بالنظر إلى الغرب كأحد أهم الفاعلين الدوليين.

وُضِعت حركة حماس على قائمة "الإرهاب" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (1997)، ثم الاتحاد الأوروبي (2001). وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية (2006)، التي جرت بناء على اتفاقية أوسلو (1993)، والاعتراف المتبادل بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، واصلت حركة حماس رفضها لاتفاقية أوسلو، وأصرّت على عدم الاستجابة لشروط اللجنة الرباعية

الدولية، وتزامن ذلك مع وقوع الانقسام الفلسطيني (2007)؛ ما فاقم الحصار والعزلة السياسية من قبل المجتمع الدولي على حركة حماس وقطاع غزة، إلا أن بعض الدول الغربية أبقت على علاقاتها واتصالاتها معها بالسر أو العلن.

شهدت ما تسمى بثورات الربيع العربي، تدهور العلاقات بين حركة حماس ومصر، وتأزمت مع حلفائها في محور الممانعة، ناهيك عن الحصار الذي فرضته "إسرائيل" على قطاع غزة، وشن الاعتداءات العسكرية ضده؛ ما دفعها إلى إحداث مراجعات فكرية وسياسية لاستراتيجيتها ولخطابها. فولدت وثيقة حركة حماس السياسية (2017) تحت عنوان "وثيقة المبادئ والسياسات العامة". وغلب عليها الطابع السياسي البراغماتي عوضاً عن الطابع الأيديولوجي الديني؛ كخطوة منها على طريق تجديد فكرها السياسي بعيداً عن الإخوان المسلمين؛ وتحسين علاقاتها مع المنظومة الوطنية، وسد الذرائع أمام الغرب، على أمل أن تحدث الوثيقة خرقاً في جدار الممانعة الإقليمية والدولية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول تحولات الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب، ومدى قدرتها في التأثير عليه، من خلال مناقشة هامش الثابت والمتغير في خطابها - على نحو خاص - بعد الإعلان عن وثيقتها السياسية الجديدة التي تتسم بصياغات مباشرة، تغلب عليها اللغة السياسية البراغماتية خلافاً لميثاقها الذي تجسدت فيه اللغة الخطابية الدينية، إضافة إلى مواقف حركة حماس الداخلية والخارجية من قضايا عديدة، مثل: المشروع الصهيوني، والاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والجihad والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمجتمع الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والأقليات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: هل تغير الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب؟ وما موقف الأخير منه؟ وتنبثق عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية على النحو التالي:

- 1- إلى أي مدى تغير خطاب حركة حماس السياسي والإعلامي قبل دخولها معترك السياسة وبعده؟
- 2- ما الأسباب وراء انفتاح بعض الدول الغربية - سراً وجهرًا - على حركة حماس رغم وضع حركة حماس على قوائم "الإرهاب"؟

3- ما الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس السياسي والإعلامي من القضايا التالية: المشروع الصهيوني، والاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والجهاد والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمجتمع الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والأقليات؟

4- هل التغير في خطاب حركة حماس جاء نتيجة طبيعية لتطور فكرها، أو هو نوع من البراغمية التي استوجبتها الظروف، ولا سيما بعد أن وجدت حركة حماس نفسها في مأزق، جراء الحصار السياسي والاقتصادي المحلي والإقليمي والغربي، أي هل هو تغير طبيعي أم مصطنع؟

5- هل تمكن خطاب حركة حماس من التأثير في الموقف الغربي تجاهها؟ وإلى أي مدى؟ وما هي آفاق مستقبل علاقاتها مع الغرب؟

3.1 أهمية الدراسة

منحت التحولات التي تعيشها حركة حماس منذ مطلع الألفية الثالثة مزيداً من التحفز للغوص عميقاً في ماهية حركة حماس وسياساتها واستراتيجيتها، فكان هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت حركة حماس من حيث نشأتها وسياساتها، والقضايا المتعلقة بها على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية، لكن تأثير الخطاب السياسي والإعلامي تجاه الغرب - على نحو خاص - بعد إصدار وثيقتها السياسية الجديدة لم يحظَ بدراسات الباحثين، وهنا تبرز أهمية الدراسة من خلال:

1- أصبحت حركة حماس لاعباً سياسياً في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال.

2- ندرة المؤلفات التي تناولت دراسة خطاب حركة حماس السياسي والإعلامي - على نحو خاص - الموجه للغرب.

3- جُلُّ ما صدر من دراسات كانت لباحثين عرب وبمصادر عربية. وتتبع أهمية هذه الدراسة من إلقاء الضوء على دراسات ووجهات نظر شخصيات عربية.

4- فهم التحولات في خطاب حركة حماس السياسي والإعلامي، سيساعد في فهم طبيعتها وتوجهاتها، ومن ثم تحديد أفضل السبل للتعاطي معها.

5- تقديم قراءة متبصرة لخطاب حركة حماس أمر مهم لصناع القرار في الداخل والخارج - على نحو خاص - مع حركة تحولت في وقت قصير إلى فاعل سياسي هام.

4.1 أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق جملة من الأهداف، وهي على النحو التالي:

- 1- الوقوف على مدى التحول في الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب بعد انتقالها من مربع المعارضة إلى مربع السلطة.
- 2- معرفة الأسباب الكامنة خلف انفتاح بعض الدول الغربية على حركة حماس رغم إدراجها على قوائم "الإرهاب"، وفي المقابل سبر دوافعها من تطوير خطابها.
- 3- الوقوف على الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس من القضايا التالية: المشروع الصهيوني، الاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والجihad والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمجتمع الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والأقليات.
- 4- استشراف العلاقة المستقبلية لحركة حماس مع الغرب.

5.1 أسئلة الدراسة

- 1- ما الأسباب التي دفعت حركة حماس إلى تطوير خطابها السياسي والإعلامي؟
- 2- ما السياسة التي انتهجها الغرب تجاه حركة حماس قبل فوزها في الانتخابات التشريعية وبعده؟
- 3- لماذا وكيف تباينت علاقات الغرب تجاه حركة حماس؟ وما أهم التحديات التي واجهتها؟
- 4- ما أوجه التشابه والاختلاف في خطاب حركة حماس بين الميثاق والوثيقة؟
- 5- كيف كانت ردود الفعل تجاه التحول في خطاب حركة حماس (الميثاق والوثيقة نموذجاً)؟

6.1 فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- 1- كان لتجربة حركة حماس في الحكم تأثير كبير على خطابها السياسي والإعلامي.
- 2- لعبت الظروف الداخلية والإقليمية والدولية دوراً مهماً في إحداث تحولات في خطابها السياسي والإعلامي.
- 3- التحول في خطاب حركة حماس لن يؤدي إلى انفتاح دولي عليها.

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المناهج الكيفية:

- المنهج التاريخي:

الذي "لا يصف الظواهر والأحداث في الماضي فقط، بل يدرسها ويحللها ويفسرها بغية الوصول إلى حقائق وتعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل" (دشلي، 2016، ص57)، حيث تتناول الدراسة أهم المراحل التاريخية التي مرت بها حركة حماس، من فترة التأسيس التي وضعت فيها الأسس العامة لأفكارها ومنطلقاتها السياسية في ميثاقها (1988)، وكذلك المرحلة التاريخية المهمة التي انتقلت فيها من قيادة المعارضة إلى قيادة الحكم، والسياق الزمني الذي رافق دخولها الانتخابات التشريعية (2006)، وإصدار وثيقتها السياسية (2017).

- المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، ويخضعها بعد ذلك للتمحيص والتحليل وصولاً إلى النتائج. ويستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها، وعلاقاتها في العوامل المؤثرة في ذلك. ويهتم المنهج الوصفي بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يمثل في كثير من الأحيان عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يمارسها (غنيم، 2000، ص42). وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها، إضافة إلى اعتماد المقاربة التركيبية-التحليلية في تناول الطبيعة الديناميكية للخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس.

- منهج تحليل الخطاب:

يهدف تحليل الخطاب إلى وصف العلاقات والارتباطات بين العناصر، ودراسة الاستراتيجيات لبعض الأحداث الخطابية الخاصة، ضمن إطار سياسي أو سلطة معينة بغية الكشف عن الإرادة الفاعلة لها. ويعتبر ميشيل فوكو من أبرز مستخدمي هذه المنهجية في التحليل، باعتبارها منهجية بالغة التأثير في سياق البيئة السياسية والاجتماعية، ولا تقف عند حدود النص وإنما تتعداه إلى المضمون، حيث ستعتمد الدراسة على تحليل المضمون النوعي وليس الكمي لخطاب حركة حماس

السياسي والإعلامي من خلال تحديد التشكيلات الخطابية، وذلك من خلال تتبع توزع وتبعثر العبارات والمفاهيم في خطاب حركة حماس تجاه العديد من العلاقات والقضايا الداخلية والخارجية.

- المنهج المقارن:

يساعد الباحث على اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وذلك عن طريق المضاهاة وإبراز الصفات المشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تقهقر الظاهرة عبر الزمن (ابراش، 2009، ص114). وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن؛ لتوضيح وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين خطاب حركة حماس منذ صدور ميثاقها (1988)، مروراً بتجربتها في الحكم (2006)، وصولاً إلى إصدار وثيقتها السياسية (2017)، فضلاً عن مقارنة مواقف كل من الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا تجاه حركة حماس، إضافة إلى مقارنة المواقف الرسمية لهذه الدول الغربية ومواقف شعوبها في علاقتها مع حركة حماس.

تعتمد الدراسة- أيضاً- على نظرية "النظام" لديفيد إيستون، من خلال دراسة وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية لحركة حماس بصفقتها الصندوق الأسود، إضافة إلى المدخلات والمخرجات، وعملية التغذية الراجعة، وهي ما نبحت عنه؛ لمعرفة مدى تطور خطابها السياسي والإعلامي تجاه الغرب قبيل انخراطها في المعترك السياسي وبعيده، فضلاً عن إصدار وثيقتها السياسية.

إضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على أدوات بحثية، مثل: المقابلة مع بعض قيادات حركة حماس في الداخل والخارج، حيث أن عمل الباحثة في مجال الإعلام كمدبر تحرير في قناة الميادين الفضائية؛ سيفسح لها المجال في إمكانية التواصل مع صناع القرار والشخصيات القيادية في حركة حماس.

8.1 حدود الدراسة

1- الحدُّ الزماني: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (1987-2018).

2- الحدُّ المكاني: أماكن تواجد حركة حماس في الداخل والخارج.

9.1 الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات وفق المحاور التالية:

- حركة حماس من حيث "النشأة والفكر والممارسة السياسية":

تناولت هذه الدراسات حركة حماس من حيث نشأتها، وتطورها، ورؤيتها، وبرنامجه، وبنيتها، ومنطقاتها الفكرية، ومرتكزاتها السياسية، وتجربتها في الحكم. ركزت هذه الدراسات على حركة حماس وفق امتداداتها الفكرية كإحدى حركات الإسلام السياسي، ومنها من تناول حركة حماس انطلاقاً من مفاهيم العصر المتمثلة بالديمقراطية واستحقاقاتها. وهناك دراسات تناولت مستقبل حركة حماس كإحدى الحركات الإسلامية في فلسطين. وفيما يلي نستعرض بعض الدراسات:

1- أحمد دلول (2019): حركة المقاومة الإسلامية حماس: عشر سنوات في غمار المعترك السياسي، إسطنبول.

يتناول الكتاب حركة حماس من حيث النشأة والتطور، والهيكل التنظيمي، وعملية صنع القرار، والعمل العسكري. واستعرض الكاتب فكر حركة حماس السياسي وموقفها من الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية في الفترات (1994، 2004، 2005، 2006، 2012، 2017). ويفكك الكتاب تجربة حركة حماس في الحكم لمدة عشر سنوات، وذلك من خلال تناول العمل الحكومي، والعسكري، والبرلماني، والإعلامي، والمجتمعي، وقطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد. ويتطرق الكتاب إلى علاقاتها الوطنية والإقليمية والعربية والإسلامية، إضافة إلى علاقاتها مع الدول الغربية.

وخلص الكاتب إلى أن حركة حماس تمكنت من فرض نفسها كفاعل رئيسي لا يمكن تجاوزه في الشرق الأوسط، إلا أنها أخفقت في تقديم نموذج صالح للحكم على الرغم من اجتهاداتها في هذا الأمر. ورأى أنه رغم عدم استطاعتها من تأسيس علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها تمكنت بعد عناء طويل من إقامة علاقات مع بعض الدول الأوروبية. وأشار الكاتب إلى أن الخطاب ظلّ مشحوناً بالسلب نحو الغرب. وأوصى الكاتب بعدم تكرار تجربة الجمع بين المقاومة العسكرية والحكم، إضافة إلى عدم دخول حركة حماس في أية انتخابات مقبلة في ظلّ الظروف الدولية والإقليمية الراهنة.

2- منصور أبو كريم (2018): الفكر السياسي لحركة حماس بين الميثاق والوثيقة: فكر جديد أم إعادة إنتاج السابق، مركز مسارات، رام الله.

تفكك هذه الدراسة فكر حركة حماس السياسي في ضوء الوثيقة السياسية، حيث تتطرق الدراسة لفلسفة الوثيقة واستراتيجياتها. وتستعرض الدراسة مبررات طرح الوثيقة الجديدة، ومضمون فكر حركة حماس بين الجديد والقديم تجاه المقاومة، والدولة والمجتمع، والنخب والقيادات، والمرأة الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى أن حركة حماس حاولت توطين فكرها السياسي بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، والتحولات العميقة على الساحة الإقليمية والدولية، وأن فكرها السياسي قد تطور بعض الشيء، بحيث سعت عبر الوثيقة الجديدة إلى مخاطبة العالم الغربي والمجتمع الدولي - على نحو خاص - الولايات المتحدة الأميركية، وأنها أرادت من هذه الوثيقة طرح نفسها باعتبارها محاوراً وطرفاً رئيسياً في المعادلة الفلسطينية، وإرسال رسالة بأنها الأقدر على أخذ زمام المبادرة، وأن أي عملية تفاوضية لن يكتب لها النجاح ما لم تكن حركة حماس طرفاً أساسياً فيها.

3- وائل المبجوح (2017): دراسة حماس بين الميثاق والوثيقة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

قارنت الدراسة بين فكر حركة حماس السياسي في ميثاقها الذي أصدرته عام (1988) ووثيقتها السياسية الجديدة (2017)، من خلال رصد الأسباب التي دفعتها إلى إصدار كل من الميثاق والوثيقة، إضافة إلى إجراء مقارنة بين الأفكار والتوجهات، والشكل والمضمون لكل من الميثاق والوثيقة. وهدفت الدراسة إلى التعرف على ثوابت الفكر السياسي لحركة حماس ومتغيراته بعد ثلاثين عاماً من نشأتها.

وخلصت الدراسة إلى أن الوثيقة السياسية الجديدة لم تلغ الميثاق؛ لأنها لم تقدم أي جديد فيما يتعلق بالثوابت والمبادئ العامة الوطنية، وأنها بمثابة توثيق للتطور التاريخي في الفكر السياسي لحركة حماس، لكن هذا التطور لم يؤد إلى قبولها بشرعية الاحتلال. وترى الدراسة أن حركة حماس تمكنت في الوثيقة الجديدة من تقديم نفسها بلغة جديدة يفهمها المخاطبون الجدد والقدامى، بصياغة تراعي الخطاب الدولي والإقليمي، كما أنها تمكنت من إعادة توصيف نفسها بما يضمن سدّ الذرائع عن اتهامها بـ"الإرهاب"، وتسهيل عملية تبني القضية الفلسطينية من قبل الأطراف الصديقة أو الداعمة لحركة حماس.

4- اشتياق حسين، بلال الشوبكي (2014): حماس في الحكم: دراسة في الأيديولوجيا والسياسة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

تناولت الدراسة قدرة حركة حماس على الجمع بين المبادئ الأيديولوجية والعمل السياسي ضمن مؤسسات ديمقراطية. وركزت الدراسة على رصد التحديات التي واجهت حركة حماس كحزب سياسي حاكم، على رأسها: غياب التوازن في النظام السياسي الفلسطيني، وغياب الحد الفاصل بين مهام السلطة الفلسطينية، ومهام منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى التحديات الذاتية المتمثلة في ميثاقها الذي لا ينسجم مع دورها الجديد كحزب سياسي، ناهيك عن تحديات الاحتلال "الإسرائيلي"، والحصار السياسي والمالي من قبل القوى الدولية. وتناولت الدراسة تقييم الأداء السياسي لحركة حماس في الحكم.

وخلصت الدراسة إلى أن جزءاً من التحديات التي واجهت حركة حماس كانت نتيجة الخلل في النظام السياسي الفلسطيني، وأن انتقاد أيديولوجيا حركة حماس وعزلتها السياسية وحصارها الاقتصادي مجرد أدوات للضغط عليها، حيث حالت هذه الأدوات دون تطبيق حركة حماس لبرنامجها الانتخابي الذي بدوره عانى من نقاط ضعف، أبرزها: غياب الاستراتيجية الواضحة للتحرك على المستوى الدولي. وأكدت الدراسة أن حكومة حماس في قطاع غزة قد حققت إنجازات أمنية في مجال مكافحة التجسس، وإنهاء الفلتان الأمني.

5- محمود جرابعة (2010): حركة حماس: مسيرة مترددة نحو السلام. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله.

تمحورت الدراسة حول التأثيرات السياسية التي طرأت على المواقف والأفعال السياسية لحركة حماس بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، في مقدمتها: الموقف من الحل السياسي مع الجانب "الإسرائيلي" القائم على أساس حل الدولتين، والاعتراف بـ"إسرائيل"، والاتفاقيات التي وقعت معها، بالإضافة إلى الموقف من المقاومة. وتقوم منهجية الدراسة على مقارنة مواقف حركة حماس تجاه عملية السلام قبل مشاركتها في الانتخابات التشريعية وبعدها، من خلال النظر إلى ميثاق حركة حماس وممارستها السياسية على أرض الواقع، وتحليل مضمون صحيفة الرسالة التابعة لحركة حماس واستطلاعات الرأي.

وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي قد أثرت على مواقف قادة حركة حماس وأفعالها تجاه الاعتراف بـ"إسرائيل"، إلا أن الحصار الدولي الذي فرض عليها، والاقتتال الفلسطيني الداخلي عملاً على تعطيل تطور مواقف بعض القيادات تجاه الاعتراف بـ"إسرائيل".

6- تيسير عزام (2007): التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007. جامعة النجاح، فلسطين.

ناقشت الدراسة العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني؛ لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حركة حماس وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي. واستعرضت الدراسة التجربة السياسية لحركة حماس، وانعكاساتها على الأهداف الوطنية التحررية الديمقراطية في الفترة الزمنية (1993-2007). وهدفت الدراسة إلى الكشف عن قدرة حركة حماس التنظيمية، ومصادر التأثير فيها، وموقفها من السلطة الفلسطينية، وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور والتحول والانتقال والترجيح الذي مرت به حركة حماس خلال تجربتها السياسية، إضافة إلى محاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل إمساك حركة حماس بالسلطة.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن استثناء حركة حماس في أي حل محتمل للقضية الفلسطينية بعدما أصبحت جزءاً من النظام السياسي الشرعي، وأن التحول إلى السياسية عندها هو حالياً قيد التنفيذ، كما أن نجاحها في الانتخابات التشريعية يزيد من سرعة هذه التحولات، وأن سلوكها التنظيمي والإداري والإعلامي وال جماهيري أكسبها مهارات، وجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي.

7- إباد البرغوثي (2000): الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس.

تناولت الدراسة الإسلام السياسي في فلسطين من داخل حركة حماس، من خلال تتبع أصولها التنظيمية والأيدولوجية كحركة انبثقت عن جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى تأسيسها، وتطورها، ودورها في العمل على التأسيس لثقافة الإسلام السياسي، ومحاولاتها الحثيثة لأسلمة المجتمع وفق رؤيتها الدينية، ثم تبايناتها في بعض المواقف، ورؤيتها لدورها في تغيير العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، وإصلاح المجتمع والحكم، ومقاومة الاحتلال.

وخلصت الدراسة إلى أن خطاب الحركة الإسلامية في فلسطين بصورة عامة ينبثق من خطاب الحركة الأقدم والأكبر الإخوان المسلمين، وذلك لأن خطابها هو خطاب الأغلبية الإسلامية في فلسطين. واستنتجت الدراسة أنه يوجد مستويان يميزان مشروع الحركة الإسلامية الفلسطينية، هما: الديني العام والذي يهدف إلى تحكيم شرع الله في الأرض، والثاني: المستوى الوطني وهو تحرير فلسطين، بحيث يكون مشروعاً إسلامياً، يتطلب في البداية مرحلة وطنية. لذلك ترى الدراسة أن

الخطاب الإسلامي في فلسطين، يستند كغيره في العالم، إلى الفكر الإسلامي، الذي يتصف عند أصحابه بالشمولية، حيث يعنى بالشرعية الدائمة المستعصية على التعديل والتبديل، ليكون الدين وحدة قياس أو مسطرة يجري الحكم بموجبها على كل شيء.

8- خالد الحروب (1996): حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

تناولت الدراسة الجذور الفكرية لحركة حماس من خلال دراسة الإخوان المسلمين في فلسطين. واستعرضت الدراسة رؤية حركة حماس السياسية للصراع مع "إسرائيل". وناقشت علاقاتها على الساحة الفلسطينية الداخلية، وعلى الصعيد الدولي، إضافة إلى بعض القضايا التي تتعلق بأيدولوجيا حركة حماس كالتعددية السياسية، والعمل العسكري، والمشاركة السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن العمل التنظيمي لحركة حماس ظل محدوداً للفترة الأولى من نشأتها، خلافاً للعمل الاجتماعي الذي تفوقت فيه، إضافة إلى أن فكرها السياسي قد تعرض لمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية، جعلته يمتد في خانة الضمور لفترة طويلة.

- خطاب حركة حماس:

فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت خطاب حركة حماس:

1- عامر شديد (2010): الخطاب السياسي لحركة "حماس" قبل وبعد انتخابات 2006. جامعة بيرزيت، فلسطين.

تناولت الدراسة التغيرات التي طرأت على الخطاب السياسي لحركة حماس قبل مشاركتها في الانتخابات التشريعية وبعدها، على صعيد العلاقات الداخلية، والتعامل مع الاحتلال، والعلاقات الإقليمية والخارجية. وهدفت الدراسة للتعرف على منطلقات الخطاب السياسي لحركة حماس، ومركزاته الأيدولوجية والسياسية، والآليات النازمة لهذا الخطاب، إضافة إلى حدود التغير التي طرأت على الخطاب في الفترة الزمنية (1988-2010)، ومدى انسجامه مع ثوابت الخطاب السياسي ومركزاته. وهدفت الدراسة إلى فحص حدود ثبات خطاب حركة حماس وتغيره، في ضوء تطور تجربتها السياسية، ومدى قدرة الخطاب على المواءمة ما بين السياسي والأيدولوجي، والقيام بعملية الإخضاع المتبادلة لهما.

وخلصت الدراسة إلى أن بعض الحركات الإسلامية- بالرغم من أنها حركات أيديولوجية- إلا أنها تتمتع ببراغمية نسبية، تمكنها من تقديم خطاب سياسي يلائم ظروف المرحلة، ويؤكد قابليتها للتكيف والتطور والتفاعل. وهذا ما أثبتته تجربة حركة حماس في فلسطين- وفق الدراسة- إذ إنها قدمت فصلاً ثرية في مسألة تعامل الإسلاميين الوسطيين مع السياسة، حيث تراجعت الشعارات الكبيرة، وبات النقاش يحتدم حول البرامج السياسية والمصالح الوطنية.

2- زياد حميدان (2009): بنية خطاب حركة حماس: قراءة سوسيولوجية. جامعة بيرزيت، فلسطين.

تناولت الدراسة خطاب حركة حماس السوسيولوجي، وتشكيلاته ومآلاته. وحللت الدراسة بعض خطابات حركة حماس، وعدداً من مواقفها في الفترة الزمنية (1987-2009) كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين، معتبرة أن خطاب حركة حماس، يتكون من تشكيلات خطابية عديدة، تبدو متماسكة ومتناقضة أحياناً، وأخرى منقطعة ومتصلة، أهمها: التشكيلة الخطابية الدينية، والتشكيلة الخطابية الأيديولوجية، والتشكيلة الخطابية السياسية. وأكدت الدراسة على أن خطاب حركة حماس (2006-2009) كان أكثر براغماتية وأقل حدية، ولا سيما خطابها الموجه إلى العالم الخارجي، حيث أن التشكيلة الدينية بدت أقل حضوراً.

وهدفت الدراسة إلى معرفة الطريقة التي تعمل بها التشكيلات في بنية خطاب حركة حماس، على اعتبار أن النص الديني المقدس ثابت، وما تفرضه تكتيكات السياسة تجعل الخطاب متحولاً ومتناقضاً في الوقت ذاته، بالإضافة إلى الكشف عن إشكاليات خطاب حركة حماس، والأزمات التي واجهته.

وقد استنتجت الدراسة أن أهم الأزمات التي يعاني منها خطاب حركة حماس، هو كون التشكيلتين الدينية والأيديولوجية محددات للخطاب، في حين تقرر التشكيلة السياسية كل شيء للخطاب، وهذا ما يجعل الخطاب يلهث دوماً من أجل إثبات العكس، من خلال إعادة إنتاج التشكيلة الدينية والأيديولوجية لتلحق بالتشكيلة السياسية.

- حركة حماس في نظر الغرب:

عملت الدراسات الأجنبية على رسم صورة للسلوك السياسي لحركة حماس، ومدى تأقلمه مع الواقع. كما سعى عدد من المقالات الأجنبية المنشورة في مراكز دراسات وأبحاث وصحف عالمية، إلى تحليل مواقف حركة حماس وسياساتها، من خلال دراسة التطورات التي طرأت عليها بعد عام

(2006)، ومدى جدتها في التحول الديمقراطي، إضافة إلى مقالات تناولت وثيقة حركة حماس السياسية؛ لكن كانت السمة البارزة في هذه الدراسات والمقالات هي تناول حركة حماس بوصفها حركة "إرهابية".

1- بيورن برينر (2017): غزة تحت حكم حماس: من الديمقراطية الإسلامية إلى الحكم الإسلامي، مطبوعات جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية.

يتناول الكتاب الكيفية التي حكمت من خلالها حركة حماس قطاع غزة، إضافة إلى أبرز التحديات التي واجهتها. ويناقش الكتاب جدلية الأيديولوجيا والممارسة عند حركة حماس كونها حركة إسلامية تحكمها تصورات متشددة، من خلال مناقشة فهم حركة حماس للديمقراطية، والممارسات الديمقراطية في السياق الفلسطيني. ويرى الكاتب أن حركة حماس لا تشكك بمفهوم الديمقراطية، لكن لديها فكرتها الخاصة عن الديمقراطية، ويعتبرها أنها ليست حالة من النيوقراطية ولا الديموقراطية العلمانية، وإنما هي الديمقراطية الإسلامية.

ويلخص الكاتب ثلاثة تحديات تواجه حركة حماس. أولاً: كيفية نظر حكومة حماس إلى حركة فتح. وثانياً: مشكلات حكومة حماس مع الحركات الراديكالية المتطرفة في قطاع غزة، حيث اعتمدت سياسة تجاه الجماعات الراديكالية تقوم على معايير أقرب للديموقراطية وأبعد عن السلطوية. أما التحدي الثالث فيتمثل في تصورات حركة حماس وممارساتها لإعادة تأسيس النظام الاجتماعي في قطاع غزة، من خلال فرض النظام الإسلامي، كونه أكثر أهمية من حكم القانون واحترام حقوق وحريات الفرد. ويوضح الكاتب أن أسلوب حركة حماس - خلافاً لإسلاميين آخرين - يتسم بأسلوب حكم متعدد الأوجه، وأنه غير منظم من الناحية الأيديولوجية، وقابل للتكيف مع الظروف التي تواجهها، حيث أنها كانت تراجع سياساتها عندما تتعرض لانتقادات المجتمع، وهذا يتطابق مع نموذج الديموقراطية الإسلامية، أكثر منه من النموذج النيوقراطي.

2- جاستن كيورتس (2016): لماذا حماس: الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لشعبية الإسلاميين، مجلة إكسبوز، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

تناولت الدراسة أسباب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية. وقارنت بين خطاب الميثاق وخطاب البرنامج الانتخابي. وخلصت الدراسة إلى أن انتخاب الشعب لحركة حماس لم يكن نتيجة تأييده للخطاب المتصلب والمعادي للسامية، أو بسبب عقيدتها الأيديولوجية، وإنما نتيجة تزايد الاستياء من نظام فتح السلطوي، واعتماد حركة حماس - إلى حد كبير - على الدعوات للإصلاح

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ورأت الدراسة أن خطاب حركة حماس ركّز على البراغماتية السياسية، رغم أنها قد أظهرت ميلاً ضئيلاً للتخلي عن تكتيكاتها العنيفة.

3- بودوان لونج (2010): أجندة حماس: كيف تغيرت؟، مجلس سياسة الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية.

تتناول الدراسة التغيرات الرئيسية في مواقف حركة حماس في أعقاب الانتخابات التشريعية، من خلال عرض استراتيجيتها السياسية والعسكرية، إضافة إلى مواقفها من إقامة الدولة الفلسطينية، والتفاوض مع "إسرائيل"، والتوصل إلى هدنة. وخلصت الدراسة إلى أن حركة حماس قد أصبحت لاعباً رئيسياً في السياسة الفلسطينية، وأنها قلصت خطابها التقليدي حول تدمير "إسرائيل"، وإقامة الدولة الإسلامية.

4- بول سكام وأسامة أبو إرشيد (2009): حماس: الصلابة الإيديولوجية والمرونة السياسية، معهد الولايات المتحدة للسلام، الولايات المتحدة الأمريكية.

تتناول الدراسة حركة حماس بعد فوزها الساحق في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، والتي اعتبرها الباحثان بمثابة صدمة غير مرغوب فيها وغير متوقعة لكل من الأنظمة الشرق أوسطية والدولية، التي فرضت حصاراً على حركة حماس؛ لتجبرها على الاعتراف بـ "إسرائيل". وخلصت الدراسة إلى أن حركة حماس قد تغيرت بالفعل - من بعض النواحي - وأرسلت إشارات بشأن تعايشها المحتمل مع "إسرائيل"، إذا ما وضع ضمن إطار أيديولوجيتها الإسلامية. من ناحية أخرى، رجحت الدراسة أن حركة حماس قد لا تعترف بـ "إسرائيل" بالمعنى التقليدي. وأشارت إلى أن الحركات المتشددة عقائدياً يمكن أن تتغير بمرور الوقت، وأن عملية السلام نفسها يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل مثل هذا التطور. وأوصت الدراسة بضرورة إشراك حركة حماس في عملية السلام.

5- ماثيو ليفيت (2007): السياسة والعمل الخيري و"الإرهاب" في خدمة الجهاد، جامعة يالي، الولايات المتحدة الأمريكية.

تناول الكتاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مع التأكيد على أن حركة حماس استخدمت مفاهيم السياسة والعمل الخيري والمساعدات والعنف في خدمة الجهاد، وأنها تقوم بعملية غسيل الأموال لدعم نشاطها "الإرهابي" من خلال اللجان الخيرية المحلية، وجبهاتها السياسية والخيرية المسموح لها أن تعمل علانية في العديد من عواصم الغرب والشرق الأوسط، والتي تعمل

على تقديم الدعم اللوجستي والمالي لحركة حماس تحت عنوان المساعدة الإنسانية. ويخلص الكاتب إلى أنه من المرجح أن تهاجم حركة حماس المصالح الغربية. وجدير بالذكر أن هدف الكاتب هو إثبات أن حركة حماس حركة "إرهابية"، وأنه لا يوجد فرق بين أجنحتها السياسية والاجتماعية والعسكرية، فكلها على حدّ زعمه "إرهابية".

6- ناثن براون (2006): في أعقاب تسونامي حماس، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية.

تناولت الدراسة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، واحتمالات دمجها في النظام السياسي بعد فوزها بطريقة ديمقراطية، إضافة إلى البرنامج الانتخابي لحركة حماس. وقارنت الدراسة بين مواقف حركة حماس ومواقف حركة فتح من قضايا التسوية السياسية، والمفاوضات، والاعتراف بـ"إسرائيل"، والمقاومة. وتناولت الدراسة التحديات التي تواجه حركة حماس على المستويين الداخلي والدولي، من خلال استعراض النتائج المترتبة على وقف تقديم الدعم للفلسطينيين بقيادة حركة إسلامية.

وخلصت الدراسة إلى أن حركة حماس لن تتخلى عن مبادئها بسهولة، وإنما على نحو تدريجي، نتيجة التزاماتها الأيديولوجية، لكن ذلك لن يمنعها من التعامل بمرونة وواقعية سياسية تجاه المفاوضات على أن تكون المفاوضات من مهام منظمة التحرير الفلسطينية.

7- بيفرلي إدواردز (1996): السياسات الإسلامية في فلسطين. توريس، لندن.

تجادل الكاتبة بأن الإحياء المعاصر للسياسات الإسلامية في فلسطين حدث في وقت متأخر عن بلدان أخرى في الشرق الأوسط. كما تنتبع التشجيع الأولي لـ"إسرائيل" للإسلام السياسي، من خلال حركة حماس، كقوة منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، تتحدى كل المحاولات "الإسرائيلية" لسحقها، وتقدم تحدياً هائلاً لمزاعم منظمة التحرير الفلسطينية لتحديد مستقبل الشعب الفلسطيني. وخلصت الكاتبة إلى أن تنامي حركة حماس جاء نتيجة تواطؤ "إسرائيل" ودعمها لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية. وتستننتج الكاتبة أن قوة الإسلام السياسي قد تجذرت في نسيج المجتمع الفلسطيني، وتؤكد أن حركة حماس لم تستطع مصالحها نفسها مع الديمقراطية.

10.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة فكر حركة حماس السياسي، ومنطلقاتها، وأهدافها، إضافة إلى تطورات أدبياتها النظرية وفعلها السياسي، ومدى قدرة خطابها على المواءمة ما بين السياسي والأيدولوجي والديني كونها إحدى حركات الإسلام السياسي. وأهم ما طغى على هذه الفئة من الكتابات هو أثر التجربة السياسية لحركة حماس، على الخيار الديمقراطي، وعلى النظام السياسي الفلسطيني، في أعقاب فوزها في الانتخابات التشريعية. ولقد قدمت الدراسات السابقة للباحثة معلومات قيمة، وأثرت دراستها.

وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في معرفة التحولات التي طرأت على خطاب حركة حماس وفكرها، وتحديد الثابت والمتغير في هذا الخطاب، لكنها تختلف فيما يتعلق بقرب تلك الدراسات أو بعدها زمانياً مقارنة بهذه الدراسة؛ فالعديد منها جاءت مباشرة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية (2006). ولقد استعرض الباحثون الأسباب التي أدت إلى انتصارها، والأبعاد الأيدولوجية لفكرها ومفاهيمها للحكم، وتأثير هذه المفاهيم على قدرتها في إدارة دفة الحكم، والجمع بين المقاومة والحكم؛ لكن هذه الدراسة تمتد إلى فترة زمنية حالية تلي إصدار حركة حماس وثيقة السياسة والمبادئ العامة (2017)، وهي الوثيقة الأحدث والتي تأتي بعد سنوات من تجربتها في الحكم مع اختلاف الظروف الداخلية والإقليمية والدولية لحركة حماس. علاوة على ما تقدم، تناقش الدراسة الحالية تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب في ظل ندرة المؤلفات التي تناولت الموضوع، فغالبية ما صدر من دراسات تناولت تطور فكر حركة حماس تجاه الداخل الفلسطيني أو المحيط العربي والإسلامي، وبعضها تناول خطابها وعلاقاتها الدولية ولكن ليس على نحو مفصل، حيث تركز هذه الدراسة على خطاب حركة حماس الموجه إلى الغرب من خلال استيضاح مواقف بعض الشخصيات الغربية الرسمية والأكاديمية والإعلامية.

11.1 تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول؛ لتجيب على التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنه:

الفصل الأول: خلفية الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس تجاه الغرب قبل (2006).

الفصل الثالث: خطاب حركة حماس تجاه الغرب بعد (2006).

الفصل الرابع: الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس بين الميثاق والوثيقة.

الفصل الخامس: رؤية استشرافية لعلاقة حركة حماس مع الغرب في ظل التحديات القائمة.

تناول الفصل الأول خلفية الدراسة والدراسات السابقة. فيما استعرض الفصل الثاني البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس منذ تأسيسها (1987) إلى ما قبل دخولها معترك السياسة (2005)، بحيث ركز المبحث الأول على خلفيات النشأة، ومراحل تطور فكرها وسلوكها وخطابها السياسي والإعلامي. واستعرض المبحث الثاني بدايات تطور فكرها وخطابها السياسي والإعلامي تجاه الغرب، إضافة إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى انفتاح كل من حركة حماس والدول الغربية على بعضهما البعض.

وعالج الفصل الثالث خطاب حركة حماس تجاه الغرب بعد عام (2006). واستعرض المبحث الأول تطور خطاب حركة حماس تجاه المستوى الغربي الرسمي، من خلال رصد الخطاب وتتبعه وتحليله تجاه كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية. أما المبحث الثاني فرصد تطور مسار خطاب حركة حماس تجاه المستوى الغربي الشعبي، ومحاولاتها في الاعتماد على الإعلام كوسيلة لاختراق هذه المجتمعات الغربية.

وبحث الفصل الرابع الثابت والمتغير في خطاب حماس بين كل من الميثاق (1988) والوثيقة (2017). واستعرض المبحث الأول البيئتين الداخلية والخارجية لكل من الميثاق والوثيقة، والدوافع خلف إصدارهما، وأوجه الشبه والاختلاف في الشكل والمضمون، علاوة على القضايا التي تهم الغرب، مثل: خطابها تجاه المشروع الصهيوني، الاحتلال "الإسرائيلي" و التسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والجihad والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاء بخطابها فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والأقليات. وتناول المبحث الثاني مواقف الغرب من حركة حماس تجاه الميثاق والوثيقة.

وبحث الفصل الخامس مستقبل علاقات حركة حماس مع الغرب، حيث تناول المبحث الأول المصاعب والتحديات التي تواجه حركة حماس في علاقاتها مع الغرب. فيما استشرّف المبحث الثاني مستقبل علاقة حركة حماس مع الغرب، من خلال استعراض سيناريوهات مستقبل هذه العلاقة.

الفصل الثاني

البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس تجاه الغرب قبل 2006

يتناول الفصل الثاني تطور البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس منذ تأسيسها (1987) إلى ما قبل دخولها معترك السياسة (2005)، من خلال استعراض مرجعياتها الفكرية، باعتبارها امتداداً طبيعياً لتنظيم الإخوان المسلمين، إضافة إلى تناول أهم مرتكزاتها الفكرية، ورؤيتها لقضايا الصراع "الإسرائيلي" - الفلسطيني.

يستعرض المبحث الأول خلفيات نشأة حركة حماس، ومراحل تطور فكرها وسلوكها وخطابها السياسي تجاه قضايا الصراع مع "إسرائيل"، وقبول فكرة الهدنة المشروطة، والموافقة على إقامة دولة فلسطينية وفق الحل المرحلي، واستعدادها للتعاطي مع الرؤى والحلول السياسية المطروحة من قبل المجتمع الدولي لكن بشروط، من خلال تقديم خطاب ورؤى سياسية أكثر واقعية وبراهماتية من خطاب ميثاقها الديني.

يتناول المبحث الثاني بدايات تطور فكر حركة حماس وخطابها السياسي والإعلامي تجاه الغرب. ويستعرض المبحث الأسباب الكامنة خلف انفتاح حركة حماس على الغرب ودوافعه من التواصل معها، إضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على إدراج حركة حماس على قوائم "الإرهاب" الأميركية والأوروبية، ومدى انعكاسه متفاوت على علاقاتها مع الدول الغربية، علاوة على دور اللوبي الصهيوني في التأثير على علاقات حركة حماس الدولية.

1.2 نشأة وتطور حركة حماس

1.1.2. خلفيات النشأة:

تعد حركة المقاومة الإسلامية، المعروفة اختصاراً باسم حماس، جزءاً لا يتجزأ من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين الذي تأسس في مصر على يد حسن البنا عام (1928)؛ لهدف بناء مجتمع إسلامي من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد عبّرت حركة حماس عن نفسها في ميثاقها بأنها حركة فلسطينية متميزة، منهجها الإسلام، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، وبأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، كحلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية (ميثاق حماس، 1988).

شكلت انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (1987) نقطة تحول كبيرة لدى جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، حيث لم تكتفِ الجماعة بكونها حركة اجتماعية تهتم بقضايا التربية فقط، وإنما قامت بتشكيل جسم عسكري جديد؛ جعلها تظهر كقوة إسلامية منافسة للقوى العلمانية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية. وأطلقت حادثة دهس أربعة من العمال الفلسطينيين (8 كانون الأول/ديسمبر 1987) شرارة اندلاع الانتفاضة الأولى، حيث اجتمعت قيادة الإخوان في قطاع غزة، برئاسة الشيخ أحمد ياسين، وقررت تصعيد المواجهات في مختلف مناطق القطاع. وأصدر المجتمعون بياناً صحافياً (14 كانون الأول/ديسمبر 1987)، دعوا فيه الشعب إلى الوقوف والتظاهر ضد المحتل "الإسرائيلي"، وقد شكّل ذلك البيان الأول لانطلاقة حركة حماس، وجاء فيه:

أنتم اليوم على موعد مع قدر الله سبحانه النافذ في اليهود وأعوانهم، بل أنتم جزء من هذا القدر الذي سيقنتل جذور كيانهم. لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضاً لكل الاحتلال وضغوطاته، ولسياسة انتزاع الأراضي، وغرس المستوطنات، ولسياسة القهر من الصهاينة. جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل، ووراء المؤتمرات الدولية الفارغة، والمصالحات الجانبية الخائنة على طريق كامب ديفيد، وعليهم أن يتيقنوا أن الإسلام هو الحل وهو البديل. وليعلموا أن القتل لا يولد إلا القتل (موقع حركة حماس، 1987).

ولعل من الملاحظ أن هذا البيان لم يهتم بالأمور الشكلية: كالإعلان عن ولادة حركة حماس أو نشأتها، وإنما ركز في المقام الأول والأخير على رفع معنويات المواطنين الذين يعانون من بطش الاحتلال (يوسف، 1990، ص29).

انطلاقاً من مبادئ البيان الأول، انطلقت حركة حماس؛ ليشكل تكوينها خطوة وقائية، من أجل توفير إطار يتحمل مسؤولية التغيّر في مواقف جماعة الإخوان المسلمين من العمل الدعوي والتربوي إلى الجهادي، فإذا انتهت الانتفاضة بالفشل سيكون في استطاعة جماعة الإخوان المسلمين التّصلُّ من المسؤولية، أما إذا استمرت فسيكون من السهل على الجماعة تجيير إنجازات حركة حماس لمصلحتها (أبو عمرو، 1993، ص 89).

علاوة على ذلك، دفع انطلاق حركة حماس في مشروعها المقاوم للاحتلال "الإسرائيلي" إلى إيجاد صياغة فكرية لمشروعها الجهادي. فكان لا بدّ من وضع الأفكار التي تؤمن بها في إطار جامع يضمن وحدتها، ويعبر عن هويتها، ويظهر مواقفها، ويوضح تطلعاتها، ويجسد مفاهيمها السياسية والجهادية. فولد الميثاق (1988) خلال سياق مرحلة تاريخية كانت مقاومة الاحتلال عنوانها الأبرز. وغلب الطابع الديني والأيديولوجي في خطابها على حساب السياسي - إلى حدّ كبير جداً - وبرز ذلك في مفردات وتشكيلات الميثاق، الذي استند إلى منظومة فكرية أيديولوجية ودينية، تقوم في الأساس على الجهاد ضد اليهود، وتحرير كل فلسطين، ورفض كل المؤتمرات الدولية، واعتبار الغرب بأنه "أهل الكفر".

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تفسير إصدار حركة حماس لميثاقها، ومن ثم تطورها السياسي، بمعزل عن إطارين محددين حكما سلوكها السياسي ومنطلقاتها. ويتمثل المحدد الأول في نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي. ويتجسد المحدد الثاني في أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، حيث أكدت في ميثاقها أنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين" (ميثاق حماس، 1988). ويقال إن هذه التسمية بالذات لها دلالتها، فهي تحمل في صلبها بعدين: البعد الديني الفقهي القرآني، والبعد العقائدي - السياسي / الكفاحي، فوجود الاحتلال "الإسرائيلي" عامل مهم في بلورة هوية حركة حماس المقاومة - وفي الوقت نفسه - شكلت خلفياتها الإسلامية، والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية للفلسطينيين، إطاراً مهماً لبلورة هويتها الأيديولوجية (خالد، 2004، ص 102).

تمت صياغة ميثاق حركة حماس من وجهة نظر أحد الشيوخ المخضرمين عبد الفتاح دخان، وتمت المصادقة عليه داخلياً في ظلّ ظروف الانتفاضة الاستثنائية، وأكد أحمد يوسف⁽¹⁾ (مقابلة خاصة،

(1) أحمد يوسف: قيادي في حركة حماس، والمستشار السياسي السابق لرئيس حكومة حماس، ووكيل وزارة الخارجية في حكومة حماس.

تشرين الأول 11، 2018) أن حركة حماس تدارست، في تسعينيات القرن الماضي، إمكانيات تعديل الميثاق واعتماده؛ ليلتزم الجميع بخطوطه العريضة، بيد أن الخشية من اتهامها بأنها تسير على طريق حركة فتح في تقديم التنازلات، هي التي جعلتها تتوقف طويلاً أمام اتخاذ مثل هذه الخطوة.

انعكست جذور حركة حماس الإسلامية على مفردات الميثاق، حيث غابت عنه الصياغة السياسية واللغة القانونية. واعتمد على اللغة الإنشائية، والنصوص الدينية، والافتباسات الشعرية، التي أصبحت تشكل عبئاً عليها مع مرور الوقت -على نحو خاص- فيما يتعلق بالصراع مع "إسرائيل" واليهود. ويتجلى خطاب حركة حماس الديني في أن فلسطين هي أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها، وأنه لا حلّ لقضية فلسطين إلا بالجهاد في سبيل الله، وأن العمل على تحريرها فرض عين على كل مسلم (ميثاق حماس، 1988).

ولقد وجهت انتقادات عديدة، داخلية وخارجية، للكثير من المصطلحات والتعبيرات الدينية والأيديولوجية الواردة في الميثاق. ومع ازدياد حضور حركة حماس محلياً وإقليمياً ودولياً، ارتفعت وتيرة الاتهامات الموجهة إليها بـ "الإرهاب" و"اللاسامية" من قبل الغرب و"إسرائيل". وسيتم تناول الميثاق بالتفصيل في الفصل الرابع، من حيث الظروف والسياقات، والشكل والمضمون، وردود الأفعال الغربية تجاهه.

ويمكن رسم الصورة العامة لأهداف حركة حماس من خلال أدبياتها، ومتابعة سلوكها السياسي، والتي تظهر تعدد أهدافها، بحيث يتمثل الهدف العام في إقامة الدولة الإسلامية. أما الهدف الاستراتيجي فهو تحرير كامل فلسطين. وتتجسد الأهداف المرحلية في رفض الحلول الاستسلامية، وأسلمة المجتمع الفلسطيني، وتأكيد مشروعية الكفاح المسلح، واستمرار الانتفاضة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتفعيل العمق العربي والإسلامي (العمور، 2009، ص ص 138-148).

علاوة على ذلك، تستند الأهداف الظرفية إلى رفض سياسة الاستيطان والإبعاد والمنع من السفر، ورفض الاحتلال الإداري والمضايقات ضد السكان المدنيين، ورفض نشر الرذيلة والفساد والإسقاط في شبك المخابرات، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين (يوسف، 1989، ص 45).

2.1.2. مراحل تطور حركة حماس:

مرت حركة حماس منذ تأسيسها بالعديد من المراحل التي أظهرت تطور فكرها وسلوكها وخطابها تجاه القضايا الفلسطينية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية. ويمكن قراءة تطورها على النحو التالي:

1.2.1.2. تطور حركة حماس في مرحلة 1987-1993:

واجهت حركة حماس العديد من الصعاب في بدايات انطلاقها. فلقد وجدت نفسها في مواجهة خصم داخلي تمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، وآخر خارجي ألا وهو "إسرائيل". وسعت إلى البحث عن مشروعاتها الوطنية والسياسية، بعيداً عن التركة التي ورثتها من ارتباطها بالإخوان المسلمين. وظهرت حالة التوتر مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي اتخذت لنفسها إطاراً جديداً هو القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في مواجهة تصاعد مقاومة حركة حماس. وسعى كلا الجانبين إلى تأكيد أسبقيته وألويته في قيادة الانتفاضة، وذلك من خلال البيانات التي كانت تصدر عن كلا الطرفين (نوفل وصالح، 2014، ص6). وأدى تصاعد حضور حركة حماس في الساحة الفلسطينية إلى سعي منظمة التحرير الفلسطينية لاحتوائها، والتي بررت الأهداف خلف موافقتها على الانضمام إلى المجلس الوطني من أجل وقف قطار التسوية ومسلسل التنازلات، لكنها اشترطت أن يتم تمثيلها حسب حجمها الحقيقي في الساحة، والسعي لاعتماد برنامج جهادي وسياسي يؤكد على أحقية الشعب في كل فلسطين، ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني (موقع حركة حماس، 1991). بيد أن طلب حركة حماس قد جوبه بالرفض من قبل قيادة منظمة التحرير وحركة فتح؛ لأنها طالبت بأن يكون تمثيلها في المجلس من 40-50% (نوفل وصالح، 2014، ص6).

لم تعلن حركة حماس عن رغبتها في أخذ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها دعت إلى إجراء تغيير جذري وعميق وشامل في منطلقات المنظمة وأهدافها، وأن تتخلى المنظمة عن برنامجها السياسي الخاص بالتسوية السلمية مع "إسرائيل". وفي هذا السياق يؤكد الشيخ أحمد ياسين بأنه لا يمانع من كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، إذا ما تخلت المنظمة عن منهجها العلماني، وبرنامجها السياسي " (جبارة، 1992، ص120).

تعتقد الباحثة أن رفض حركة حماس لعلمانية منظمة التحرير الفلسطينية هو مجرد محاولة للتهرب من الاعتراف بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث إن حركة حماس عام (1993) تحالفت مع عدد من الفصائل الفلسطينية الراضية لاتفاقية أوسلو (الفصائل العشر) على الرغم من أن غالبيتها تتبنى ليس أيديولوجيات علمانية فقط، وإنما أيديولوجيات اشتراكية

وماركسية. علاوة على ذلك، كانت هناك رغبة من قبل حركة حماس للانضمام إلى المجلس الوطني، وهذا بحد ذاته يشير إلى مدى جاهزيتها للتعاطي مع الآخر على الساحة الفلسطينية من دون الالتزام بأجنداته وأفكاره. فحركة حماس أثبتت أن لديها القدرة على التكيف مع الظروف السياسية التي تواجهها.

2.2.1.2. تطور حركة حماس في مرحلة أوسلو 1993-2000:

انعكس رفض حركة حماس للعملية السلمية على علاقاتها الوطنية في الساحة الفلسطينية. ولقد شهدت هذه المرحلة توقيع اتفاقية أوسلو عام (1993)، بعد أن لعبت البيئة الداخلية والخارجية التي تعيشها الساحة الفلسطينية دوراً هاماً في توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى عملية التسوية، حيث إنها لم تنعم برخاء سياسي واقتصادي عندما قررت الدخول في عملية السلام. فالمنظمة شهدت حالة من العزلة الإقليمية، ناهيك عن وضع الشرق الأوسط بعد الانتصار على العراق في حرب الخليج الثانية، وكلفة الانتفاضة المتزايدة التي أثقلت كاهل "إسرائيل"، وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على العالم بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي (فرسون، 2004، ص 85).

وبناء عليه، شكلت هذه العوامل مجتمعة ضغوطاً متزايدة على المنظمة؛ ما أدى إلى توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، ووقف الانتفاضة، وتأسيس السلطة الفلسطينية عام (1994)، والتي عارضتها حركة حماس، ورفضت الانضمام إليها، بالرغم من أن الرئيس ياسر عرفات، وفق بيان حركة حماس، قد عرض استعاده لـ "إعطاء وزن لحركة حماس مكافئ لحركة فتح في سلطة الحكم الذاتي، لكن رفضت الحركة المشاركة في السلطة باعتبارها إفرازاً لاتفاق القاهرة المهيمن" (موقع حركة حماس، 1994).

ونتيجة لذلك، اتسمت العلاقة بين حركتي حماس وفتح بالتنافس والتوتر، خلال هذه المرحلة. وقام جوهر الخلاف على أساس وجود تناقض بين مشروعين، فبرنامج حركة فتح ومنظمة التحرير يستند أساساً إلى خطة التسوية السلمية عبر المفاوضات، والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام (1967). فيما يركز برنامج حركة حماس على خط المقاومة لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وعدم جدوى المفاوضات، ورفض اتفاق أوسلو وتبعاته، وعدم الاعتراف بـ "إسرائيل" (عواد، 2011، ص 133).

علاوة على ما تقدم، يظهر التناقض بين مشروع حركتي حماس وفتح من حيث المرجعية الأيديولوجية لكلا الحركتين. فلقد انطلقت حركة حماس من مرجعية إسلامية، وبأن فلسطين من

البحر إلى النهر هي أرض وقف إسلامي. في المقابل، تبنت حركة فتح الفكر العلماني الذي يقضي بحلول التسوية الداعية إلى خيار الدولتين، والعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل".

ولم يكن خافياً أن الفكر السياسي لحركة حماس، القائم على رفض الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية، قد أسهم في عدم قبولها إقليمياً ودولياً. فضلاً عن الأسباب الدينية التي عللت بها حركة حماس رفضها الاعتراف بـ"إسرائيل" أو إقامة علاقات معها، هناك أسباب أخرى ساققتها فيما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، حيث أكدت أن الاتفاقيات تتضمن التنازل عن 78% من فلسطين الانتدابية، وإبقاء السيادة "الإسرائيلية" على مجمل القضايا الحيوية، مثل: الحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية، علاوة عن الالتفاف على قضايا مهمة وجوهرية، في مقدمتها: قضية القدس واللجئين والمستوطنات، وإنهاء حالة المقاطعة والحصار عن "إسرائيل" عربياً ودولياً، ومنحها فرصة للازدهار الاقتصادي (الشاعر، 1999، ص 65).

وفضلاً عما سبق ذكره، اختلف الباحثون حول الأسباب الحقيقية الكامنة خلف رفض حركة حماس لعملية التسوية السياسية. ولقد اعتبر آخرون أن السبب وراء هذا الرفض يكمن في "تناقض الاتفاقية مع أيديولوجية حركة حماس وميثاقها المستند على الثوابت الإسلامية العامة" (الحمد والبرغوثي، 2010، ص 126). في حين عزا آخرون هذا الرفض إلى كون أن هذه المؤتمرات لا يمكن أن تحقق المطالب الفلسطينية أو تعيد الحقوق أو تتصف المظلوم (جبارة، 1992، ص 129). فيما أكد طلال عوكل⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، كانون الثاني 10، 2019) أن رفض حركة حماس جاء في سياق مناكفة حركة فتح مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع أسهم حركة حماس في مقابل انخفاض أسهم فتح التي جرى اتهامها بالتنازل عن جزء كبير من الوطن.

وانسجماً مع تطور فكر حركة حماس وملاءمتها للواقع السياسي، لم تنظر إلى المفاوضات مع "إسرائيل" على أنها من المحرمات، واعتبرتها من الناحية الشرعية غير محرمة. وهنا يتضح لنا الكيفية التي تخضع فيها خطابها الديني لصالح السياسي. ففي معرض حديث أبو مرزوق⁽²⁾ (2014) حول المفاوضات أكد أنها قد تكون بالسلاح والكلام. وربما حركة حماس قد تجد نفسها مضطرة لهذا السلوك، فالكثير من القضايا التي كانت شبه تابو (محرمة) عندها أصبح من الممكن طرحها على أجدتها، لكن السياسة الحالية لحركة حماس لغاية الآن ألا تفاوض الاحتلال.

(1) طلال عوكل: كاتب فلسطيني.

(2) موسى أبو مرزوق: عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ورئيس المكتب السياسي الأسبق لحركة حماس.

وليس بخاف أن حركة حماس خاضت أكثر من جولة تفاوضية مع "إسرائيل" منذ تأسيسها وحتى هذه الآونة، من بينها: المفاوضات داخل السجون "الإسرائيلية"، حيث أكد محمود الزهار⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، نيسان 24، 2019) أن هذه المحادثات هي أقرب إلى عملية تواصل واستطلاع للآراء من قبل "إسرائيل" منها إلى عملية تفاوضية بالمعنى الحرفي للكلمة، وذلك بحكم علاقة السجين بالسجان، في أغلب الأحيان. ولقد شملت المفاوضات تبادل الأسرى الفلسطينيين مع الجنود "الإسرائيليين" المختطفين، ومفاوضات التهدة- على نحو غير مباشر- من خلال وسطاء، عرب وأجانب، مثل:

مفاوضات السجون 1988-1989، مفاوضات الزهار 1989، مفاوضات إيلان سعدون 1989، اتصالات توليدانو 1992، اتصالات الإبعاد 1992، مفاوضات نحشون فاكسمان 1994، مفاوضات الهدن 2005-2008-2012-2014-2018، مفاوضات النواب المقدسيين، مفاوضات السنوار 2009، مفاوضات جلعاد شاليط 2011 (بدر، 2016، ص ص 77-118).

وانطلاقاً مما تقدم، تعتقد الباحثة أن رفض حركة حماس للتفاوض مع "إسرائيل" قائم على أساس المبدأ، إلا أن إمكانية انخراطها في مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" ليست مستبعدة في فكرها كخطوة على طريق إدارة الصراع، لكنها مرهونة بموازين القوى الدولية التي تميل في الزمن الحالي إلى صالح "إسرائيل".

وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو عام (2014)، حرصت حركة حماس على عدم إعطاء أي انطباع قد يفهم منه أنها تتعاطى مع السلطة ومشروعها، وذلك بتحاشي أي اتصال رسمي معها. وقاطعت الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام (1996)، ما جعلها موضع اتهام لمحاولة تخريب إفرازات التسوية السلمية، وتغيب الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من أنها قد اشتركت في كل الانتخابات النيابية، ليس في عهد السلطة الفلسطينية فقط، وإنما في ظل الاحتلال، علاوة على وجود رغبة فلسطينية وعربية ودولية لدمج حركة حماس في الحياة السياسية، إلا أنها رفضت المشاركة في الانتخابات؛ ليتضح لنا أن قرارها بمقاطعة الانتخابات قائم على أساس المبدأ، وأنه قرار سياسي، وليس له أي علاقة بالبعد الأيديولوجي.

ولقد تجلت الرغبة العربية في مشاركة حركة حماس في العملية السياسية من خلال انخراطها في الحوارات مع السلطة الفلسطينية والتي تمت بدعوة من الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، لكن

(1) محمود الزهار: محمود الزهار: عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ووزير الخارجية في حكومة حماس.

جولات الحوار باءت بالفشل. ووثقت حركة حماس رفضها المشاركة في الانتخابات بإصدارها بياناً رسمياً دعت فيه الشعب الفلسطيني إلى مقاطعة الانتخابات، وكشف مؤامرات وقف الانتفاضة، وتفعيل فريضة الجهاد في سبيل الله ضد المحتل، مؤكدة أن كامل حقوق الشعب الفلسطيني الدينية والوطنية والقانونية والتاريخية الموروثة أصبحت تعود لدولة التوراة والتلمود (موقع حركة حماس، 1996).

وذهب آخرون إلى نفي وجود العوامل الدينية وراء رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات، وأنه لم يستند إلى الحلال والحرام، حيث أكد ميلتون إدواردز (Milton- Edwards, 1996) أن حركة حماس المعارضة رفضت المشاركة لأن ذلك سيعني أنها تعترف باتفاقيات أوسلو كأمر واقع، وحركة حماس تعارضها بشدة (ص133). فيما اعتقد براون (Brown, 2006) أنه من الصعوبة بمكان أن يشهد فكر حركة حماس وسلوكها تطوراً سريعاً، حتى لو كان بعض قادتها يرغبون في تغيير المواقف، إلا أن هياكل اتخاذ القرارات الجماعية تجعل من الصعب القيام بذلك بسرعة، وإنما على الأرجح على نحو تدريجي.

وبالفعل، اختلفت وجهات النظر داخل حركة حماس حيال المشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث أشار الفالوجي (2002) إلى انقسامها في تلك الفترة بين ثلاثة مواقف:

الأول: هو الرفض للمشاركة في الانتخابات. والثاني: هو الموافق على المشاركة، وهو الأقل. والثالث: هو التيار التوفيقى الذي أراد البحث عن مخرج لمشاركة عناصر من حركة حماس أو مقربين منها؛ لكن لم يلتزم الجميع بقرارات حركة حماس. وثمة شخصيات كانت تتطلع لدور سياسي مستقبلي. وقامت بترشيح نفسها؛ لكنها انسحبت تحت ضغط من حركة حماس، وبقي عماد الفالوجي، ونجح في الانتخابات التشريعية عن دائرة شمال غزة (صص 414-415).

ومنذ عام (1996)، توترت العلاقة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية. وقامت على التنافس والصدام، حيث توجب على السلطة الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع الجانب "الإسرائيلي"، ولا سيما الاتفاقات الأمنية. ولقد تعاملت السلطة مع عمليات المقاومة كمعوقات في طريق مشروع بناء الدولة الفلسطينية؛ لذلك قامت بحملات اعتقال متواصلة لنشطاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي ورموزهما؛ نتيجة العمليات الكبيرة للمقاومة (نوفل وصالح، 2014، ص16).

وعلى إثر ذلك، وجدت حركة حماس نفسها مضطرة لإجراء اتصال مع السلطة؛ لتجنب الصدام وويلاته، لكنها- في المقابل- حرصت على التأكيد أنه لا يوجد حوار أو لقاء سياسي، ولكن من وقت لآخر كانت تعقد لقاءات من باب فض الاشتباك (البرغوثي، 2003، ص81). وظلت المعالجة

الأمنية هي السائدة في التعامل بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الثانية التي سميت بانتفاضة الأقصى.

3.2.1.2. تطور حركة حماس في مرحلة الانتفاضة الثانية 2000-2005:

شهدت مرحلة الانتفاضة الثانية، والتي اندلعت احتجاجاً على دخول زعيم حزب الليكود أرئيل شارون إلى المسجد الأقصى (28 أيلول/ سبتمبر 2000)، تصاعد عمل حركة حماس العسكري، وتنفيذها عمليات نوعية؛ ما أدى إلى تعزيز مكانتها في ظل فشل عملية التسوية في الوصول إلى الحل النهائي، وفق الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل". ورأت حركة حماس أن اتفاقية أوسلو لن يكتب لها النجاح- على نحو خاص- عند الوصول إلى مرحلة تنفيذ الاتفاقيات النهائية، حيث أكد غازي حمد⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أن قضايا الحل النهائي معقدة وشائكة، مثل: القدس، واللجئين، وسيادة الدولة، وهي كفيلة في نفس أي اتفاق، وهو ما تحقق بالفعل إثر انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام (2000)؛ فما كان من السلطة الفلسطينية إلا أن تقوي أوضاعها بالتعاون مع حركة حماس.

وبالفعل، دخلت العلاقة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية في مرحلة جديدة، تقوم على أساس مقاومة الاحتلال. ولقد ساعدت التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية حركة حماس كثيراً، حيث لعب ضعف السلطة الفلسطينية بعد استهداف مؤسساتها من قبل الاحتلال "الإسرائيلي"، إضافة إلى فشل خيارها السياسي، دوراً مهماً في زيادة قوتها وشعبيتها؛ فتولدت الرغبة لدى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للاستفادة من المد الجماهيري لحركة حماس. وتجلّى ذلك بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين، من خلال موافقة الرئيس عرفات على إشراك حركة حماس في وفد فلسطين إلى القمة العربية في تونس (عمرو، 2004). علاوة على ذلك، أكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن الرئيس عرفات قدم الدعم العسكري والمالي لحركة حماس لتصعيد عملها المقاوم ضد الاحتلال.

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد، تمت إعادة صياغة العلاقة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية. وبدأت مرحلة التعايش بينهما- على نحو عملي- من خلال مشاركة حركة حماس في اتفاق القاهرة عام (2005)، بتواجد جميع الفصائل الفلسطينية، وبحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وشكّل هذا الاتفاق محطة هامة في تطور فكر حركة حماس وخطابها، حيث نص الاتفاق على التالي:

(1) غازي حمد: قيادي في حركة حماس ومتحدث سابق باسم حكومة حماس.

الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية عام (2005) مقابل وقف "إسرائيل" أشكال عدوانها كافة، والتمسك بالثوابت الفلسطينية من دون أي تفريط، إضافة إلى حق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2005).

كانت هذه المرة الأولى التي توافق فيها حركة حماس - في نص مكتوب - على إقامة الدولة الفلسطينية، والانضمام إلى منظمة التحرير، والموافقة على تهدئة مع "إسرائيل"، وإن كانت جميع هذه الموافقات مشروطة؛ ما يظهر - حسب اعتقاد الباحثة - تطور فكرها ومواقفها للظروف السياسية التي تحيط بها؛ كمحاولة منها للتعامل والتكيف مع الواقع الحالي، فالسلطة أصبحت أمراً واقعاً، مع الأخذ في الحسبان، شن الولايات المتحدة الأميركية الحرب على ما أسمته "الإرهاب" بعد تفجيرات (11 أيلول/ سبتمبر 2001)؛ فسعت إلى مواكبة تطورات الأحداث المتسارعة، ما يدل على نضج فكرها وتطور سلوكها، لكن الهدنة مع "إسرائيل" من وجهة نظر محمود الزهار (مقابلة خاصة، نيسان 24، 2019) تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية: الهدنة ليست اعترافاً بالاحتلال "الإسرائيلي"، ولا تعني الصلح معه، أو نهاية للصراع، وإنما هي أداة وآلية لإدارة الصراع.

بناءً عليه؛ تدرك حركة حماس مخاطر الاعتراف بـ "إسرائيل" في ظل تركيبها الدينية، وفي حال قررت الاعتراف بـ "إسرائيل"، فإنها ستحتاج إلى فترة طويلة لتهيئة أنصارها بالسند الشرعي لتبرير هذا الاعتراف، كما أنها ستحتاج إلى سياسة موازية مع جناحها العسكري، الذي قد يتأثر بأي تحولات جذرية، والتي من الممكن أن تؤدي إلى انفصاله عن جسم حركة حماس الرئيس (جريدة، 2010، ص 24).

علاوة على ما تقدم، إن مفهوم الهدنة ليس جديداً على حركة حماس، فلقد اقترحها - سابقاً - مؤسسها الشيخ أحمد ياسين الذي قال: إن حركة حماس تطرح الهدنة كي تعيد "إسرائيل" الأرض التي احتلتها، ولكن ليس وفق اتفاق أوسلو، وشريطة إقامة الدولة الفلسطينية على حدود (1967) وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، مع عدم الاعتراف بـ "إسرائيل" (الجزيرة نت، 1998). فالهدف المرحلي لحركة حماس هو إبقاء باب الصراع مفتوحاً إلى حين تغير المواقف الدولية المنحازة لصالح الاحتلال (البرغوثي، 2000، ص 69). ومع ذلك تستطيع حركة حماس تبرير التوصل إلى أي هدنة مشروطة أمام قاعدتها الشعبية، فمن الناحية الشرعية لا يوجد مانع شرعي

يحرم إبرام هدنة مع الجانب "الإسرائيلي"، أما من الناحية الوطنية والسياسية، فإن الهدنة لا تعني الاعتراف بـ"إسرائيل"، أو التنازل عن فلسطين، وهذا ينسجم مع الطرح الديني الذي تتبناه حركة حماس (جريدة، 2010، ص29).

وثمة من فسر استعداد حركة حماس للتوصل إلى هدنة بأنه خطوة مهمة نحو إنهاء الصراع الضمني اعترافاً بـ"إسرائيل" كواقع سياسي (Milton-Edwards, 2004). فيما رأى آخرون أن أولويات حركة حماس - فعلياً - قد تغيرت، حيث إنها قلصت خطابها التقليدي حول تدمير "إسرائيل"، وإقامة دولة إسلامية، مفضلة - عوضاً عن ذلك - الإصرار على مقاومة "إسرائيل". وبالتالي، كان اختيارها لهذه الاستراتيجية كوسيلة للبقاء، على نحو مؤثر، في فلسطين (Long, 2010).

تعتقد الباحثة أن الهدنة في فكر حركة حماس تعتبر هدفاً تكتيكياً وليس استراتيجية، كوسيلة لتحقيق أهدافها، ولكنها ليست غاية، فحركة حماس سعت إلى المواءمة بين الأيديولوجيا والسياسية؛ لتكون أهدافها أكثر واقعية، وأكثر مقبولة لدى الجمهور. كما تعتقد الباحثة أن موافقتها على الهدنة خطوة مهمة لاستثمار عملها العسكري. فالهدنة ليست تراجعاً عن خيار المقاومة، لأن حركة حماس لم تتخلّ مطلقاً عن العمل العسكري. وأثبتت من خلال التوصل إلى العديد من تفاهات التهدة أو الهدنة أنها تراكم قدراتها العسكرية.

علاوة على ما سبق، يتجلى تطور فكر حركة حماس في موافقتها المشروطة على الحلّ المرحلي الذي يستند إلى إقامة الدولة الفلسطينية، التي تستوجب أن تكون عاصمتها القدس، وأن تضمن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم. وأكد محمود الزهار (مقابلة خاصة، نيسان 24، 2019) أن موافقة حركة حماس على الحلّ المرحلي لا تخرج من إطار انتظار تغيير موازين القوى.

تعتقد الباحثة أن حركة حماس قرأت الظروف الإقليمية والدولية ببرامغائية عالية، وأدركت أن الواقع الحالي لن يمكنها من تنفيذ الحلّ المبدئي القائم على إنهاء الصراع على نحو تام، وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر؛ فلجأت إلى الحل المرحلي لكن من دون التنازل عن ثوابتها، ألا وهي: عدم الاعتراف بـ"إسرائيل" أو التخلي عن المقاومة، أو التحرير الكامل لفلسطين. وبذلك، تكون حركة حماس قد جمعت بين التشدد والمرونة - في الوقت ذاته - من جهة، وبين المبادئ والمصالح من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق بموقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية، فتجدر الإشارة إلى أن حركة حماس رهنّت الانضمام إليها بتفعيل المنظمة وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها. فلم يكن لدى حركة حماس أي مانع من الانضمام إلى المنظمة؛ لكن على أساس التزامها بالعمل

على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، أو إعطائه شرعية الوجود على أي جزء من فلسطين (مشعل، 1999، ص152).

إضافة إلى ما تقدم، تبرز التحولات في فكر حركة حماس وخطابها في نظرتها إلى الانتخابات، حيث بدأت الملامح العامة التي تتعلق بموقفها من النظام السياسي تتحدد- على نحو خاص - بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات. فلقد خاضت حوارات مع الرئيس محمود عباس، وباقي الفصائل الفلسطينية. وبالرغم من أن مشعل⁽¹⁾ (1994) اعتبر أنه من "حق شعبنا ككل الشعوب أن يعيش في ظلّ نظام سياسي ديمقراطي شوري قائم على التعددية السياسية، يحفظ له كرامته وحقوقه وحرية" (ص93)، إلا أن حركة حماس رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام (1996)، بأي شكل من الأشكال وبأي صورة من الصور سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة؛ لأنها تقوم على أساس أوصلو (موقع حركة حماس، 1996).

أما فيما يتعلق بخوض حركة حماس الانتخابات الرئاسية، فأكد خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) أن القرار بحاجة إلى تقدير دقيق لطبيعة المرحلة وظروفها، والمؤثرات المحيطة بالواقع الفلسطيني، وإلى أي مدى قد ينعكس تأثير المشاركة على مصلحة الشعب الفلسطيني، وأن هذا الأمر لا يزال سابقاً لأوانه. وفي الوقت المناسب، سوف تستحضر الخيارات والبدائل، وتتخذ القرار.

تعتقد الباحثة أن خطة إعادة الانتشار "الإسرائيلية" أحادية الجانب من قطاع غزة في (15 آب/أغسطس 2005)، والتي اعتبرتها حركة حماس انتصاراً عسكرياً، إضافة إلى استشهاد الرئيس ياسر عرفات، والذي كان يتمتع بكاريزما خاصة به، لأنه جسّد الرمز والأب للشعب الفلسطيني، قد لعباً دوراً هاماً في تحول فكر حركة حماس، وتمثل هذا التحول في قرارها دخول معترك السياسة، عبر المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية.

ولقد بررت حركة حماس الأسباب الكامنة خلف مشاركتها في الانتخابات بأن هذه المشاركة تأتي "لتكون إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال" (كتلة التغيير والإصلاح، 2009). وبذلك أصبحت حركة حماس على أعتاب مرحلة جديدة تجمع فيها بين المقاومة والحكم من جهة، وبين أيديولوجيتها الإسلامية مع النظام السياسي الديمقراطي من جهة ثانية، حيث أصبح الحديث عن أي رؤية أو طروحات

(1) خالد مشعل: رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس (1996-2017).

سياسية لا يقع في إطار التحليل والتحرير؛ وإنما يخضع لمعيار ما يعرف بالمصالح المرسلّة، وجلب المنافع ودرء المفسد وغيرها من المفاهيم التي يحفل بها الفقه الإسلامي التي استطاعت توظيفها بشكل جيد يحسب لها، من خلال إقناع عناصرها وكوادرها ومناصريها بصحة مواقفها السياسية (عزام، 2007، ص82).

خلاصة القول: إن التطور في الفكر والممارسة لدى حركة حماس انعكس في طريقة إدارتها لقضية الصراع مع "إسرائيل"، فبعد أن كانت تعتبر المفاوضات مع الاحتلال "الإسرائيلي" خطأً أحمرًا، بدأت تتعامل مع الواقع، من خلال قبول الهدنة مع الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، وفق الحل مرحلي للصراع، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة مرونة سياسية، وإعطائها قدرًا كبيرًا من الواقعية السياسية، لكن خطابها السياسي والإعلامي ظل قائمًا على ركائز أساسية هي رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" رفضًا مطلقًا، وعدم التخلي عن المقاومة. ولقد وازن خطاب حركة حماس بين الثابت والمتحول في منطلقاتها ومرتكزاتها وسياساتها المتعلقة بالصراع مع "إسرائيل"، ما بين التمسك بخيار المقاومة والموافقة على إبرام هدنة، وما بين الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في حدود (1967) وبين التحرير الكامل لفلسطين.

2.2 بداية التوجه السياسي لحركة حماس تجاه الغرب

سعت حركة حماس - بعد تأسيسها - إلى الاهتمام بعلاقاتها السياسية الخارجية الإقليمية، وعملت على تطويرها، مستفيدة من تجربة العلاقات السياسية للفصائل والقوى الفلسطينية، على نحو خاص، وقوى التحرر الثوري بشكل عام، لكن لم يركز خطاب حركة حماس وأدبياتها، في مراحلها الأولى على تبني خطاب يأخذ في الاعتبار إقامة علاقات سياسية خارجية على الصعيد الدولي. فلقد أظهرت مواقفها علانية من الغرب في ميثاقها، ورفضت التعامل معه؛ لأن "القوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، مادياً، وبشرياً، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة" (ميثاق حماس، 1988). لكن بدأت نظرة حركة حماس إلى الغرب تتغير، وتأخذ منحى مختلفاً عن مواقفها السابقة طبقاً للظروف السياسية التي شهدتها، ولا سيما مع تنامي صعودها كفاعل سياسي مهم على الساحة الفلسطينية، وإدراكها للمتغيرات الإقليمية والدولية.

علاوة على ذلك، حكم ارتباط حركة حماس بتنظيم الإخوان المسلمين فكرها وخطابها. وتجلّى ذلك في سيطرة الخطاب الديني على حساب السياسي. وانصبَّ جُلُّ همها على تمتين علاقاتها مع محيطها العربي والإقليمي. وبدا ذلك جلياً في الميثاق، حيث ربطت مشروعها بالدوائر الثلاث،

الفلسطينية والعربية والإسلامية، "وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات" (ميثاق حماس، 1988). ولقد أشار الميثاق، إلى الغرب، بشكل سلبي من خلال ربطه بالتآمر على القضية الفلسطينية، ودعم إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين. ولم ترد في الميثاق أية إشارات إيجابية باتجاه موضوع علاقات معينة مع أي طرف دولي، وانشصر الحديث في هذا المجال في تكثيف الإشارات السلبية، والإدانات القوية للأطراف الدولية (العمور، 2009، ص317).

وعموماً، رفضت حركة حماس محاولات الإدارة الأميركية التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية. وأكدت في بيان لها أن الولايات المتحدة الأميركية هي "زعيمة التحالف الصليبي، ترسل وزير خارجيتها بيكر؛ ليقوم بجولة في الشرق الإسلامي ليرتب النظام الأمني الجديد حسب رؤيتها، ولتربط الشعوب برباط العبودية من جديد" (موقع حركة حماس، 1991).

علاوة على ذلك، انطلقت حركة حماس في نظرتها إلى الغرب من مفهوم الصراع، باعتباره صراعاً دينياً وحضارياً وثقافياً ذا أبعاد مختلفة. وتجسد الخطاب الديني والأيديولوجي تجاه الغرب من خلال مفردات ميثاقها الذي استند إلى الآيات القرآنية في انتقاد الغرب، ووصفه بأنه "ملة الكفر"، وأن الصليبيين قد أدركوا أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مُثلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود (ميثاق حماس، 1988). وقد عزا أبو عيد وآخرون (1999) تأخر اهتمام فكر حركة حماس وخطابها تجاه الدول الغربية لأسباب عديدة، أهمها:

1- التركيز منذ بدايات النشأة على تجذير وجودها، الأمر الذي أشغّلها عن الاهتمام بخارج الساحة الفلسطينية.

2- إيلاء مقاومة الاحتلال "الإسرائيلي" الاهتمام الأكبر؛ لأنها تستمد شرعية وجودها على الساحة الفلسطينية بمدى فاعليتها في المقاومة.

3- التضخم الأيديولوجي في بداية عملها المقرون بقلّة خبرتها وممارستها السياسية الذي كان يشكل عائقاً أمامها لخلق توجهات تؤدي إلى بناء علاقات مع الدول الغربية (ص ص 293-294).

لم تستغرق حركة حماس وقتاً طويلاً في إدراكها أهمية دور الغرب. فبعد أربع سنوات فقط من تأسيسها، يشير حمدان (2014) إلى أنها سعت في أواخر عام (1991) إلى تأسيس العلاقات مع جميع الأطراف الغربية التي تراوحت مواقفها بين عملية استطلاع وتعرّف على منطلقاتها الفكرية ورؤيتها السياسية، وبين أطراف أخرى وصلت إلى حدّ الانفتاح والتجاوب معها (ص6).

وبعد عملية إبعاد الاحتلال "الإسرائيلي" لثلاثمائة واثنين وسبعين من قيادات حركة حماس وكوادرها، وواحد وأربعين من حركة الجهاد الإسلامي - إلى مرج الزهور في لبنان عام (1992) - وذلك رداً على أسر وقتل جندي "إسرائيلي"، اتخذ فكر حركة حماس وخطابها السياسي والإعلامي تجاه الغرب منحى مغايراً لمواقفها السابقة. فشكّلت عملية الإبعاد نقطة تحول جوهرية، وكانت مفصلاً مهماً في فكرها وخطابها للتعامل مع الآخر على الصعيد الدولي، دولاً وقرارات ومنظمات، بعد أن اتخذت قضية المبعدين الإنسانية وصمودهم ورفضهم للإبعاد أبعداً عالمية. ولقد مثّل ذلك قفزة نوعية لعمل حركة حماس السياسي والإعلامي الدولي (حمدان، 2014، ص6).

علاوة على ما تقدم، جاء أثر عملية الإبعاد إيجابياً على حركة حماس؛ لأن العملية لم يسبق لها مثيل، وأثّرت سلبياً على "إسرائيل" باعتبار أن ما قامت به إهانة واضحة لمبادئ حقوق الإنسان، وكانت ردود الفعل ضد "إسرائيل" شديدة على المستوى الدولي (مشعال، 1999، ص90). وتجدر الإشارة إلى أن عملية الإبعاد قد مهدت الطريق لإقامة حركة حماس علاقات مع حزب الله اللبناني وإيران.

ولقد تجسّدت أبرز العوامل التي دعمت موقف حركة حماس المُطالب بعودة المبعدين في عددهم الكبير، وسط أجواء مناخية باردة جداً؛ ولأن هذا الإبعاد يخالف القوانين والأعراف الدولية والإنسانية. وعلاوة على ذلك، أشار غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أن وجود عدد من النخبة الفلسطينية بين صفوف المبعدين قد ساهم في بروز خطاب سياسي معتدل مناقض للصورة النمطية لحركة حماس بأنها حركة إسلامية "إرهابية"؛ ما أدى إلى زيادة التعاطف مع المبعدين.

إضافة إلى ما تقدم، لعب التوقيت الزمني لعملية الإبعاد دوراً مهماً في تسليط الضوء أكثر على حركة حماس. ولفت انتباه العالم إلى هذه الحركة الإسلامية الصاعدة بقوة؛ فعملية الإبعاد تزامنت مع عقد المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في واشنطن، والتي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وهذا ما حذر منه وزير الخارجية الأميركي - آنذاك - وارن كريستوفر حيث قال: إن بقي المبعدون في مخيمهم جنوبي لبنان؛ فإنهم سيؤثرون على عملية السلام في الشرق الأوسط. وستبقى الأضواء مسلطة عليهم، ما سيؤثر على تفاعل الشعوب معهم في المنطقة (حميدات، 2014، ص25).

وهذا بالفعل ما حدث، حيث تمثّل رد الفعل الفلسطيني الرافض للإبعاد في انسحاب الجانب الفلسطيني من المفاوضات. وأمام هذا المأزق، أشار غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أنه بعد إقناع "إسرائيل" بوجوب إعادة المبعدين، دعت الولايات المتحدة الأميركية إلى استئناف المفاوضات؛ لكن الفلسطينيين اشترطوا تخلي "إسرائيل" رسمياً عن تدابير الإبعاد.

وتأسيساً على ما سبق، تحولت الأنظار والاهتمام الإقليمي والدولي إلى حركة حماس. وأشار أبو عيد وآخرون (1999) أنها قد وجدت نفسها محط اهتمام مفاجئ ومكثف من قبل أطراف عربية ودولية عديدة:

كانت أولى هذه الاتصالات مع الإدارة الأميركية التي عقدت جولتين من المحادثات مع حركة حماس. وحرص المسؤول الأميركي على الاطلاع على وجهة نظرها- على وجه الخصوص- فيما يتعلق بإمكانية تنفيذ عودة المبعدين على دفعات. وتناولت الحوارات مواقفها من المفاوضات، وتصوراتها لحل الصراع "الإسرائيلي"- العربي، إمكانية تراجعها عن خطها في المقاومة المسلحة، مقابل مكاسب محددة ترضى عنها، وإمكانية قبولها بهدنة مؤقتة مع "إسرائيل" سواء على صعيد المواجهة ككل أو على أجزاء منها. وإمكانية مشاركتها في العملية السلمية، ولو حتى بتعديل بعض شروطها وظروفها خصوصاً على الصعيد الفلسطيني، إضافة إلى استيضاح مواقفها الأيديولوجية من الدين اليهودي ويهود العالم، والديانة المسيحية، وفهمها للتعددية والديمقراطية (ص ص 294-299).

ولاحقاً، توالى التواصل مع بقية الدول الغربية، حيث قامت حركة حماس بعدد من الاتصالات مع السفارات الغربية في الأردن؛ سعياً لدعم قضية المبعدين وعودتهم. وبناء عليه؛ جرت لقاءات مع سفراء بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والنرويج. وكانت بعض الاتصالات تتم بمبادرة من سفارات هذه الدول (حمدان، 2014، ص ص 7-15). ولقد قامت حركة حماس بتسليم تلك السفارات رسائل رسمية شرحت فيها باقتضاب موقفها السياسي وممارساتها العسكرية، مؤكدة أن وصفها بـ"الإرهاب" يشكل اعتداءً، وأنه من حقها مقاومة الاحتلال (العمور، 2009، ص 325). وبناء على هذه التحركات الدولية، اضطر رئيس الوزراء "الإسرائيلي"، آنذاك، إسحاق رابين إلى الإيعاز بعودة المبعدين على ثلاث مراحل، وبسقف زمني مدته ستة أشهر (موقع فلسطين الآن، 2016).

علاوة على ذلك، لعب إصدار قرار مجلس الأمن (799) الصادر في (18 كانون الأول/ ديسمبر 1992) والذي طالب "إسرائيل" بإعادة جميع المبعدين، دوراً مهماً في إعادة نظر حركة حماس تجاه الهيئات والمنظمات الدولية، فلقد أدركت أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات وقراراتها تجاه القضية الفلسطينية، وأنها تعد جزءاً من منظومة الأطراف الدولية المؤثرة، بعد أن كانت ترفضها رفضاً مطلقاً. ولقد تعدد خطاب حركة حماس وتنوع بين المطالبات والإدانات، وبين الترحيب والرفض، تبعاً لما كان يصدر عن هذه المنظمات من مواقف وقرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية، بعد أن كانت تعتبر هذه المنظمات الدولية مجرد غطاء لإضفاء الشرعية على الاحتلال

"الإسرائيلي"، فكانت ترى في الأمم المتحدة أنها "أداة مستبدة ومكشوفة بيد دول الاستعلاء العالمي، تنفذ ما يخطه لها دهاقنة السياسة والتآمر في تل أبيب وواشنطن وسائر عواصم الغرب المعادية" (موقع حركة حماس، 1991).

تعتقد الباحثة أن قرار مجلس الأمن القاضي بعودة المبعدين - وهو الأول من نوعه الذي تعاملت معه حركة حماس بإيجابية - قد لعب دوراً مهماً في تحول فكرها وخطابها تجاه المجتمع الدولي. ولقد بدأت تأخذ في الحسبان أهمية المنظمات والقوانين الدولية، حيث سارعت إلى شرح وتفسير سلوكها في مقاومة الاحتلال من منطلقات وقواعد القانون الإنساني والدولي. وعملت على توضيح وتفسير وتبرير الأسباب الكامنة وراء استهدافها المدنيين "الإسرائيليين". ويتبين ذلك من خلال بيانها التالي:

لقد كانت سياسة حركة حماس المعتمدة تركز على أن تستهدف عملياتها العسكرية جنود الاحتلال، وأدواته العسكرية والمستوطنين. وكانت تحرص - قدر الإمكان - أن لا تقع ضحايا من المدنيين. لكن الممارسات التعسفية المخالفة لأبسط قواعد حقوق الإنسان من قبل حكومة رابين، وعدم تفريق جيش العدو ومستوطنيه بين المجاهدين المقاتلين وبين المدنيين العزل، دفعا حركة حماس إلى اعتماد سياسة الرد بالمثل التي تقرها القوانين والأعراف البشرية والأديان السماوية. إن العمليات التي استهدفت أماكن تجمع الجنود والمستوطنين وأصابت بعض المدنيين، إنما كانت بهدف ردع العدوان الصهيوني، وإن ذلك ليس سياسة ثابتة لدى كتائب القسام - الجناح العسكري لحركة حماس - وإنما هي سياسة استثنائية فرضتها حكومة العدو. وإن حركة حماس على استعداد لإعادة النظر في هذا الاستثناء، شريطة أن يتعهد رئيس وزراء العدو وحكومته وجيشه بالتوقف نهائياً عن قتل المدنيين العزل من أبناء شعبنا (موقع حركة حماس، 1994).

يتضح مما سبق أن تطور الأحداث السياسية فرض أشكالاً مختلفة على فكر حركة حماس وسلوكها وخطابها. وبدأت تتفاعل وتتأثر بالمتغيرات التي تحيط بها. وانعكس ذلك على فكرها وخطابها السياسي والإعلامي، حيث سارعت في الانفتاح على الدول الإقليمية والغربية. وبدأت نظرتها إلى البعد الدولي تتضح وتتضح، ولا سيما مع اكتشافها - على إثر الممارسة العملية للسياسة - تعقيدات الوضع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين؛ لذلك برز خطاب جديد يتحدث عن استنادها إلى القانون الدولي في البرهنة على مشروعية كفاحها ونضالها (العمور، 2009، ص318).

وبناء عليه؛ اعتمدت حركة حماس خطاباً حاولت فيه التقدم باتجاه لغة أكثر دبلوماسية مع الغرب، وأساس هذه النظرة الجديدة هو التعامل مع الأطراف كافة من دون وضع معوقات ذاتية سابقة، وذلك تحت شعار أن معركتها ليست مع أي طرف دولي؛ وإنما مع "إسرائيل" فقط (الحروب، 1996، ص50). علاوة على ذلك، تخطت فكرة افتراض العداء المسبق مع الغرب، وبدأت في اختيار طريقة أكثر واقعية للوصول إلى تفهم أكبر من الرأي العام؛ ما أدى إلى تغير نمط خطابها تجاه الغرب (البرغوثي، 2000، ص146).

علاوة على ما تقدم، أدركت حركة حماس حجم الهجمة لتشويه صورتها من قبل "إسرائيل"، في ظل تصاعد حضورها السياسي والإعلامي، وزيادة عملها المقاوم؛ فركزت من خلال خطابها على الحق في مقاومة الاحتلال، والتأكيد على أن مقاومة الشعب الفلسطيني هي مقاومة مشروعة لا يمكن أن توضع مع "الإرهاب" في سلة واحدة. وعملت على التحذير من محاولات العدو الصهيوني لخلط الأوراق، واستجماع الجهد الدولي لضرب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية تحت دعوى "الإرهاب" (موقع حركة حماس، 2001).

وبالرغم من التطور الذي شهده خطاب حركة حماس، إلا أن مهمتها لم تكن يسيرة في بناء علاقاتها مع الغرب، فلقد ترك إعلانها في ميثاقها بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين - في ضوء المواقف السلبية من الإسلاميين على الصعيد الغربي - أثراً سلبية عليها. كما ورفضت الإدارة الأميركية الاعتراف بحركة حماس كلاعب أساسي من منطلق أن ميثاق الحركة يرفض الاعتراف بـ "إسرائيل"، وأن الجهاد هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين. وأكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن الرفض الأميركي مبني على أسس غير واقعية، وأن تقييم موقف حركة حماس لا يجب أن يركز على الميثاق الذي جاء انعكاساً لهيمنة الشيوخ والأجيال الأكبر سناً؛ لأن فكرها تجاه القضايا السياسية قد تطور وتخطى ما ورد في الميثاق.

وبناء عليه؛ ارتفعت حدة خطابات حركة حماس تجاه مبادرات السلام الأميركية، وصبت جام غضبها عليها، ويتجلى ذلك في بيانها الذي أصدرته في (22 تموز/ يوليو 1992)، والذي نص على التالي:

إن أمتنا اليوم تمر في منعطف خطير، وذلك بمحاولة إخضاعها والهيمنة عليها، وفرض الحلول الأميركية الصهيونية على قضية شعبنا الفلسطيني. فالولايات المتحدة الأميركية التي قادت الإجرام العالمي بحق أمتنا وشعبنا منذ أمد بعيد هي أول من اعترف بالكيان الصهيوني، وأرست قواعده فوق تراب وطننا الغالي، وأمدت هذه الدولة السرطانية بالمال والسلاح والخبرات والرجال، إضافة إلى الإمداد المعنوي لممارساتها، ومواقفها في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة (موقع حركة حماس، 1992).

ومن جانبها، سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى ممارسة الضغط على حركة حماس، بعد أن علقت الاتصالات معها. ومن الداخل الأميركي، عملت على محاصرتها سياسياً ومالياً، وذلك من خلال تضيق الخناق على قياداتها، وتجفيف منابع التمويل لها، حيث اعتقلت السلطات الأميركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق من مطار نيويورك في (5 تموز/ يوليو 1995)، بتهمة الانتماء إلى حركة حماس. كما وتقدمت السلطات "الإسرائيلية" بطلب لتسلمه من الولايات المتحدة الأميركية لاتهامه بتحويل أموال لمقاتلي حركة حماس. وأكدت حركة حماس في بيان لها أن استمرار احتجاز موسى أبو مرزوق وإعلان الحرب على حركة حماس، لن يجلب للإدارة الأميركية سوى نقمة الجماهير العربية والإسلامية، ويجعل مصالحها في المنطقة عرضة للخطر (موقع حركة حماس، 1996).

إلا أن حركة حماس حرصت - في استنكارها لاعتقال موسى أبو مرزوق - على الابتعاد عن الخطاب الديني في وصف الولايات المتحدة الأميركية. واستخدمت لغة سياسية للمطالبة بالإفراج عنه. وهنا نلاحظ التحول في الخطاب، الذي يتمثل في بيانها عقب الإفراج عنه وترحيله إلى الأردن، حيث اعتبرت أن الإفراج نصر في مواجهة الظلم الأميركي (موقع حركة حماس، 1997). كما ويتبين لنا استنادها إلى اللغة السياسية والدبلوماسية في تعقيبها على تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية حينها مادلين أولبرايت، والتي وصفت فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي بأنهما "أسوأ أعداء الشعب الفلسطيني"، فاعتبرت حركة حماس أن تقوّهات أولبرايت غير الدبلوماسية كشفت مكونات صدرها، وفضحت الغايات الحقيقية للإدارة الأميركية ومنهجها في العمل ضد مصالح الشعب، وأنها لن تؤثر على حركة حماس (موقع حركة حماس، 1997).

ورغم المرونة التي أبدتها حركة حماس في خطابها، إلا أن الإدارة الأميركية صنفها عام (1997) ضمن المنظمات التي تقوم بأعمال "إرهابية"، وذلك على ضوء تصعيد عملها المقاوم، ورفضها للتسوية السياسية، إلا أن الموقف الأميركي ضدها لم يقف عائقاً أمام تواصل أطراف أوروبية معها. ولقد بادرت دول عديدة للحديث مع حركة حماس - منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي - ولأسباب عديدة، في مقدمتها:

محاولة إقناعها بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي عام (1988) - مع بداية الاستعداد لمفاوضات الحل النهائي - تلقت حركة حماس رسالة من ألمانيا، حملها كبير مستشاري رئيس وزرائها، تهدف إلى حثها على دعم جهود التسوية، وتعد بمنحها دوراً في المفاوضات وفي إدارة شؤون السلطة، ودوراً في الحل النهائي في حال موافقتها على ذلك. ولقد

تواصلت اتصالات بعض السفارات الأوروبية مع حركة حماس من خلال ممثليها في طهران والخرطوم وببيروت، غير أنها ظلت في حدود الاتصالات المرتبطة بالتطورات والأحداث. بيد أن بعض الدول الغربية اتجهت إلى تجميد اتصالاتها في تجاوب واضح مع المطالب "الإسرائيلي"، وفي ضغط جليّ عليها ؛ لتتجاوب مع التسوية السياسية (حمدان، 2014، ص16).

استشعرت حركة حماس الخطر الداهم على الحركات الإسلامية للسياسة الأميركية ضد الإسلام بذريعة محاربة "الإرهاب"، وذلك بعد أحداث (11 أيلول/ سبتمبر 2001) في نيويورك وواشنطن، والتي استهدفت برج مركز التجارة الدولية، ومقر وزارة الدفاع الأميركية، والتي أدانتها حركة حماس، وأكدت أنها ترفض استخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء في أي مكان من العالم، خاصة وأن الشعب الفلسطيني أكثر الشعوب إحساساً بالمعاناة وتضرراً من "الإرهاب" الصهيوني (موقع حركة حماس، 2001). ولاحقاً، قررت الإدارة الأميركية في (22 آب/ أغسطس 2003)، تجميد أرصدة ستة من كبار قادة حركة حماس: الشيخ أحمد ياسين، عماد العلمي، أسامة حمدان، خالد مشعل، موسى أبو مرزوق، وعبد العزيز الرنتيسي، إضافة إلى خمس منظمات خيرية تدعم حركة حماس (U.S DEPARTMENT OF STATE, 2004).

علاوة على ذلك، بذلت الولايات المتحدة الأميركية- على المستوى الإقليمي- جهوداً لمحاولة وقف الدعم الإيراني لحزب الله وحركة حماس. وانعكست هذه السياسة تجاه إيران على شكل ضغوط دولية في مسألة برنامجها النووي (قاسم، 2009، ص94). فيما اعتبرت حركة حماس قرار الحكومة الأردنية تجميد الحسابات المالية لستة من قياداتها، وخمس جمعيات خيرية تقدم الدعم للشعب الفلسطيني، بأنه تنفيذ للإملاءات الأميركية (موقع حركة حماس، 2003).

لم تتوقف محاولات الإدارة الأميركية عند ذلك الحد فقط؛ وإنما عملت على عزل حركة حماس على المستوى المحلي. وتمثل ذلك من خلال تقديمها المساعدات إلى السلطة الفلسطينية؛ لمواجهة ما أسمته التطرف الأصولي في فلسطين، وهو ما تمت الإشارة إليه في وثيقة عمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التي نصت على أنه إذا لم يتم تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، فلن تكون قادرة على الاستمرار في مواجهة حركة حماس (الحماوي، 2016، ص119).

وامتدت محاولات الولايات المتحدة الأميركية إلى أوروبا للتأثير عليها تجاه مواقفها من حركة حماس التي أكدت أن هناك ضغوطاً أميركية غير مسبقة على الاتحاد الأوروبي لإبراجها على لائحة "الإرهاب الأوروبية"، على الرغم من مقاومة العديد من الدول الأوروبية لهذا الأمر (حمدان، 2014، ص11).

وبالفعل، نجحت الإدارة الأميركية في مساعيها، حيث تم إدراج كتائب عز الدين القسام على لائحة "الإرهاب" الأوروبية في (27 كانون الأول/ ديسمبر 2001). وطالبت رئاسة الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية بضرورة العمل على تفكيك ما أسمتها "الشبكات" الإرهابية" لحركة حماس، باعتبار أن ما يقوم به جناحها العسكري يندرج ضمن الأعمال "الإرهابية". وطالب الاتحاد الأوروبي بإلقاء القبض على المشتبه فيهم وتقديمهم للمحاكمة (الزعنون، 2011، ص 97). ولاحقاً، صنف الاتحاد الأوروبي حركة حماس، بجناحيها السياسي والعسكري، حركة "إرهابية" (EUROPEAN COMMISSION, 2003). وبلغة سياسية رفضت حركة حماس القرار واعتبرته تساوفاً مع الضغوط الأميركية والصهيونية. وطالبت - في بيان لها - الأمتين العربية والإسلامية بالتحرك العاجل من أجل القيام باتصالات سياسية ودبلوماسية مع مختلف الأطراف والدول والسفارات للتعبير عن الاستنكار للممارسات والمواقف المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة وفصائله المجاهدة، ويشمل ذلك دور الجاليات العربية والإسلامية في الغرب (موقع حركة حماس، 2003).

ولم يكن أمام حركة حماس من خيار؛ لمواجهة الحصار الغربي، سوى التوجه إلى الإقليم، حيث وطدت علاقاتها الخارجية مع سوريا، وإيران، وحزب الله، ولا سيما في ظل فشل عملية التسوية في الوصول إلى حل نهائي، حيث تصاعدت وتيرة عمل حركة حماس المقاوم في الانتفاضة الثانية. ولقد رأى كروك وميلتون إدواردز (Crooke & Milton-Edwards, 2004) أنه تم تجاهل حركة حماس من قبل الغرب رغم قوتها، سواء كقوة سياسية أو كقوة مسلحة، وأنها ظلت مهمشة من المسار السياسي لحل النزاع من قبل "إسرائيل" وأعضاء المجتمع الدولي. وأشار كروك وميلتون إدواردز إلى عدم إدراك الإدارة الأميركية للصعوبات في إرساء الأمن أو السلامة في قطاع غزة من دون حركة حماس كجزء من المعادلة. لقد أظهرت حركة حماس براغماتية سياسية كبيرة، وأنها قابلة للمناورة السياسية. أما المقاومة المسلحة فهي سياسة مزدوجة؛ لتعظيم موقعها في الساحة المحلية.

1.2.2. تأثير إدراج حركة حماس على قوائم "الإرهاب" على علاقاتها الدولية:

شكل وضع حركة حماس على قوائم "الإرهاب" من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي أهم العقبات التي واجهتها في تطوير علاقاتها الدولية، الأمر الذي أدى إلى تقييد تحركاتها في الساحات الدولية. وبالرغم من أن العديد من الدول لم توافق على تصنيفها كحركة "إرهابية"، إلا أنها رفضت التعامل مع حركة حماس. وأكد موسى أبو مرزوق (مقابلة خاصة، شباط 24، 2019) أن الولايات المتحدة الأميركية قامت بحملة تضيق على حركة حماس، وضغطت على الكثير من الدول من أجل عدم التعاون معها أو فتح الأبواب أمامها.

علاوة على ذلك، أشار محمود الزهار (مقابلة خاصة، نيسان 24، 2019) أن "إسرائيل" واللوبي الصهيوني المؤيد لها لعبا دوراً خطيراً في تشويه صورة حركة حماس الخارجية- منذ بداية تأسيسها. وأكد أن "إسرائيل" استغلت ما نص عليه ميثاق حركة حماس من معاداة لليهود، وعملت على الترويج له عالمياً، حيث قدمته على أنه وثيقة عدمية تضج بالعنصرية، ومعاداة "السامية"، والمخالفات القانونية. ولقد قامت "إسرائيل" بترجمة الميثاق إلى العديد من اللغات، إضافة إلى عقد الجلسات والندوات؛ للتشهير بحركة حماس، والتحريض عليها واتهامها بالتطرف و"الإرهاب". كما شجعت "إسرائيل" الأكاديميين والإعلاميين اليهود لتناول الميثاق في أبحاثهم ودراساتهم خلال مشاركاتهم في المؤتمرات الدولية في العواصم والجامعات الغربية. وهدفت "إسرائيل" من وراء حملتها المسعورة إلى شيطنة حركة حماس، وعزلها على المستوى الدولي (كريم، 2018، ص7).

ولقد تمحورت التحركات "الإسرائيلية" ضد حركة حماس في ثلاثة اتجاهات متوازية:

- 1- تقديمها على أنها "إرهابية"، من خلال ربط معاناة الولايات المتحدة الأميركية، في تفجيرات (2001)، بالصورة نفسها التي تعانيها "إسرائيل".
- 2- الضغط على كل السياسيين الذين يعبرون عن مواقف يتفهمون فيها شيئاً من سلوك المقاومة الفلسطينية، والضغط على كل سياسي يحاول الاتصال بها أو عقد لقاءات معها.
- 3- ضغط اللوبي الصهيوني عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ لإظهارها بصورة سلبية، مستفيداً من الصورة النمطية العالقة في ذهن الأميركي للنضال الفلسطيني وللشخصية العربية (حمدان، 2014، ص ص 11-12).

إلا أن جهود مجموعات الضغط الصهيونية لم تحقق - على المستوى الأوروبي - النجاح المطلوب "إسرائيلياً". فبالرغم من التزام مؤسسات الاتحاد الأوروبي التنفيذية بقرار اعتبار حركة حماس أنها "إرهابية"، بيد أن التواصل استمر مع دول أوروبية عديدة، وبمستويات مختلفة. وعزا محمود الزهار (مقابلة خاصة، نيسان 24، 2019) استمرار هذا الاتصال إلى أن الدول الأوروبية أدركت حقيقة حركة حماس، وأصبحت تفهم ماهية فكرها، بعيداً عن الصورة المشوهة التي كانت "إسرائيل" تصدرها، ومقولات التطرف والأصولية و"الإرهاب".

ورغم ذلك، ظهر نوع من الارتباك في الموقف الأوروبي بعد مشاركة حركة حماس في الانتخابات البلدية التي جرت عام (2005). وقد أكد رئيس البرلمان الأوروبي جوزيف بوريل، خلال زيارة إلى الأراضي الفلسطينية، أنه لا توجد لقاءات مع حركة حماس، لكن الاتحاد الأوروبي سيتعامل باحترام مع من سينتخبه الشعب الفلسطيني (الحمزاوي، 2016، ص ص 135-136).

في المقابل، رفض مجلس النواب الأميركي مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية. وأصدر قراراً طالب فيه التأكيد على الالتزام بأمن دولة "إسرائيل"، وأن المنظمات "الإرهابية" مثل حركة حماس لا يجب أن يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات إلى أن تعترف بحق الدولة اليهودية في الوجود وأن تنزع سلاحها (الحمزاوي، 2016، ص121). ورغم رفض الإدارة الأميركية التعامل مع حركة حماس، إلا أن لقاءات جرت معها عبر شخصيات أميركية غير رسمية، حيث قال غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018):

إن "إسرائيل" لعبت دوراً كبيراً في عدم اعتراف الإدارة الأميركية بحركة حماس التي شعرت من خلال تواصل الشخصيات والمؤسسات الأميركية معها أن هناك العديد من الالتباسات، لكن بعد الاتصال بها، أدركوا أن حركة حماس هي حركة وطنية سياسية، تنتهج المقاومة في مواجهة الاحتلال، لكن لا يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تغضب أو تتجاوز حليفها الاستراتيجي الكيان الصهيوني.

ورغم هذا التواصل، إلا أن نبرة الخطاب الحادة ارتفعت أكثر في مواجهة سياسات الإدارة الأميركية، وسعى خطابها للتأكيد على أنها وضعت ظملاً على القوائم الغربية لـ "الإرهاب"؛ باعتبار أنها حركة تحرر وطني، وحققها في مواجهة المحتل تكفله جميع الموثيق والأعراف والقوانين الدولية، مؤكدة أن الولايات المتحدة الأميركية هي شريك الاحتلال "الإسرائيلي" في جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، حيث قالت في بيان لها:

إنها لم تنتظر يوماً من الأيام للولايات المتحدة على أنها دولة صديقة أو عادلة، فهي التي تزود العدو الصهيوني بكل أدوات القتل والدمار والفتك بشعبنا، وتحرص على أن تكون دولة الكيان الصهيوني الأقوى عسكرياً في المنطقة، وتزودها بالفتن، والدعم المالي والمعنوي المفتوح. إن حركة حماس وهي تدافع عن الحقوق المغتصبة لتنتظر للولايات المتحدة والكيان الصهيوني على أنهما دولتان إرهابيتان (موقع حركة حماس، 2001).

في المقابل، أشار خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) إلى أن دولاً غربية تقف إلى جانب الفلسطينيين؛ لكنها تفرق في العلاقة بين حركة حماس وبين القضية الفلسطينية، فهي تدعم التحرر من الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة؛ ولكنها - في الوقت نفسه - تتخذ موقفاً سلبياً من حماس كحركة مقاومة، وتعتبرها "إرهابية".

اعتقدت حركة حماس أن وضعها على قوائم "الإرهاب" كان نتيجة لعملياتها العسكرية ضد "إسرائيل"، لكن عملياً؛ توقفت حركة حماس عن تكتيكات العمليات الاستشهادية عام (2003). وانتظرت أن يصدر القرار برفع الحركة عن قوائم التنظيمات "الإرهابية"، إلا أن أوروبا ظلت تماطل في ذلك. ولقد أدركت- منذ البداية - بأن القرار جاء على خلفية سياسية. وبالتالي، فإن رفعه سيكون- أيضاً- له باعث سياسي (يوسف، 2015، ص325).

أثر إدراج حركة حماس على قوائم "الإرهاب"، من دون أدنى شك، على نحو سلبي على علاقاتها الخارجية مع الدول التي تلتزم بالسياسات الأميركية، حيث إن الدول في الجوار الأميركي لم تبد أي محاولة لفهم موقف حركة حماس، والتزمت الموقف الأميركي. غير أن دولاً أوروبية عديدة تعاملت معها، وبدأت تشكل صوراً ورؤية مختلفة عن السياسة الأميركية، التي كان لديها إدراك ومعلومات عن اتصالات هذه الدول مع حركة حماس؛ لكنها لا تعلن عن علاقاتها لأسباب عديدة:

جعل اتهام حركة حماس بـ"الإرهاب" الأمر متعزراً على سياسيي هذه الدول الإفصاح بشكل واضح وجلي عن علاقاتهم معها. وفي التوازي، توجد دول أخرى لم تعبأ كثيراً بالموقف الأميركي، لكنها تعرضت لضغوط أميركية متواصلة؛ ما أعاق نمو هذه العلاقات بشكل مريح. وفي المقابل، استطاعت فئة أخرى من هذه الدول مواجهة الضغوط الأميركية، وتعاملت معها على نحو واضح ومعلن وصريح، ولا تزال هذه العلاقات قائمة، وتتواصل وتتمو (حمدان، 2014، ص12).

علاوة على ما تقدم، لم يمتد التأثير السياسي الغربي السلبي إلى المستوى الشعبي، وهذا ما اعتبرته حركة حماس خطوة إيجابية من قبل الشعوب، التي أدركت أن تهمة "الإرهاب" هي مسألة سياسية ولا علاقة له بالواقع، ولا سيما مع التوضيح الذي كانت تقدمه حركة حماس حول الاتهامات، حيث قامت بعض الأطراف بالدفاع عنها أو التعبير عن موقف مؤيد لها بصورة أو بأخرى (حمدان، 2014، ص13).

تعتقد الباحثة أن منحنى الخط البياني لعلاقة حركة حماس وخطابها تجاه غالبية الدول الأوروبية قد تصاعد، وإن كان على نحو بطيء، لكنه لم يتجاوز مرحلة الحوار، وذلك بهدف استكشاف هذه الدول أفكار ومواقف حركة حماس؛ لكن مسار العلاقات مع الإدارة الأميركية انحدر على نحو متسارع. ولم تدع حركة حماس أي فرصة إلا واستكرت من خلالها السياسات الأميركية، واعتبرتها الحليف الاستراتيجي لـ"إسرائيل". ورغم ذلك، اتسمت تشكيلات خطابات الإدانة والاحتجاج بصياغات سياسية وقانونية- على نحو خاص- فيما يتعلق بالمقاومة، والدعم الأميركي لـ"إسرائيل"، ووصمها بـ"الإرهاب".

2.2.2. مرتكزات خطاب حركة حماس تجاه الغرب:

انطلقت حركة حماس في إنشاء علاقاتها الخارجية وإدارتها وتطويرها على المستوى الدولي بعد إدراكها أهمية العلاقات الدولية، وانطلقت في بنائها بناءً على العديد من المبادئ والأسس. ولقد أوضحت المرتكزات الرئيسية لسياسة علاقاتها تجاه الغرب من خلال إصدار كراس خاص بعنوان: (سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية)، حددت من خلاله سياساتها العامة على صعيد العلاقات الدولية، وأهمها ما يلي:

- 1- الاتصال مع مختلف الأطراف الدولية، بغض النظر عن خلفياتها السياسية والفكرية، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه.
- 2- عدم تقديم أية التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها الإسلامية والوطنية لقاء تلك العلاقات.
- 3- إقامة الاتصالات والعلاقات مع الأطراف الدولية، وكسب تأييدها وتعاطفها، بما لا يتعارض مع التمسك بالثوابت.
- 4- العلاقة مع أي طرف دولي تتأثر سلباً أو إيجاباً بسياسات هذا الطرف ومواقفه من القضية الفلسطينية.
- 5- اعتبار أرض فلسطين ساحة صراعها العسكري ضد العدو الصهيوني، والحرص على عدم نقل هذا الصراع إلى أي ساحة خارجية.
- 6- لا وجود لأي معركة مع الأطراف الدولية، وعدم تبني ضرب أو مهاجمة مصالح الدول المختلفة أو ممتلكاتها.
- 7- الترحيب بأية جهود دولية تهدف إلى إزالة الاحتلال، ورفع ظلمه، وتسلمه عن الشعب الفلسطيني، والحد من إجراءاته القمعية. كما ترحب بأية مساعدات دولية تقدم لتخفيف المعاناة الصحية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.
- 8- معارضة القرارات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني والتي تؤيد سياسات ومواقف العدو الصهيوني المعادية لشعبنا، ولكنها لا تعادي المؤسسة الدولية (العمور، 2009، ص ص 320-321).

وأورد الكراس - أيضاً - سياسات حركة حماس الخاصة حول خطابها الإعلامي، حيث أكدت أنها تتجنب مهاجمة أية جهة دولية ما لم يصدر عنها مواقف معادية، وأن مواقفها من أية جهة دولية لا تقوم على أساس خلافها الثقافي أو الفكري معها؛ وإنما على أساس سياسات تلك الجهة ومواقفها من القضية الفلسطينية (العمور، 2009، ص 321).

تأسيساً على سبق، يتضح لنا أن خطاب حركة حماس تجاه الغرب قد مر بمرحلتين: تمثلت الأولى بالرفض المطلق، حيث هيمنت التشكيلات الخطابية الدينية والأيدولوجية على خطابها السياسي والإعلامي، مثل: "الغرب الصليبي"، و"ملة الكفر". أما المرحلة الثانية فتجسدت في عقد اللقاءات والانفتاح على الغرب، وطرح مصطلحات سياسية قانونية في تقديم نفسها على أنها حركة مقاومة وفق القوانين الدولية. وتخلل هاتين المرحلتين مراوحة الخطاب ما بين السياسي والأيدولوجي طبقاً لمواقف تلك الدول تجاه حركة حماس والقضية الفلسطينية، وإن كانت السمة الغالبة للخطاب هي التشكيلات السياسية.

3.2.2. منطلقات خطاب حركة حماس لتطوير علاقاتها الدولية:

أولى خطاب حركة حماس - بعد بدايات انطلاقها - اهتماماً في علاقاتها الدولية، وركز على البعد الرسمي، ولم يلتفت إلى البعد الشعبي، لكنه - لاحقاً - بدأ يأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والحزبية والشعبية. فوجود المؤسسات ودورها في صناعة القرار السياسي في تلك الدول، وتداول السلطة والحياة الديمقراطية فرض على حركة حماس عدم إقامة علاقات مع السلطة وحدها؛ وإنما امتدت علاقاتها إلى الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني الفاعلة. ولقد وضعت حركة حماس جملة من المنطلقات لتطوير علاقاتها الدولية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- يحكم العلاقات الدولية ذات المبادئ والسياسيات التي تحكم علاقاتها السياسية.
- 2- على الرغم من أهمية العلاقات الدولية، وضرورة كسب أصدقاء ومؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يتحقق على أساس تنازلات تمس الحقوق الوطنية أو مشروع المقاومة والتحرير.
- 3- إن العامل الأساسي في العلاقات الدولية هو امتلاك القوة، من خلال الارتباط بالشعب والحقوق، ومقاومة الاحتلال، والارتباط بالأمة كعمق استراتيجي.
- 4- إدراك حجم الاختراق الصهيوني ووسائل ضغطه في البيئة الدولية، والحاجة إلى مواجهة هذا الاختراق بأساليب تكافئ في نتائجها أثره قدر المستطاع.
- 5- عدم اقتصر العلاقات الدولية على الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية محددة؛ وإنما اتساع هذه الدائرة إلى قارات العالم كلها.
- 6- نجاح مسار العلاقات السياسية يتم في إطار من الفهم للمبادئ، وإدراك حقوق الشعب الفلسطيني، وقبول التعامل مع حماس كما هي، وليس من خلال عملية تسوية وتأهيل لم تنجح من تحقيق المراد منها (حمدان، 2014، ص 15).

ساهمت هذه المبادئ في تطوير علاقات حركة حماس مع العديد من الدول الغربية، على رأسها: روسيا، وشرق آسيا، وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وانعكس تطور علاقات حركة حماس - على نحو لافت - في خطابها من خلال تمييزه بين الإدارة الأميركية والدول الأوروبية، ولا سيما قبل إدراجها على قوائم "الإرهاب". ويتبين ذلك من خلال البيانات وتصريحات القيادات، حيث ثمنت - في بيان لها - الاهتمام الأوروبي بقضايا الصراع في المنطقة العربية، ورأت أن موقفها أكثر توازناً من الموقف الأمريكي، وأنها تتابع باهتمام التحركات الأوروبية في المنطقة، ولا تزال تأمل بتطور هذا الموقف ليصبح أكثر انحيازاً للحق والعدل، وأقل تأثراً بالدعاية الصهيونية والضغط الأميركي (موقع حركة حماس، 1997).

4.2.2. أهداف وسياسات حركة حماس في علاقاتها الدولية:

حددت حركة حماس جملة من الأهداف في سبيل إقامة علاقاتها السياسية الدولية وتطويرها، ليس على المستوى الرسمي فقط، وإنما أيضاً، على المستوى الشعبي. وتركزت هذه الأهداف على عدة قواعد، أهمها:

- 1- أن تقدم نفسها مباشرة للمجتمع الدولي بعيداً عن الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام عنها.
- 2- خلق معسكر من الأنصار في تلك الدول مناصر لحركة حماس، ومواقفها السياسية.
- 3- الحد من اتخاذ تلك الدول إجراءات تضر بحركة حماس، والسعي لكسب صفة تمثيلية لدى تلك الدول.
- 4- الحصول على الدعم المادي والسياسي والمعنوي لمواقفها وسياساتها في مقاومة الاحتلال.
- 5- حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير (الحمد والبرغوثي، 2010، ص 295).

3.2 الخاتمة

بناءً على هذه الأهداف، انطلقت حركة حماس في التوجه نحو الغرب، بعد أن أصبحت فاعلاً مهماً في المسرح السياسي؛ ما أدى إلى انتهاجها الاعتدال في خطابها وسلوكها السياسيين، خلافاً لما تضمنه ميثاقها في بدايات التأسيس. ولقد شهد كل من فكر حركة حماس وخطابها وسلوكها تحولاً واضحاً تجاه العديد من القضايا السياسية، فما بين الرفض المطلق للمفاوضات، والعملية السلمية، والهدنة مع "إسرائيل" إلى القبول بها واحترامها لكن بشروط.

ولعل من أهم التغيرات التي طرأت على فكر حركة حماس وخطابها هي قضية الصراع مع "إسرائيل"، حيث أظهرت الكثير من المرونة والواقعية السياسية في التعامل لإدارة الصراع، من خلال الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على حدود (1967)، عوضاً عن دولة الإسلام كما جاء في ميثاقها، شريطة رفض الاعتراف بـ"إسرائيل". كما قدمت حركة حماس نفسها كحركة سياسية إسلامية معتدلة، وحركة تحرر وطني، وليست حركة دينية. وحرصت في خطابها في التأكيد على إيمانها بالقوانين الدولية، وتقبل قواعد الديمقراطية. وبرز التغيير الدراماتيكي - على نحو واضح - من خلال موافقة حركة حماس على المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية، وتقديمها خطاباً سياسياً مرناً بعيداً عن الخطاب الديني المتصلب.

وتجلى تطور الخطاب السياسي والإعلامي لحركة حماس تجاه الغرب في انتقال مفردات الخطاب من التشكيلات الدينية والأيدولوجية، إلى التشكيلات السياسية والقانونية. ففي بداية انطلاقها، اعتبرت الغرب "أهل الكفر الصليبيين"، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة، تجسدت في الانفتاح على الدول الغربية، وعقد لقاءات معها، وهنا نجد أن هناك تحولاً جوهرياً في خطابها السياسي والإعلامي، الذي طغت عليه الصبغة السياسية بعيداً عن الخطاب الديني المتشدد، والذي تميز بأنه خطاب دفاعي؛ للتأكيد على حقها في مقاومة المحتل؛ وذلك حرصاً منها على صوغ علاقات غير عدائية تجاه الغرب. ويمكن القول: إن حركة حماس قد نجحت فعلاً في بناء علاقات مع عدد من الدول الأوروبية، بالرغم من اعتبار الحركة "إرهابية".

الفصل الثالث

خطاب حركة حماس تجاه الغرب بعد 2006

يتناول الفصل الثالث خطاب حركة حماس تجاه المستويين الرسمي والشعبي الغربيين، بعد أن أصبحت أحد مكونات النظام السياسي الفلسطيني، إثر فوزها في الانتخابات التشريعية (2006)، وتأليف الحكومة العاشرة منفردة، إضافة إلى مشاركتها في الحكومة الحادية عشرة (حكومة الوحدة الوطنية)؛ لتنتقل بذلك من مربع قيادة المعارضة من خارج النظام السياسي إلى سدة الحكم، وينتقل معها خطابها التقليدي ذو الصياغات الدينية والأيدولوجية إلى خطاب مستند - إلى حد كبير - على تشكيلات ومفردات سياسية قانونية.

قسمت الباحثة الفصل إلى مبحثين: تناول الأول خطاب حركة حماس تجاه المستوى الرسمي، وذلك من خلال استعراض تطورات الخطاب وفقاً لمسار علاقاتها مع الغرب، من خلال تتبع خطابها تجاه الولايات المتحدة الأميركية، بدءاً من عهد الرئيس جورج بوش الابن، ومروراً بعهد الرئيس باراك أوباما، ووصولاً إلى عهد الرئيس دونالد ترامب. إضافة إلى استعراض عملية إعادة إنتاج الخطاب وتوزيع تشكيلاته الخطابية وفقاً لمواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة، علاوة على تحليل الخطاب تجاه الاتحاد الأوروبي، والذي تراوحت علاقاته مع الحركة بين الانغلاق والانفتاح، على صعيدي السلوك والخطاب، وذلك على النقيض من مواقف روسيا الاتحادية التي أقامت علاقات رسمية علنية مع حركة حماس، لكن دون أي نتائج عملية ملموسة لدعمها في كسر حاجز العزلة المفروض من قبل الغرب.

يتناول المبحث الثاني تطور خطاب حركة حماس تجاه المستوى الشعبي، والذي انتقل من مرحلة الرفض المطلق إلى الترحيب، حيث تصاعدت وتيرة الخطاب - على نحو إيجابي - تجاه المجتمعات الغربية، ولا سيما بعد ترايد الدعم الضمني وغير المباشر لحركة حماس من قبل العديد من حركات

التضامن الدولية والتي بدورها دعمت - علنياً - قطاع غزة، وذلك من خلال تنظيم المظاهرات، وإرسال قوافل كسر الحصار. ويتناول المبحث - أيضاً - محاولات حركة حماس الاعتماد على الإعلام كوسيلة لاختراق المجتمعات الغربية، في ظل المعوقات الرسمية المفروضة، ومحاصرتها ليس من خلال السياسة والاقتصاد فقط، وإنما - أيضاً - عبر محاربة إعلامها، والحيلولة دون وصول صوتها إلى تلك المجتمعات الغربية.

1.3 خطاب حركة حماس تجاه المستوى الغربي الرسمي

شكك الكثيرون في قدرة حركة حماس على الجمع بين الحكم والمقاومة، وبين الأيديولوجيا الإسلامية ومتطلبات العملية الديمقراطية. إلا أن المحيطين الإقليمي و الغربي رغبا في تطويعها، ودفعها نحو الانخراط في عملية التسوية، واستنساخ تجربة منظمة التحرير الفلسطينية وإسقاطها عليها. وبالتوازي، رغبت حركة حماس في الانفتاح على العالم الغربي، حيث عملت - قبيل فوزها في الانتخابات وبعيدها - على تقديم خطاب سياسي وإعلامي براغماتي؛ لتبرز نفسها كحركة سياسية معتدلة، تسعى إلى تحقيق السلام لجميع الشعوب في المنطقة، لكن بما لا يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني. وتجلّى ذلك في خطاب برنامجها الانتخابي الذي حمل عنوان (التغيير والإصلاح) وجاء موائماً لأولويات المواطن، حيث بررت - من خلاله - الدافع من وراء مشاركتها بعد مقاطعة الانتخابات التشريعية السابقة، وأكدت أن قرار مشاركتها جاء "انطلاقاً من واجبنا في المساهمة في إصلاح الواقع الفلسطيني، بما يخفف معاناة شعبنا الباسل، ويعزز صموده ويحميه من الفساد والفلتان الأمني، وأملاً في تعزيز الوحدة الوطنية، وتمتين الصف الداخلي الفلسطيني" (كتلة التغيير والإصلاح، 2009).

رجحت كفة خطاب البرنامج الانتخابي اللغة السياسية أكثر من اللغة الأيديولوجية والدينية. وأدركت حركة حماس أن قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، يقتضي أسلوباً ومصطلحات سياسية جديدة، وهذا ما انعكس على برنامجها الانتخابي، الذي استخدم - في تناقض واضح مع الميثاق - لغة براغماتية نسبياً، وتجنب الدعوة إلى تدمير اليهود، ومع ذلك بقيت حركة حماس متمسكة بمبادئها، من خلال الإشارة إلى التحرير الكامل لفلسطين (Scham & Irshaid, 2009, pp. 12-13).

علاوة على ذلك، سعت حركة حماس - في برنامجها الانتخابي الذي استند إلى شعار (الإسلام هو الحل، ويد تبني ويد تقاوم) - إلى ضبط جدلية المقاومة والمفاوضات، وفك حالة الاشتباك التي تبدو بينهما. وركزت غالبية مفرداته على الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد. كما وتضمن البرنامج الانتخابي - في الشأن الفلسطيني - إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية في المحافل العربية والدولية - على وجه الخصوص - حق التحرر من الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة.

وأشار فارس (لدى حميدان، 2009، ص 92) أن حركة حماس قدمت خطاباً نجح في إرضاء ناخبها الإسلامي المؤدلج، برغم تقليص حجم خطابها الديني الذي لم يتجاوز 12% من حجم البرنامج. علاوة على ذلك، لم يسقط برنامجها الانتخابي العلاقات الدولية، فلقد أكدت على ضرورة "بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية، تحافظ على وحدة الأمة وتقدمها، وصون حقوقها وحماية قضيتها ورد العدوان عنها" (كتلة التغيير والإصلاح، 2009).

وتجدر الإشارة إلى أن حركة حماس فازت في الانتخابات التشريعية التي وصفت بأنها نزيهة، حيث شارك فيها مراقبون دوليون، على رأسهم: الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر. وحصدت 76 مقعداً من أصل 132. وشكلت حكومة منفردة، بعد رفض الفصائل الفلسطينية الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية؛ لعدم الاتفاق على البرنامج السياسي، لكن الغرب فرض شروط اللجنة الرباعية الدولية والتي تضم: الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة. وطالبت اللجنة الرباعية الدولية حركة حماس بنبذ "العنف"، والاعتراف بـ"إسرائيل"، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل". فيما أكدت الأمم المتحدة أنه إذا ما وافقت حركة حماس على الشروط الأساسية التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية، وحولت نفسها من حركة مسلحة إلى حزب سياسي، واحترمت قواعد اللعبة، فلن يمانع المجتمع الدولي من العمل معها (موقع الأمم المتحدة، 2006)، بيد أن حركة حماس رفضت الشروط الدولية؛ ما أدى إلى عزلها، وفرض حصار سياسي ومالي عليها، حيث "أوقفت اللجنة الرباعية الاتصالات مع حكومة حماس، وقطعت الدول المانحة المساعدات المالية" (موقع الأمم المتحدة، 2006).

وفي خضم مواجهة هذه المقاطعة والعزلة، حرصت حركة حماس - في نص بيانها الوزاري لحكومة إسماعيل هنية الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي (28 آذار/ مارس 2006) - على الاقتراب أكثر من الواقعية السياسية - على نحو خاص - فيما يتعلق بالغرب، حيث قال:

إن التصريحات والقرارات المتسارعة التي صدرت عقب الانتخابات لا تخدم الاستقرار في المنطقة. ونحن نطالب المجتمع الدولي بإعادة النظر في موقفه تجاه الحكومة الجديدة، وأن يحترم الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. إن الإدارة الأميركية التي تتادي بنشر الديمقراطية واحترام خيارات الشعوب مدعوة قبل غيرها لتعزيز الخيار الفلسطيني، وليس محاصرته بالتهديد والوعيد. إن الحكومة ستعمل على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، وكذلك مع المؤسسات الدولية. وإننا معنيون بعلاقة قوية ومتينة مع الاتحاد الأوروبي، غير أننا نتوقع منه إعادة النظر في بعض سياساته المتبعة بشأن الصراع في المنطقة، وأن يلعب دوراً

أكبر في ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا. إن الحكومة تنتظر من المجتمع الدولي - على نحو خاص - اللجنة الرباعية الدولية أن تتحاز إلى قيم العدل والإنصاف. ونثمن موقف روسيا - كعضو في اللجنة الرباعية الدولية - التي اختارت سبيل الحوار، وإن حكومتنا ستكون على استعداد للحوار مع اللجنة الرباعية الدولية، والبحث عن السبل كافة لإنهاء حالة الصراع، وإقرار الهدوء في المنطقة (مؤسسة مفتاح، 2006).

نلاحظ من البيان السابق أن خطاب حركة حماس قد خلا من الصياغات الأيديولوجية والدينية - على نحو تام - وحلت محلها الصياغات السياسية. فالخطاب - في هذه المرحلة - كان لا يزال يعقد الآمال على تغيير المواقف الغربية تجاهها؛ لذلك نحى الخطاب إلى التأكيد على إقامة علاقات مع دول العالم والمؤسسات الدولية.

لكن هناك من زعم بأن تطور خطاب حركة حماس هو مجرد مناورة من قبلها، واعتقد أن السبب الحقيقي خلف لغتها الجديدة هو حاجتها إلى فترة من الهدوء لتعزيز السيطرة على قطاع غزة، والحد من العبء الاقتصادي والاجتماعي على السكان، وإعادة تسليح وتجديد جيشها (White, 2009, p. 36).

تباينت المواقف الدولية الغربية تجاه حركة حماس، ولا سيما بعد فوزها بطريقة ديمقراطية، وتبعاً لكل موقف تباين الخطاب الذي وجد نفسه في خضم واقع معقد، ومواجهة خطابات فلسطينية أخرى منافسة دينية وغير دينية لا يفيد معها خطاب ديني فقط للإخضاع والإقناع؛ فنشطت مفردات الخطاب السياسية أكثر على حساب الدينية والأيديولوجية، مرتكزة إلى قوة الأمر الواقع في قطاع غزة الذي تحوزه حركة حماس، فهي صاحبة حكومة، ومجلس تشريعي، وأجهزة أمن، وأجهزة إعلام نشطة، وقاعدة جماهيرية عريضة (حميدان، 2009، ص 179).

وتعقياً على تطور خطاب حركة حماس، رأى كورتيس (Curtis, 2016) أن بعض مسؤولي حركة حماس قد تراجعوا عن خطاب الميثاق، ودعوا إلى سياسات أكثر اعتدالاً، إلا أن حركة حماس ككل أظهرت ميلاً ضئيلاً للتخلي عن تكتيكاتها العنيفة. وهذا ما ذهب إليه ليفيت (Levitt, 2007) حيث أشار إلى أن حركة حماس تكره التخلي عن أجندتها الجهادية من أجل المشاركة السياسية، لكنها ستحذو حذو حزب الله اللبناني للحصول على نموذج عملي لجماعة إسلامية متشددة توازن بين أنشطتها السياسية والخيرية والعنيفة (ص 125-130).

وعلى مدار عقودها الثلاثة، سعت حركة حماس إلى إقامة سلسلة من العلاقات الدولية، حيث لعب تطور خطابها وفكرها وسلوكها، رغم الحصار الغربي - "الإسرائيلي" المفروض عليها، دوراً مكنّها من نسج علاقات مع عدد من الدول الغربية، لكنها تراوحت بين الحوار المباشر واللقاءات من خلف الكواليس أو عبر الوسطاء. وأكد خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) أن حركة حماس بحثت مع العديد من الدول الأوروبية رؤيتها وموقفها من تطورات القضية الفلسطينية وتفاعلاتها مع المحيطين الإقليمي والدولي؛ لأنه تولدت قناعة لدى تلك الدول بأنها ليست "إرهابية"، وإنما هي حركة وطنية ذات وزن كبير ومؤثر. وفي هذا الصدد، قال موسى أبو مرزوق (مقابلة خاصة، شباط 24، 2019): إن اللقاءات كانت نتيجة إدراك الدول الأوروبية ضرورة التعامل الواقعي مع حركة حماس في ظلّ تصاعد قوى المقاومة، وتعرّش مسار التسوية، وتكريس وجودها كلاعب سياسي في المنطقة، لكن كان التعامل غير رسمي.

1.1.3. خطاب حركة حماس تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

حال موقف الإدارة الأميركية المنحاز إلى "إسرائيل" وإدراجها لحركة حماس على قوائم "الإرهاب" دون تطور العلاقات بينهما. وبالرغم من كل محاولاتها - على مدار سنوات - العمل على تطوير خطابها السياسي والإعلامي تجاه الغرب، وإرسالها رسائل توضح مواقفها وبرامتها السياسية حيال إقامة الدولة الفلسطينية، واحترام الاتفاقيات مع "إسرائيل"، إلا أن كل محاولاتها باءت بالفشل. ولقد فرض الواقع السياسي على خطابها جدلية الجمع بين ثنائية الأيديولوجي والسياسي، والمراوحة بين الإيجاب والسلب، والدفاع والهجوم، إلا أن التشكيلات الخطابية الدينية غابت - على نحو كبير - لكن اتسم خطابها تجاه الولايات المتحدة الأميركية في مجمله بالتشدد.

2.1.3. خطاب حركة حماس في عهد الرئيس جورج بوش الابن:

تعرضت حركة حماس لعقوبات أميركية جمّة، بدأت بتصنيفها على قائمة المنظمات "الإرهابية" فمنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. ولعبت الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية عام (2001) دوراً مهماً في تحديد سياسات الولايات المتحدة الأميركية تجاه الحركات الإسلامية، حيث انطلقت العديد من مراكز الأبحاث الأميركية في رسم سياسات جديدة للتعامل بين الإدارة الأميركية والعالم الإسلامي، بعضها فرّق بين الحكومات والشعوب، وبعضها ميّز بين "المعتدلين" و"المتطرفين"، والبعض الآخر وضع الجميع في سلة "التطرف" و"الإرهاب". وتحت ذريعة الحرب على "الإرهاب"، انتهجت الإدارة الأميركية سياسة الفوضى الخلاقة؛ لخلق حالة من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبناء عليه؛ رأت حركة حماس - في بيان لها - أن هدف السياسة الأميركية الجديدة هو إسباغ صفة "الإرهاب" على الإسلام والعرب والمسلمين، في حرب جديدة أطلق عليها بوش مسمى الحرب الصليبية، تحقق للولايات المتحدة أهدافاً اقتصادية واستراتيجية في سعيها لتعزيز هيمنتها على العالم، والعمل على تصفية القضية الفلسطينية وفق الرؤية الصهيونية (موقع حركة حماس، 2001).

وبعد فشل إدارة بوش في حربها على أفغانستان والعراق، تبنت الولايات المتحدة الأميركية سياسية التغيير والإصلاح، حيث سعت إلى جعل المنطقة تعج بتيارات فكرية متعددة ضمن إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأصبحت لا تخشى ظهور الحركات الإسلامية بشكل مؤثر على الساحة السياسية والدولية (الشامي، 2005). وأكدت حركة حماس - في بيان مشترك مع حركة الجهاد الإسلامي - أن خطاب الرئيس بوش (15 آذار/ مارس 2003) حول قضية فلسطين مجرد غطاء لجرائم "إسرائيل"، وأن خارطة الطريق التي تتبناها الولايات المتحدة الأميركية بصفتها عضواً في اللجنة الرباعية الدولية، والتي كان الشرط الأول فيها تعيين رئيس وزراء بصلاحيات كاملة، تهدف إلى وقف الانتفاضة والمقاومة، وأنها مشروع "فتنة"، لتحويل القضية إلى رهينة للوعود الأميركية الكاذبة (موقع حركة حماس، 2003).

يتضح من البيان السابق أن خطاب حركة حماس تجاه الولايات المتحدة الأميركية لم يستطع المحافظة على نبرته التصالحية، وأنه جنح بعيداً عن اللغة الدبلوماسية التي دأبت على اللجوء إليها. فلقد أدركت أن سياسة إدارة بوش تهدف إلى السيطرة التامة على القرار الوطني الفلسطيني، وتصفية القضية الفلسطينية سياسياً.

ومع إعلان فوز الرئيس بوش بولاية رئاسية ثانية ارتفعت حدة خطاب حركة حماس أكثر، وأكدت في بيان لها أن:

أربع سنوات من عمر إدارة بوش الابن كانت فشلاً وحصاداً مرّاً ومغامرات غير محسوبة ومراهقات سياسية خاطئة طائشة، قامت على استباحة دول وأراضٍ تحت مسمى "مكافحة الإرهاب"، وخلقت عالماً مليئاً بالكراهية والحروب، وظلت على غيها وتصميمها على النهج المعادي للعرب والمسلمين. إن إدارة بوش بدعمها المطلق والأعمى للكيان الصهيوني وغزوها الاستعماري للعراق وأفغانستان حولت العالم إلى ساحة حروب بدل أن تسعى إلى فرض السلام والاستقرار، وهي التي كانت تدعي بأنها "وسيط نزيه" وأنها تعمل على ترسيخ الإصلاح والديمقراطية في البلاد العربية (موقع حركة حماس، 2004).

وانطلاقاً من استراتيجية الإصلاح الأميركية الجديدة، سعت إدارة بوش إلى احتواء حركة حماس، من خلال تطويعها وتدجينها، بحيث تصبح حركة حماس أقلية في سلطة تسيطر عليها الإدارة الأميركية وأدواتها، تمهيداً لتذويبها والقضاء على خطرهما (عفانة، 2006). إلا أن قبول الإدارة الأميركية بوجود الإسلاميين في مراكز صنع القرار السياسي مرهون بعدة شروط. وهناك من يرى- في الأوساط الغربية- أن مفاتيح التعامل مع هذه الحركات في الشرق الأوسط، تتمثل في التالي:

نبد العنف نهائياً، والقبول بقواعد العملية السياسية. داخل الدول العربية، يجب أن تقرّ الحركات الإسلامية بشرعية معارضتهم السياسية، وتقبل إرادة الأغلبية. أما في السياق "الإسرائيلي"- الفلسطيني، فيجب عليهم قبول شرعية دولة "إسرائيل"، والإعراب عن رغبتهم في التوصل إلى سلام دائم، وليس مجرد وقف مؤقت لإطلاق النار؛ ما يمكنهم من خلاله استئناف حربهم في وقت لاحق. ما لم يتم وضع هذه المعايير الدنيا للإدماج الديمقراطي أولاً، ثم الحفاظ عليها بحزم، فإن الدافع الكامل لإرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط يمكن أن يثبت أنه هزيمة ذاتية (Gold, 2005).

ويمكن القول: إن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية شكل مأزقاً للغرب الذي يتغنى بالديمقراطية. فبعد يوم على إجراء الانتخابات، أفاقت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا و"إسرائيل" على سؤال محير: كيف يمكن رفض التعامل مع حركة منتخبة ديمقراطياً، فيما بدا واضحاً أنها انتخابات حرة ونزيهة؟ وأشار سكام وأبو ارشيد (Scham & Irshaid, 2009) إلى أن فوز حركة حماس كان مأزقاً مزعجاً؛ لأنه تجلّى في سياق مبادرة إدارة بوش الهادفة إلى نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (ص3).

بينما رأى كاجابتي وآخرون (Cagaptay, et.al, 2006) أن انتصار حركة حماس يجب أن يجبر واشنطن على إعادة النظر في نهجها الحالي؛ لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. وأكدوا أن الإدارة الأميركية تحتاج أن تأخذ في الاعتبار- على نحو أكبر- إمكانية قيام الجماعات المناهضة للديمقراطية باستخدام أشكال وآليات ديمقراطية للاستيلاء على السلطة- على وجه خاص- في البيئات التي تكون فيها الأنظمة القائمة فاسدة، وحيث يكون الإسلاميون هم البديل المنظم الوحيد (ص47).

إلا أن الإدارة الأميركية رفضت التعامل مع حركة حماس التي بدورها رفضت شروط اللجنة الرباعية الدولية. وقال الرئيس الأميركي جورج بوش: "حماس لا يمكن أن تكون شريكاً في السلام طالما أن برنامجها يدعو إلى تدمير "إسرائيل". وأكد أن الحزب السياسي الذي يعلن بوضوح عن تدمير "إسرائيل"، ويحتفظ بجناحه العسكري المسلح كجزء من برنامجها هو حزب لن نتعامل معه (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص ص23-24).

وعلى إثر ثبات حركة حماس تجاه شروط اللجنة الرباعية الدولية، انتهجت الإدارة الأميركية مجدداً استراتيجية ترويض حركة حماس، عبر الاستناد إلى سياسة الاحتواء، التي تضمنت إشغالها بكيفية إدارة الحكم بدلاً من تطبيق برنامجها السياسي الذي وعدت به الناضحين. هذه الاستراتيجية بلورتها الإدارة الأميركية في خطة سُميت "خطة أبرامز" نسبة إلى إليوت أبرامز نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، واستندت إلى التحرك في أربعة اتجاهات رئيسية:

- 1- **الاتجاه الاقتصادي:** تجميد برامج المساعدات المالية المقدمة إلى السلطة، وتشديد القيود على برامج المساعدات الدولية، وتحريم أي تعاملات مالية مع حكومة حماس.
- 2- **الاتجاه السياسي:** عدم إتاحة الفرصة لحكومة حماس في الانفتاح على العمق العربي والإسلامي؛ لإفقادها الدعم المعنوي، والضغط على المجتمع الدولي لعدم لقاء المسؤولين وعزلهم سياسياً.
- 3- **الاتجاه الأمني:** عبر ضمان سيطرة الرئاسة الفلسطينية على الأجهزة الأمنية.
- 4- **الاتجاه الرابع:** العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني؛ لسد الفراغ الذي يتركه عدم قدرة حكومة حماس على إدارة السلطة (حامد، 2008، ص ص 171-174).

وجاء خطاب حركة حماس على فرض الحصار المالي والعزلة السياسية حاداً، وقالت في بيان لها: إن هذه الإجراءات الصهيونية الأميركية الأوروبية تهدف إلى معاقبة الشعب الفلسطيني الذي اختار من يمثله من أجل إسقاط الحكومة، أو أن تدعن وتتنازل عن ثوابتها، أو ينقلب الشعب على خياره الشرعي المنتخب، لكن كل هذه المحاولات ستبوء بالفشل (موقع حركة حماس، 2006). وعلاوة على ذلك، نشر أحمد يوسف مقالاً شن من خلاله هجوماً على إدارة بوش، قال فيه:

مما لا شك فيه أن البعض في واشنطن يصرون على أن الولايات المتحدة الأميركية تتبع "خارطة طريق" لديمقراطية الفلسطينيين. لقد أخطأ المحافظون الجدد في حساباتهم، فحركة حماس أقوى من أي وقت مضى. بعض النقاد يقولون إن حركة حماس والبرلمان حسان مطارد للجهاديين السلفيين. أتحداهم أن يبرزوا حالة واحدة استهدف فيها الجناح العسكري لحركة حماس أي قوة خارج مسرح الاحتلال. حماس إسلامية - نعم - لكن أين الخطيئة في عقيدة المرء؟

أولئك الذين يحذرون من "حماسستان" كأرض خصبة لـ "الإرهاب" ينسون أن اللوم يقع على الإدارة الأميركية التي اختارت عزل الحكومة المنتخبة بدلاً من التعامل معها؛ لذلك نحث إدارة بوش على عدم تكرار الأخطاء التي أصبحت سمة مميزة لأفعالها في الشرق الأوسط (The Palestinian Chronical, 2007).

ومع مرور الوقت، أدركت حركة حماس أنه لا بدّ من تغيير لغة خطابها، على أمل أن يؤدي ذلك إلى قبولها؛ فسعت إلى توضيح مواقفها، من خلال مخاطبة الغرب باللغة التي يفهمها. وأكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن حركة حماس قامت بحملة علاقات عامة، ووزعت مقالات افتتاحية كتبها قادتها، من بينهم: خالد مشعل، إسماعيل هنية، موسى أبو مرزوق، وأحمد يوسف، ونجحت في إقناع الصحف الأميركية والبريطانية الرئيسية بنشرها، وذلك من خلال استثمار علاقاتها الجيدة مع شخصيات غربية. ولقد عملت القيادات في تلك المقالات على شرح مواقفها، باستخدام لغة دبلوماسية وبرagamاتية موجهة إلى جمهور غربي. وأشار سكام وأبو ارشيد (Scham & Irshaid, 2009) أن المقالات وصفت حركة حماس بأنها حركة تحرر وطني، ولا تعادي اليهود، وترغب في الحوار مع الغرب بناء على العدل والاحترام المتبادل، بيد أن هذه المحاولات لم تتجح، ورأت تلك الحكومات في هذه التصريحات والأعمال بأنها تجميلية دعائية محض (ص ص 14-15).

كما وأرسلت حكومة حماس في (2 كانون الأول/ ديسمبر 2007) رسالة - حصلت الباحثة على نسخة منها- إلى وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس، وأكدت الحكومة فيها:

أن أي خطوة إيجابية نحو إيجاد حل للصراع لن تكون مجدية طالما أن الحكومة الشرعية المنتخبة في فلسطين يتم تجاهلها ومحاصرتها من قبل إدارتكم. إن عملكم على مختلف الساحات لعزل حركة حماس ليس فقط هو الخطأ بعينه، ولكنه- أيضاً- عمل غير أخلاقي. لذا، فإن تجاهلكم يُشكل إضراراً بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة. لقد أشار الوزير السابق كولين باول إلى أنه يتحتم على الولايات المتحدة الأميركية أن تجد وسيلة ما للتواصل مع حركة حماس لأنها- بحسب قوله- تحظى بتأييد شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني. فإذا كانت لديكم - سيدة رايس - الرغبة الجادة والاهتمام الحقيقي بحل الصراع، فإن ذلك يستدعي التواصل لتعزيز فرص السلام، وليس تكريس القطيعة والعزل السياسي.

علاوة على ذلك، كشفت وثائق ويكليكس عن رسالة من عزيز دويك- رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني-، أرسلها في (1 آذار/ مارس 2006) إلى القنصل الأميركي العام جاك والاس في القدس، حيث قال: أغتنم هذه الفرصة؛ لأعبر عن قناعاتي وإيماني الصادق بأن التعاون القائم والعلاقات الوثيقة التي أقامها القنصل السابق، سوف يتم توطيدها، وسوف تكتسب أبعاداً جديدة خلال فترة ولايتي بما يعود بالنفع على مجتمعنا وبلدنا في السنوات القادمة (ويكليكس، 2011).

ويظهر من لغة رسائل حركة حماس السابقة إلى أن خطابها تجاه الإدارة الأميركية قد تطور، فهذه الرسائل تم إرسالها في ذروة رفض الإدارة الأميركية لها، وفرض العزلة عليها، إلا أنها لجأت إلى سياسة ضبط النفس، والاعتماد على المرونة السياسية في ردودها. فبعد أن تجلّى خطابها الديني نحو الغرب باعتباره صليبيّاً، ومن ثم استناده إلى التشكيلات الخطابية السياسية في الرد على اعتبارها "إرهابية"، إلا أن بنية الخطاب - تجاه الإدارة الأميركية - مزجت بين عدة تشكيلات خطابية، أصبحت فيها التشكيلات الخطابية السياسية المرنة جوهر الخطاب، وباتت تتحكم في بقية تشكيلاته.

وتأسيساً على ما تقدم، أرسلت حركة حماس إشارات واضحة تدل على مدى تطور فكرها وخطابها من خلال تقديم رؤى سياسية واقعية، حيث أنها وافقت ضمناً على المبادرة العربية للسلام مع "إسرائيل"، وذلك من خلال توقيعها على وثيقة الأسرى أو ما تُعرف بوثيقة الوفاق الوطني (27 يونيو/ حزيران 2006)، والتي التزمت بها الأطر القيادية للتنظيمات الفلسطينية كافة، مع تحفظ حركة الجهاد الإسلامي على بند التفاوض مع المحتل. وهنا يبرز التحول الواقعي لدى حركة حماس، فوثيقة الأسرى دعت الحكومات العربية إلى تنفيذ قرارات القمم العربية، مع الأخذ في الاعتبار أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير، ووجوب عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيث ما أمكن (دائرة شؤون المفاوضات، 2006).

وبالرغم من المساحة السياسية التي أفردتها خطاب حركة حماس، من خلال ترك مسافات لاختراق جدار العزلة السياسية والاقتصادية، وموافقتها - أيضاً - على احترام الاتفاقيات مع "إسرائيل"، وذلك بعد التوصل مع حركة فتح إلى اتفاق مكة عام (2007)، والذي بموجبه تم تشكيل حكومة وحدة وطنية (17 آذار/ مارس 2007)، تضمن برنامجها احترام المعاهدات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وتقويض الرئيس محمود عباس بالملف السياسي، بيد أن موقفها الثابت من رفض الاعتراف بـ "إسرائيل"، شكّل مرتكزاً أساسياً في تعامل الإدارة الأميركية معها. وعملت "إسرائيل" بدعم من الولايات المتحدة الأميركية على فرض الحصار البري والبحري والجوي على قطاع غزة؛ لتوليد استياء شعبي ضد حكومة حماس. ومنعت "إسرائيل" تحويل الإيرادات الضريبية إلى الحكومة (Brown & Alsoos, 2018).

علاوة على ذلك، تمثل فرض الحصار السياسي والمالي الأمريكي على حركة حماس من خلال وضع مؤسسات العمل الخيري العربية والإسلامية في دائرة الاتهام. وعملت على تجميد أرصدة العديد منها في البنوك التجارية الأميركية. ووضعت أنشطة وتحويلات هذه المؤسسات المالية تحت

الرقابة؛ بذريعة أن هذه المساعدات تصب في خانة الحركات "الإرهابية"، وتشكل خطراً على أمن "إسرائيل" (عبدالحى، 2009، ص95).

واحتجاجاً على سياسة الترويض والعزل الأميركية، اتخذت بعض الشخصيات والقوى السياسية الأميركية مواقفًا مغايرة للموقف الرسمي الأميركي، فأجرت اتصالات معها، وتبنت دعوة احترام خيار الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، اجتمع الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر مع قادة حركة حماس أكثر من مرة، حيث قال:

بعد انتهاء الانتخابات وفوز حركة حماس، ذهبت إلى لندن للقاء اللجنة الرباعية الدولية، وحثتهم على عدم فرض أي عقوبات اقتصادية ضد الشعب الفلسطيني، لكنهم قرروا فعل ذلك. وحينما تم اقتراح بدائل أخرى، من قبل دول عربية أو الأمم المتحدة، رفضت الولايات المتحدة الأميركية البدائل، ولم تمرر الأموال للفلسطينيين؛ لأنها ترغب في إسقاط حماس (موقع الجزيرة، 2017).

كما التقى زعيم حقوق الإنسان الأميركي القس جيسي جاكسون، في دمشق، مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حينها خالد مشعل في (28 أغسطس/ آب 2006)، "للتوسط بشأن الجندي الصهيوني الأسير لدى المقاومة في قطاع غزة" (شبكة فلسطين للحوار، 2006).

لم تتوقف العقوبات المالية، ضد حركة حماس، عند الإدارة الأميركية فقط، وإنما امتدت كذلك إلى اللجنة الرباعية الدولية التي بدورها أوقفت تدفق المساعدات إلى السلطة الفلسطينية؛ ما حرّمها من الموارد لدفع الرواتب، وتلبية احتياجات الموازنة السنوية. وأشار كاجابتي وآخرون (Cagaptay, et.al, 2006) أن الهدف من وقف الدعم الدولي هو إجبار حركة حماس على اتخاذ خيار حول ما إذا كانت ستواصل الدعوة إلى سياسات غير مقبولة، وأنها رسالة لمن انتخب حركة حماس، بأن المجتمع الدولي يستطيع احترام الديمقراطية الفلسطينية، ولكن لا يمكن أن يظل غير مبالٍ بالخيارات التي يتخذها الفلسطينيون (صص 15-17).

بناءً على ما تقدم، أصدرت حركة حماس بياناً حذرت فيه كل الأطراف التي تبحث عن الاستقرار في المنطقة أن تقف أمام مسؤولياتها قبل فوات الأوان. وبلغت سياسية متوازنة، حرصت على استنكار دعم الإدارة الأميركية للسلطة الفلسطينية، حيث رفضت كل المحاولات لنزع صلاحيات الحكومة، وإيجاد حكومة موازية لها أو ما يسمى حكومة الظل (موقع حركة حماس، 2006). إلا أنها- في الوقت نفسه- رفعت وتيرة خطابها الهجومي ضد السلطة الفلسطينية، وتساءلت باستغراب

واستهجان "هل المطلوب أن تعود حالة الفساد والمحسوبية برموزها التي عرفها شعبنا؟ وهل المطلوب أن يعود التنسيق الأمني وملاحقة المجاهدين؟ وهل المطلوب المزيد من الفوضى الأمنية، وهدر المال العام، وسرقة الأراضي، وتبديد المقدرات الوطنية؟! (موقع حركة حماس، 2006).

لم تكتفِ الإدارة الأميركية بعزل حركة حماس سياسياً ومالياً، وإنما سعت إلى القضاء عليها، حيث كشف روز (Rose, 2008) بالوثائق السرية عن خطة سرية للإطاحة بحركة حماس، اعتمدها الرئيس الأميركي بوش الابن؛ للتحريض على حرب أهلية فلسطينية، حيث قال روز: اتسم رد فعل واشنطن بالذعر عندما شرع عباس في عقد محادثات مع حركة حماس لتأليف حكومة وطنية. وأخبرت وزيرة الخارجية رايس الرئيس محمود عباس - على نحو غير مباشر - أن محاولة عزل حركة حماس لم تجد نفعاً، وأن الولايات المتحدة الأميركية تتوقع منه حل حكومة هنية، وإجراء انتخابات جديدة.

وبناء عليه، عملت الإدارة الأميركية على تحجيم حركة حماس من خلال تقوية خصمها السياسي حركة فتح؛ فلجأت إلى خطة الجنرال الأميركي كيت دايتون، لضمان تدفق بعض المساعدات، ولكن عن طريق الرئيس محمود عباس فقط؛ لتقوية الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس، ودعم إصلاح حركة فتح واستنهاضها، وتشجيع بدائل حركة حماس في الساحة السياسية (عبدالحى، 2009، ص152).

وتأسيساً على كل ما تقدم، جاء خطاب حركة حماس تجاه الولايات المتحدة الأميركية هجوماً في ظل إصرار إدارة بوش على تنفيذ شروط اللجنة الرباعية الدولية. وفي المقابل، كان من اللافت حرص الخطاب المحافظة على بنيته المكونة من التشكيلات السياسية، وتغيب الصياغات الدينية والأيدولوجية عن عمد.

3.1.3. خطاب حركة حماس في عهد الرئيس باراك أوباما:

راود حركة حماس بعض الأمل في عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما (2009-2017). وكان المرجو منه أن يعكس تغييراً في التعامل مع معطيات الواقع الفلسطيني، بمقاربات تختلف عن إدارة سلفه بوش، ولا سيما مع ما أبداه الرئيس أوباما من انفتاح على حركة حماس خلال خطابه التاريخي، الذي وجهه إلى العالم الإسلامي من القاهرة في (4 حزيران/ يونيو 2009)، حيث أكد فيه على التالي:

إن تنظيم حماس يحظى بالدعم من قبل بعض الفلسطينيين، لكنه يتحمل مسؤوليات كذلك. يتعين على تنظيم حماس- حتى يؤدي دوره في تلبية طموحات الفلسطينيين، وتوحيد الشعب الفلسطيني- أن يضع حداً للعنف، وأن يلتزم بالاتفاقات السابقة، وأن يعترف بحق "إسرائيل" في البقاء. وفي الوقت نفسه، يجب على "الإسرائيليين" الإقرار بأن حق فلسطين في البقاء هو حق لا يمكن إنكاره (سي أن أن، 2009).

من جانبها، رحبت حركة حماس بخطاب أوباما، وأكد خالد مشعل أنه يتضمن تغييراً إيجابياً، حيث قال:

أوباما نهج خيار التغيير لحماية مصالحه وليس مصالحنا. إن سياسة أوباما لا تزال تحت الاختبار. نلمس تغييراً في النبرة والخطاب الأميركيين تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي. ورحبنا بذلك بكل شجاعة، ولكننا لا نسحر بالخطابات؛ وإنما نبحث عن التغيير في السياسات على الأرض. وهذا معيار الحكم لدينا. نقدر لغة أوباما تجاه حركة حماس، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الحوار المباشر بلا شروط (موقع الجزيرة، 2009).

يشير خطاب مشعل- وإن كان قد رهن الحكم على إدارة أوباما عبر سلوكها العملي تجاه حركة حماس- إلى رغبتها في مد الجسور مع الإدارة الأميركية. وأكد خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) أنه لم يكن لدى حركة حماس أي مشكلة في التواصل مع الأميركيين، وذلك بما يخدم حقوق الشعب الفلسطيني. لكن الإدارات الأميركية اتخذت- على نحو متواصل- مواقف منحازة إلى الاحتلال، وداعمة له. ناهيك عن تجاهلها لمعاناة الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وبالفعل، حاولت حركة حماس التواصل مع الإدارة الأميركية؛ لإدراكها أهمية الولايات المتحدة الأميركية ونقلها في العمل على حل الصراع "الإسرائيلي"- الفلسطيني. وأكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أنه أرسلت الحكومة رسالة إلى الرئيس أوباما، حملها السيناتور الأميركي جون كيري، ونصت على التالي:

إذا أردتم أن تتجح جهودكم، عليكم أن تظهروا النزاهة وأن تضغطوا على "إسرائيل" للالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه من اتفاقيات، وأن تحترم الشرعية الدولية، وأن تدرك أن الطرف الفلسطيني لديه حقوق ويجب على الطرف "الإسرائيلي" أن يلتزم بها. لا بدّ من التعامل مع حركة حماس، وألا يتم تجاوزها؛ لأنها الحركة الأهم التي فازت بالانتخابات، وأن السلام في المنطقة لن يتحقق من دون حركة حماس.

علاوة على ذلك، حاولت حركة حماس التأثير على مشاعر الرئيس أوباما، بعد العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام (2008-2009)، وذلك من خلال إرسال رسالة له حرصت فيها حكومة حماس على استعراض الوفود التي قامت بزيارة قطاع غزة في أعقاب العدوان، كما أنها وجهت دعوة إلى الرئيس أوباما لزيارة قطاع غزة، ونصت الرسالة- التي حصلت الباحثة على نسخة منها- على التالي:

عزيري السيد الرئيس،

إنه من الضروري لك أن تزور قطاع غزة. ولقد وثقت مؤسسة هيومان رايتس ووتش أن الفسفور الأبيض الذي استخدمته "إسرائيل" في الحرب هو صناعة أميركية. عليك أن ترى كيف تستخدم "إسرائيل" سلاحكم وأموالكم. إن زيارتكم إلى قطاع غزة تعزز موقف الولايات المتحدة الأميركية، وتمنحك مصداقية جديدة في التعامل مع جميع الأطراف.

كما حصلت الباحثة على رسالة أخرى تم إرسالها إلى الرئيس أوباما عن طريق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في (2 حزيران/ يونيو 2010)، شرحت فيها حكومة حماس الأوضاع الصعبة التي يعاني منها سكان قطاع غزة نتيجة الحصار "الإسرائيلي". ونصت الرسالة- أيضاً- على التالي:

السيد الرئيس،

مرت شهور على خطابك في القاهرة حول أهمية العالم الإسلامي من أجل السلام. ومن أنقرة أكدت أنك ستتخذ دوراً فعالاً من أجل تحقيق السلام. لقد ولد جيل بأكمله من الفلسطينيين منذ اتفاقية أوسلو، وهذا الجيل لم يعيش بحرية وبكرامة. وعلى الأقل، لديك فرصة للسماح لأطفال هذا الجيل أن يعرفوا ما معنى أن تعيش بحرية. نحن لا نطلب المستحيل. نتمنى أن تتخذ قراراً لم تتخذه الإدارات السابقة.

ويتضح من الرسائل السابقة حرص حكومة حماس على تقديم خطاب دبلوماسي يراعي القوانين الدولية، ويؤكد أنها أصبحت فاعلاً مهماً من أجل الاستقرار السياسي في المنطقة. ويمكن القول: إن خطاب حركة حماس المرن تجاه إدارة أوباما بدأ يؤتي أوكله، حيث أشار أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن حركة حماس التقت مع روبرت مالي مستشار الرئيس أوباما- في قطاع غزة أكثر من مرة، وفي جنيف- والذي حمل سياسات إيجابية حول وقف

الاستيطان، وتصويب بوصلة أوصلو. علاوة على ذلك، خرجت توصيات من شخصيات أميركية للانفتاح على حركة حماس، ويتجلى ذلك من خلال التالي:

وضع بول فولكر أحد كبار المستشارين الاقتصاديين للرئيس أوباما توقيعه على وثيقة تضمنت "مقاربة أكثر واقعية لحركة حماس"، من بين توصيات سياسية متعددة. وقال هاري سيجمان رئيس مجموعة البحث التي أعدت الوثيقة: إن هناك مؤشرات على أن الإدارة الأميركية الجديدة، قد تصغي إلى تلك التوصيات، خاصة فيما يتعلق بالتوقف عن ثني أطراف أخرى عن التعامل مع حركة حماس (بي بي سي، 2009).

إضافة إلى ذلك، أفاد كيسل وكلو تشندلر (Kessel & Klochender, 2009)، نقلاً عن مارتين إينديك -السفير الأميركي السابق لدى "إسرائيل" حينها- أن عملية سلام من دون حركة حماس مآلها الفشل. وتحت عنوان (أوباما يستعد للحديث مع حماس)، كشفت صحيفة الغارديان البريطانية أنه لا يوجد حديث عن موافقة أوباما على إجراء مفاوضات دبلوماسية مباشرة مع حركة حماس، ولكن يحثه مستشاروه على البدء بلقاءات سرية أو على مستوى متدنٍ، وهناك اعتراف متزايد في واشنطن بأن سياسة نبذ حركة حماس هي خطوة تأتي بنتائج عكسية (Goldenberg, 2009).

لم تثمر هذه الخطوات والتصريحات عن أي خرق ملموس تجاه حركة حماس، ولا سيما مع اشتراطات الرئيس أوباما لتنفيذ شروط اللجنة الرباعية الدولية. وعلى النقيض، زادت الأمور سوءاً، وصرّح وزير الخارجية الأميركي جون كيري في (8 كانون الأول/ ديسمبر 2014) بأن هناك دولاً عربية مستعدة لصنع السلام مع "إسرائيل" بهدف التحالف معها ضد حركة حماس وتنظيم الدولة الإسلامية (دول، 2019، ص526).

وبناء عليه؛ أدركت حركة حماس أن إدارة أوباما لا تختلف عن سابقتها في مواقفها تجاه الحركة، وقضية فلسطين. ولم يستطع الخطاب المحافظة على نبرته الإيجابية المتصالحية، فاعتمدت البيانات والتصريحات على الإدانة والشجب والاستتكار. وتباينت لغة الخطاب وفقاً للمواقف الأميركية، والتي ألقت بظلالها على نوعية الخطاب. ولقد نظرت حركة حماس إلى خطاب الرئيس أوباما حول القضية الفلسطينية عام (2011)، بأنه منحاز بشكل فاضح للاحتلال الصهيوني، وأنه خلا من أي جديد تجاه القضية الفلسطينية سوى التركيز على الموقف الأميركي التقليدي المنحاز للاحتلال، وأن هذا يدل على صدقية موقف حركة حماس الذي أكد مراراً على عبثية المفاوضات، وسراب الرهان على واشنطن (موقع حركة حماس، 2011).

ورداً على سياسة إدارة أوباما، جاء خطاب حركة حماس شديدة اللهجة في أكثر من مناسبة، وتجلّى ذلك في رسالة تضامن أرسلها رئيس الحكومة إسماعيل هنية إلى المحتجين - في ولاية كارولينا الشمالية - على سياسات إدارة أوباما والرافضين لإعادة انتخابه كمرشح للحزب الديمقراطي. ونصت الرسالة - التي حصلت الباحثة على نسخة منها - على التالي:

أيها المناضلون الشجعان،

أبعث إليكم بتحيات الشعب الفلسطيني، ونحييكم على كفاحكم في وجه آلة البطش الأميركية ضد أكاذيبها ورؤيتها للقوة العالمية المبنية على مفاهيم النفوذ والسطوة، وبالنظام العالمي الأمريكي القائم على الإكراه والسيطرة. ومثلكم، فإننا نريد أن نضع حداً للحروب المفتوحة التي تخوضها الإدارة الأميركية حول العالم. إنكم تمثلون تحدياً للأسرار والأكاذيب الرسمية لهذه الحكومة ورئيسها وحزبها.

علاوة على ذلك، تصاعدت حدة خطاب حركة حماس أكثر بعد إعلان وزارة الخارجية الأميركية في (8 أيلول/ سبتمبر 2015) عن إدراج ثلاثة من قياداتها على اللائحة السوداء لـ "الإرهابيين الدوليين"، وهم: يحيى السنوار، وروحي مشتهى، ومحمد الضيف، إضافة إلى تجميد جميع ممتلكاتهم ومصالحهم، التي توجد في الولايات المتحدة الأميركية، أو تدخل في نطاقها، أو حيازة أو سيطرة من قبل الأشخاص الأمريكيين (US DEPARTMENT OF STATE, 2015). وجاء الرد على هذا القرار هجوماً، حيث قالت: إن الأموال الأميركية هي أموال "الإرهاب" التي يجب أن تلاحق وأن تصدر (موقع حركة حماس، 2015). ولاحقاً، تم إدراج القيادي في حركة حماس فتحي حماد في التصنيف الخاص لما يسمى قائمة "الإرهاب" العالمي؛ لأنه وفق بيان الخارجية الأميركية "شغل منصب وزير داخلية حكومة حماس، وأنه كان مسؤولاً عن الأمن داخل قطاع غزة، وهو منصب استخدمه لتنسيق الخلايا الإرهابية" (US DEPARTMENT OF STATE, 2016).

وفي ضوء زيادة القرارات الأميركية ضد حركة حماس وقياداتها، ارتفعت الأصوات الغربية المضادة لهذه القرارات. ولقد اتهم سيجمان (Siegman, 2010) إدارة أوباما بأنها تعرقل السلام في الشرق الأوسط، وأنه يتوجب على أوباما و"إسرائيل" تغيير سياساتهما حيال حركة حماس؛ لأن أي اتفاق يستبعد شريكاً شرعياً لا يمكن أن يكتب له النجاح، فحركة حماس قادرة على تعطيل أي اتفاق سلام (ص13).

تعتقد الباحثة أنه ما كان بالإمكان أفضل مما قدمه خطاب حركة حماس تجاه إدارة الرئيس أوباما، من مرونة سياسية، بيد أن سياسات الإدارات الأميركية هي من حكمت نبرة الخطاب وتشكيلاته، فهذه السياسات كانت ولا تزال محددة باستراتيجية من الصعب جداً تغييرها تجاه حركة حماس، باعتبارها "إرهابية" وتهدف إلى تدمير حليفها الاستراتيجي "إسرائيل"، فمصالح الولايات المتحدة الأميركية مع "إسرائيل" تحول دون حدوث أي تغيير في العلاقة مع حركة حماس، كيفما كان مدى تطور خطابها أو التحول الذي شهده، إلا أنه لم يحرك ساكناً عند الإدارة الأميركية، ومع ذلك طغت على خطابها التشكيلات السياسية.

4.1.3. خطاب حركة حماس في عهد الرئيس دونالد ترامب:

"ما زالت معاناة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة مستمرة بسبب سياسة الانحياز من الإدارات الأميركية المتعاقبة لمصلحة الاحتلال الصهيوني، ولذا فإن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تدعو الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إعادة تقييم هذه السياسة" (موقع حركة حماس، 2016).

بهذا الخطاب السياسي الدبلوماسي، عقت حركة حماس على فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية؛ والذي رأى فيه - أيضاً - خالد مشعل أن لديه هامش الجراءة لإحداث تغيير في الصراع (وكالة الرأي الفلسطينية، 2017). لكن ما أن تسلّم الرئيس ترامب مقاليد الحكم عام (2017)، حتى اتخذ ضد حركة حماس مواقف أكثر تشدداً من الإدارات التي سبقتها. ورأى فيها حركة "إرهابية" تسعى للقضاء على "إسرائيل"، وتتخذ من المقاومة المسلحة أو "الوسائل العنيفة" - على حد التعبير الأميركي - طريقاً لتحقيق أهدافها. وهاجمت إدارة ترامب حركة حماس، في مرات عديدة، واعتبرتها عقبة كبيرة أمام عملية السلام، وسبباً من أسباب عدم الاستقرار في المنطقة.

وبالرغم من ذلك، حاولت حركة حماس مدّ جسور التواصل مع الإدارة الأميركية الجديدة؛ لكنها لم تنجح بسبب سياستها العدائية. وأكد غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أنه منذ خطاب الرئيس ترامب في الرياض في (21 أيار/ مايو 2017)، وتصنيفه لحركة حماس كالجماعات "الإرهابية" داعش والقاعدة، تبين لها أن إدارة الرئيس ترامب هي "الأكثر دعماً لـ"إسرائيل".

لم تتمكن حركة حماس من شقّ طريق نحو الإدارة الأميركية المنحازة على نحو كامل لـ"إسرائيل". وأصبحت أمام حقيقة استحالة تدشين أي علاقات معها في ظل تمسكها ببرامجها الفكرية والمقاومة المسلحة، ناهيك عن صفقة القرن للسلام بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين، والتي أعلن عنها الرئيس

ترامب عام (2016)؛ لكنها لا تزال عبارة عن مجرد تسريبات إعلامية، حيث إنه لم يتم طرحها في وثيقة رسمية جامعة. إلا أن الإدارة الأميركية قد لجأت إلى تنفيذها وتمريضها، من دون الإعلان عنها، وذلك من خلال اللجوء إلى سياسة فرض الأمر الواقع، وتنفيذ بنودها تدريجياً، كما جرى بشأن التراجع عن خيار حل الدولتين، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لـ"إسرائيل"، ووقف الدعم الأميركي المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وإلى السلطة الفلسطينية، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن "هذه الأموال لا تحقق المصلحة العامة للولايات المتحدة، ولا تقدم في الوقت الحالي قيمة إلى دافع الضرائب الأميركي. تحتاج حماس لرعاية شعبها. وقد رفضت القيام بذلك. بدلاً من ذلك، أنفقت الأموال على أنواع أخرى من المشاريع" (US DEPARTMENT OF STATE, 2018).

وفي هذا الصدد، أكد يحيى السنوار⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، أيار 15، 2019) أن مواجهة صفقة القرن تستند على أنه لا لقاء مع الإدارة الأميركية الحالية ومبعوثيها، لأنهم يتبنون مواقف الاحتلال أكثر من الاحتلال. كما وأكد خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) أن صفقة القرن لا تؤسس لأي أرضية أو بيئة تسمح بعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، حتى لو رفعت من طرفها القيد على العلاقة مع حركة حماس، التي لا تقبل مطلقاً أي علاقة قائمة على التبعية والهيمنة، وليس من سياستها استجداء العلاقات.

لم تدع صفقة القرن الأميركية أي فرصة أمام حركة حماس للمحافظة على خطابها المعتدل تجاه إدارة ترامب، حيث أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في خطاب له:

هذا القرار يعني نهاية مرحلة سياسية، وبداية مرحلة سياسية جديدة. إن هذا الانحياز السافر من الإدارة الأميركية للعدو الصهيوني، بل هذا التحالف الشيطاني الذي يقرر وحده مصير القدس ومكانة القدس، يستوجب قولاً لا لبس فيه ولا تأويل ولا غموض، إن القرار الأميركي إعلان حرب على شعبنا الفلسطيني في أقدس مقدساته الإسلامية والمسيحية (موقع حركة حماس، 2017).

في ضوء تصريح هنية السابق، يتضح لنا كيف أن خطابه قد مزج بين عدة تشكيلات خطابية، والتي شكلت - على مدار سنوات - جوهر خطاب حركة حماس وبنيتها الأساسية كحركة وحكومة. فوفقاً لكل ظرف مرت به، كان يتشكل خطابها، فتارة يجنح إلى صالح السياسة، وتارة أخرى إلى صالح الدين والأيدولوجيا. ويتجلى ذلك في وصف هنية القرار الأميركي بالتحالف الشيطاني؛ ليرتد

(1) يحيى السنوار: رئيس حركة حماس في قطاع غزة.

الخطاب إلى المربع الأول من حيث تشكيلاته الخطابية التقليدية، فخطوة الرئيس ترامب جد خطيرة، ولا يمكن السكوت عنها، والقدس لحركة إسلامية كحركة حماس هي قضية مركزية، لا يستند فيها الخطاب- وإن كانت تسعى إلى إثبات حضورها كحركة سياسية وليست دينية- إلى تشكيلات دبلوماسية أو براغماتية. وهنا لم يتمكن الخطاب من تغليب السياسي على الديني، وإنما ارتد إلى فن الخطابة التقليدي للحركات الإسلامية.

خطاب هنية هذا ردت عليه إدارة ترامب من خلال إدراجه من قبل وزارة الخارجية الأميركية في (31 كانون الثاني/ يناير 2018) على قائمة "الإرهابيين" العالميين، كونه يرتبط بصلات وثيقة مع الجناح العسكري لحركة حماس، ويؤيد العمل المسلح، بما في ذلك ضد المدنيين، ويشتهر بضلوعه في هجمات "إرهابية" على "إسرائيليين"، وأن حركته مسؤولة عن مقتل 17 أميركياً في هجمات "إرهابية" (US DEPARTMENT Of STATE, 2018).

في المقابل، رفضت حركة حماس إدراج رئيس مكتبها السياسي على قائمة "الإرهاب". ودعت الإدارة الأميركية إلى التراجع عن هذا القرار، والتوقف عن هذه السياسات والمواقف العدائية (موقع حركة حماس، 2018)، إلا أن الرد الأميركي تجسد في فرض المزيد من الحصار، ففي (15 فبراير/ شباط 2018)، أقر مجلس النواب الأميركي مشروع قانون يفرض عقوبات على حركة حماس؛ بسبب ما يعتبره استخدامها للمدنيين كدروع بشرية، وهذا ما رفضته واعتبرت أن القرار يأتي استكمالاً لخطة ترامب التصفوية للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني (موقع حركة حماس، 2018).

علاوة على ذلك، وضعت الخارجية الأميركية- في (13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)- نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري على لائحة "الإرهاب" الأميركية. ورصدت مكافأة قدرها خمسة ملايين دولار لمن يقدم معلومات ترشد إليه، حيث تم اتهامه بجمع الأموال لعمليات حركة حماس العسكرية، وقام على إدارتها في الضفة الغربية، وارتبط بالعديد من الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف (US DEPARTMENT of STATE, 2018). واستكرت حركة حماس القرار بشدة، واعتبرته انحيازاً سافراً للاحتلال وسياساته الإجرامية، وأنه يعبر عن درجة العجز والإفلاس السياسي والقانوني (موقع حركة حماس، 2018).

من الملاحظ أن ترامب يتعامل بنظام الصفقات في الحقل السياسي كما جرت العادة لديه في الحقل الاقتصادي. ولقد حاول الفريق المكلف من قبله صياغة خطة لإنهاء الصراع "الإسرائيلي"-الفلسطيني، ولإغراء حركة حماس للاعتراف بـ"إسرائيل" عبر "السلام الاقتصادي"، وتقديم مشاريع اقتصادية

تخرج قطاع غزة من أزماته. وقد نشرت صحيفة واشنطن بوست مقالاً مشتركاً كتبه كلٌّ من: كبير مساعدي الرئيس ترامب، ومبعوث الرئيس الأمريكي للمفاوضات الدولية، والسفير الأمريكي لدى تل أبيب، أكد فيه كل من كوشنر وغرينبلات وفريدمان (Kushner, Green Blatt & David Friedman, 2018) على أنه يتوجب على حركة حماس التالي:

سيكون من الحكمة أن تعترف حماس بأن وجود "إسرائيل" هو حقيقة دائمة، وأنه لن يتحقق السلام إلا بتبني الواقع، ورفض الأيديولوجية المعيبة. يمكن لحياة الشعب الفلسطيني أن تتحسن - على نحو ملحوظ، وفي وقت قصير - إذا سمحت حماس بذلك، وإذا أظهرت نوايا سلمية واضحة - ليس فقط بالكلام، بل الأهم من ذلك، بالأفعال. حينها، تصبح كل أشكال الفرص الجديدة ممكنة.

ومع تزامن الحصار المتزايد على قطاع غزة، وانسداد الأفق السياسي؛ نظمت حركة حماس مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار انطلاقاً من يوم (30 آذار/ مارس 2018)، وهو اليوم الذي يوافق ذكرى يوم الأرض الفلسطينية التي انطلقت في اليوم نفسه عام (1976). ولم يكن خافياً أن مسيرات العودة وكسر الحصار لعبت دوراً كبيراً في تحريك الرأي العام الدولي. وبدأت تظهر أصوات أميركية تطالب بالتعامل مع حركة حماس، رغم إدراجها على لوائح "الإرهاب"، فمن وجهة نظر بيمان (Byman, 2018)، لا بدّ من تغيير السياسة الأميركية تجاه حركة حماس، حيث قال:

طالما أن حركة حماس تسيطر على قطاع غزة، يجب على الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" التعامل معها. ففي حال استئناف محادثات السلام مع السلطة الفلسطينية، يمكن لحركة حماس أن تصنع أزمة أخرى في قطاع غزة، وتعطل المفاوضات. يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" تغيير سياساتهما تجاه قطاع غزة، ومكافأة أي مؤشرات للاعتدال من جانب حركة حماس، في محاولة لتشجيعها في التركيز على الحكم، وليس على المقاومة.

وعلى النقيض، تجاوزت إدارة الرئيس ترامب حدود عزل حركة حماس إلى محاولة إدانتها في الأمم المتحدة، والضغط على الدول من أجل التصويت مع القرار - الذي يعتبر حركة حماس "إرهابية" - بزعم استهدافها للمدنيين "الإسرائيليين"، وإطلاق الصواريخ والقذائف؛ لكنها فشلت في تمرير مشروع القرار في (6 كانون الأول/ ديسمبر 2018). وسقط المشروع الأميركي بغالبية 87 صوتاً، مقابل 57 معارضاً، و33 ممتنعاً، ما يعني عدم حصوله على ثلثي الأصوات. ووصفت حركة حماس عدم قدرة الإدارة الأميركية على تمرير القرار بأنه فشل ذريع لسياسة الهيمنة

والعريضة الأميركية، وهزيمة مدوية لسياساتها في المنطقة. واعتبرت أن ممارسات الإدارة الأميركية المشينة، ومحاولة ابتزاز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة محاولة بائسة لقلب الحقائق وتحويل المجرم الحقيقي إلى ضحية، وفرض شرعية دولية جديدة تقوم على الهيمنة والفوضى وشرعية الغاب (موقع حركة حماس، 2018).

تعتقد الباحثة أنه رغم فشل الولايات المتحدة الأميركية لإدانة حركة حماس، إلا أنه يدق جرس الإنذار، فبعد سنوات من محاولاتها نسج علاقات جيدة- إلى حد ما- مع العديد من الدول الأوروبية، إلا أنها وقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية في مشروع الإدانة. وتعتقد الباحثة أنه يتوجب على حركة حماس الوقوف على الثغرات التي استطاعت من خلالها الإدارة الأميركية استقطاب تلك الدول الأوروبية.

تعتقد الباحثة- أيضاً- أن أسباب فشل محاولات حركة حماس في التقرب والانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية، لا تكمن في خطابها السياسي والإعلامي، وإنما في انحياز الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه "إسرائيل"، فلقد حاولت حركة حماس أن تقدم خطاباً سياسياً وإعلامياً معتدلاً؛ لتجنب المواجهة مع الإدارات الأميركية المتعاقبة، حيث كان خطابها حذراً إلى أبعد الحدود في انتقاد الولايات المتحدة الأميركية، إلا في مواضع محدودة كانت تحكمها فداحة الموقف الأمريكي ضد حركة حماس أو القضية الفلسطينية على حد سواء.

5.1.3. خطاب حركة حماس تجاه الاتحاد الأوروبي:

تشكّل خطاب حركة حماس تجاه الاتحاد الأوروبي وفقاً للمواقف التي تصدر عن الاتحاد ودوله، إلا أن السمة الغالبة التي طغت على الخطاب هو استناده إلى التشكيلات السياسية. ولقد تراوح الخطاب بين رفض مواقف الاتحاد الأوروبي أو قبولها.

سعت الدول الأوروبية- بعد تصاعد حضور حركة حماس في الساحة الفلسطينية- إلى التعرف على أيديولوجيتها وفكرها ومواقفها السياسية؛ وذلك كمحاولة منها لاحتواء حركة حماس، وإدماجها في العملية السلمية، والاعتراف بـ"إسرائيل". وخلافاً للموقف الأمريكي، الراض التواصل مع حركة حماس، انفتحت أوروبا عليها. وتم عقد لقاءات مباشرة مع دبلوماسيين ومفوضين رسميين، أو لقاءات غير مباشرة من خلال شخصيات سياسية سابقة أو أكاديمية؛ لكن رفضها لاتفاق أوسلو، وتصعيدها لعملها العسكري؛ دفعا أوروبا إلى النظر إليها كتهديد لمشروع السلام، غير أنها سعت إلى توجيه خطاب معتدل تجاه الاتحاد الأوروبي، وشكلت صياغاته السياسية الفضاء الكلي للخطاب تجاه أوروبا.

لم يقف وضع حركة حماس على لائحة "الإرهاب" الأوروبية عائقاً أمام استمرار تواصل بعض الدول الأوروبية معها، إلا أنه لم يصل إلى حد الانفتاح التام؛ نتيجة القيود المفروضة على علاقاتها السياسية، لكن أكد موسى أبو مرزوق (مقابلة خاصة، شباط 24، 2019) أنه:

تم عقد عدد من الاتصالات واللقاءات مع شخصيات أوروبية لها ثقل سياسي وبرلماني وأكاديمي. وأيضاً، تم التواصل مع الكثير من المؤسسات والجمعيات والمراكز المنتشرة في أرجاء دول أوروبا. إضافة إلى ذلك، هناك تواصل رسمي مع الدول الأوروبية، والتي هي خارج الاتحاد الأوروبي، مثل: النرويج والسويد والاتحاد السويسري. ويوجد الكثير من الدول التي تعارض سياسات الولايات المتحدة الأميركية، ولا تقبل بروايتها بشأن تصنيف حركة حماس كحركة "إرهابية"، وتعتبرها حركة تحرر وطني وصلت إلى الحكم بطريقة شرعية ديمقراطية.

1.5.1.3. محددات الموقف الأوروبي تجاه حركة حماس:

لم تقطع الدول الأوروبية خطوط العلاقات مع حركة حماس، ورغم تباين مواقف هذه الدول منها، إلا أن مواقفها وسلوكها وسياساتها تجاه حركة حماس استندت إلى عدة مرتكزات أساسية:

- 1- قناعة الأوروبيين التامة أن "إسرائيل" وُجِدت لتبقى، وأن أي محاولة لنفي وجودها عملياً هو تعدٍ ينبغي مواجهته وعدم التسامح معه.
- 2- المقاومة العنيفة للاحتلال هي "إرهاب". وبالتالي، فإن حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها أمام هذا "الإرهاب" حقٌّ مطلق. أما الحق في مقاومة الاحتلال فيكون فقط بالوسائل غير العنيفة.
- 3- العملية السلمية هي السبيل الوحيد لحل الصراع "الإسرائيلي" - العربي. والعلاقة سياسياً مع أي جهة كانت على الساحة الفلسطينية، هي على قاعدة الاعتراف بمخارجاتها (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015، ص5).

2.5.1.3. موقف الاتحاد الأوروبي من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية:

راهنّت حركة حماس على قبول الاتحاد الأوروبي لها، بعد أن فازت بطريقة ديمقراطية. وفي المقابل، رأى الاتحاد الأوروبي أن انخراطها في الانتخابات التشريعية الطريق الأسرع والأناجح لاحتواء حركة حماس، ودمجها في اللعبة السياسية؛ ولكن من خلال موقعها كحركة معارضة. بيد أن الفوز بأغلبية ساحقة من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، أذهل الأوروبيين والأميركيين. ولم

يكن بالإمكان أن يفتح الغرب عليها، الذي لجأ إلى سياسية الضغط عليها للخروج من جلدتها والتنازل عن أساس وجودها. وحينما رفضت حركة حماس وحكومتها الشروط الدولية، بدأ الحصار الديبلوماسي والمالي والعقوبات الصارمة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015، ص4).

ورغم ذلك الحصار، سعت حركة حماس إلى تقريب وجهات النظر مع الغرب، والتعامل مع الواقع ببراعماتية، واستخدام لغة خطاب تتلاءم مع التحديات التي تواجهها، حيث قامت في (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006) بإرسال رسالة، نقلها مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة إلى اللجنة الرباعية الدولية، رفض أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) الإفصاح عن اسم المسؤول. وحملت الرسالة- التي حصلت الباحثة على نسخة منها- عنوان: "التواصل وليس العزل لشعبنا: رسالة من الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً"، وجاء فيها:

إن هذه الرسالة نوجهها للرباعية بصفتنا الحكومة المنتخبة ديمقراطياً من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والتي تمثله، وتعبّر عن رأيه. إن ثقتنا بالجهود الدولية - خاصة الأوروبية منها - كبيرة، ولكنّ إيماننا بالتزامات الطرف "الإسرائيلي" شبه معدومة. إن سياسة الحصار المفروض سياسياً ومالياً على شعبنا لن تكسر إرادته. وإننا نعتقد بأن اعتراف الطرف "الإسرائيلي" بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وبسط السيادة الفلسطينية على الأراضي التي اعتبرتها الأمم المتحدة محتلة سوف تكون خطوة جادة باتجاه السلام الدائم. إننا نؤكد على عدم جواز استهداف المدنيين. إن حكومتنا تشير إلى أن المبادرة العربية تتضمن نقاطاً إيجابية، وأنه سيتم التعاطي معها بجدية عند قبول الطرف "الإسرائيلي" الالتزام بما جاء فيها. إننا نتطلع إلى إقامة سلام عادل يُنهى الاحتلال والحصار، ويحفظ الحق والكرامة لشعبنا، وليس السلام المفروض بقوة التهديد والحصار والوعيد. إننا كحكومة فلسطينية منتخبة، ندعو المجتمع الدولي إلى عدم السعي لعزل حكومتنا، ومحاصرة شعبنا سياسياً ومالياً، ومعاقبته جراء خياره الديمقراطي. ونهيب باللجنة الرباعية الدولية التعاطي الإيجابي مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة، وليس بإطلاق التهديدات، وفرض الشروط المسبقة.

يتضح من الرسالة السابقة حرص حركة حماس على أن يكون خطابها تجاه اللجنة الرباعية الدولية- وعلى نحو خاص- تجاه الاتحاد الأوروبي إيجابياً ومرناً. ولقد أرسلت مواقفها من جميع القضايا التي تشغل بال الغرب. وسعت من خلال خطابها المرن التأكيد على أنها جزء من الحل، وليست جزءاً من المشكلة.

ولقد علق خطاب حركة حماس- في بداية وصولها إلى سدة الحكم- الآمال على تغيير الموقف الأوروبي تجاهها، وذلك لإدراكها عدم رغبة الاتحاد الأوروبي بمقاطعتها، لكن حال دون ذلك رفضها لشروط اللجنة الرباعية الدولية، حيث أكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا- في خطاب له أمام البرلمان الأوروبي، المنعقد في ستراسبورغ في (5 أيار/ مايو 2006)- عن خيبة أمله من عدم اعتراف حكومة حماس بمفاهيم التسوية القائمة على نبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وصولاً إلى حل الدولتين، مبيناً أن الاتحاد الأوروبي غير راغب بإفشال حكومة حماس، ولكن في المقابل، فإنه يتوجب عليها أن تقدم ما يؤهلها للشراكة السياسية مع المجتمع الدولي (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص ص 49-50).

غير أن الاتحاد الأوروبي- بصفته طرفاً في اللجنة الرباعية الدولية- لجأ إلى الضغط على حكومة حماس، وقرر وقف الدعم الاقتصادي المباشر لها، والعمل على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني مباشرة من خلال المؤسسات الدولية للأمم المتحدة (الفرا، 2014). وفي السياق نفسه؛ قال أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018): إن مقاطعة دول الاتحاد الأوروبي لحركة حماس تجسدت في منع وزراء حكومتها ونوابها المنتخبين من دخول أوروبا. وقامت بإلقاء القبض على بعضهم وترحيلهم بشكل غير دبلوماسي.

لم يستمر الحصار الأوروبي طويلاً على حكومة حماس، فلقد شكّل تأليف حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، التي تم التوافق عليها بناء على اتفاق مكة (8 شباط/ فبراير 2007) دوراً مهماً للخروج من قيود الحصار الأوروبي، حيث عبر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أن الحكم على الحكومة الجديدة سيتم بموجب أفعالها وليس أقوالها. ولم يطالب الاتحاد الأوروبي حكومة الوحدة بالالتزام بشروطه السابقة، ولكنه "اقتصر على ضرورة أن (يعكس) برنامجها وليس أن (يلتزم) هذا القبول، بما يؤشر لتغيير الخطاب المؤسسي للاتحاد باتجاه تخفيف التشدد تجاه حكومة الوحدة الوطنية" (الفرا، 2014).

بيد أن أحداث الانقسام الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح (14 حزيران/ يونيو 2007) أدت إلى تراجع مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه حركة حماس، ولا سيما بعد سيطرتها على قطاع غزة بقوة السلاح. ومع الإعلان رسمياً عن تأليف حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض، تنفس الأوروبيون الصعداء؛ إذ عادوا لبناء العلاقات مع الحكومة الجديدة على النحو الذي كانت عليه. واستمر التعاطي- في الوقت ذاته- مع حركة حماس وحكومتها بمنطقة المقاطعة والتجاهل والتجاوز (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015).

3.5.1.3. سياسة الاتحاد الأوروبي في مرحلة الاعتداءات "الإسرائيلية" (2008-2014):

لقد كشفت الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة على قطاع غزة (2008/2012/2014)، عن ازدواجية المعايير لدى الأوروبيين في التعامل مع حركة حماس و"إسرائيل". ولم تتمكن الدول الأوروبية من التعاطي مع قطاع غزة حتى من الجانب الإنساني، وكانت عاجزة أمام الإغلاقات "الإسرائيلية". ولقد عانت حركة حماس من سياسة العزل والحصار، ما انعكس سلباً على عدم قدرتها تنفيذ ما تضمنه برنامجها الانتخابي من تغيير وإصلاح، ولا سيما مع ما خلفته اعتداءات "إسرائيل" من دمار وأوضاع اقتصادية وإنسانية حرجية. لكن بعد كل اعتداء كانت تأتي وفود رسمية أوروبية؛ لتفقد أحوال سكان قطاع غزة، وأوضاعهم الصعبة. وكانت تطالب برفع الحصار عن قطاع غزة، لكنها عجزت عن إدانة "إسرائيل" بشكل صريح.

صحيح أن الاتحاد الأوروبي انتقد عدم التناسب في العمليات العسكرية "الإسرائيلية" ضد قطاع غزة، إلا أن انتقاده - في غالب الأحيان - جاء خجولاً، وكان سقفه هابطاً جداً. واتسم خطاب الاتحاد الأوروبي - نحو حركة حماس وسائر قوى المقاومة الفلسطينية - بالوضوح والجدية، وتعامل معها على كونها "إرهاباً" و"عنفاً" غير مبرر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015). وتجلّى ذلك في إدانة الاتحاد الأوروبي الحادة لإطلاق الصواريخ على "إسرائيل"، ودعوته إلى وضع حد فوري لهذه الأعمال، ونبذ "العنف"، مؤكداً أنه يتوجب على جميع الجماعات "الإرهابية" في قطاع غزة نزع سلاحها، وعدم استخدام السكان المدنيين في قطاع غزة كدروع بشرية (Council of European Union, 2014). ولقد رفض هذا الاتهام خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) وطالب الاتحاد الأوروبي بأن يكون أكثر إنصافاً وأن يلعب دوراً فاعلاً في القضية الفلسطينية.

ولقد أكد غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أن ثوابت السياسة الخارجية الأوروبية تجاه حركة حماس تتجلى في الحفاظ على أمن "إسرائيل"، ودعم حقها في الدفاع عن نفسها، وإدانتها لإطلاق الصواريخ، واعتبار المقاومة المسلحة بأنها "إرهاب". ورغم ذلك، أشار حمد إلى أن أوروبا شعرت بأن الاتصال مع حركة حماس أمر مهم؛ خشية أن تؤدي مقاطعتها إلى اهتزاز صورتها الديمقراطية في أوروبا. وفي ذات الصدد، أوضح أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أسباب استمرار الاتصالات الأوروبية، على النحو التالي:

أدرك العديد من السياسيين الرسميين وغير الرسميين في الغرب ضرورة إشراك حركة حماس في العملية السياسية، بعد أن أيقنوا أن حركة حماس لاعب أساسي في التوصل إلى أي حل

سياسي. وكانت هناك قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة، ولقاءات رسمية أو شبه رسمية في عواصم أوروبية وفي قطاع غزة، من خلال: برلمانيون، وشخصيات سياسية سابقة؛ ولكنهم مفوضون رسمياً من دولهم. وكانت سويسرا الدولة الأسرع مبادرة، والأكثر جرأة وفعالية. ولقد تعاملت عبر مؤسساتها مع حكومة حماس؛ لتنفيذ أنشطة ومشاريع. وقام وفد برلماني فلسطيني بزيارة إلى سويسرا؛ بناء على دعوة من البرلمانيين الدولي والسويسري. وبذلت كل من النرويج والسويد جهوداً واضحة في تقريب وجهات النظر، إضافة إلى لقاءات تمت خلف الكواليس مع العديد من الدول الأوروبية، مثل: بريطانيا، وإسبانيا، وفرنسا، وهولندا، والنمسا؛ بهدف استطلاع مواقفها وسياساتها بعد الانتخابات. وكل ما سمعته حركة حماس منهم هو أن الولايات المتحدة الأميركية هي العقبة خلف إبقاء الطريق مغلقاً في وجه الانفتاح الغربي.

وهذا ما أكدته عضو مجلس العموم البريطاني جيرمي كوربان، حيث قال:

هناك تغيير كبير في الجانب الغربي إزاء حركة حماس، بالرغم من إدراجها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضمن قائمة المنظمات غير المشروعة وغير القانونية. وهناك اتفاق بين الأوروبيين من البرلمانيين أنه لا يمكن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط من دون الاعتراف بالحكومة المنتخبة في قطاع غزة. وأن التعامل مع حماس مبني على هذا الضوء. وبالفعل، زملائي من البرلمانيين الأوروبيين التقوا مع حماس (قناة الجزيرة، 2009).

ومن الجدير ذكره أن حركة حماس ظلت تعول على دور الاتحاد الأوروبي، حيث أشار أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) إلى أنه تم توجيه أكثر من رسالة إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، تضمنت مواقف حكومة حماس. وتورد الباحثة مقتطفات من إحدى الرسائل التي تم إرسالها في (11 حزيران/ يونيو 2008)، والتي نصت على التالي:

إننا نأمل من فرنسا- كدولة لها مواقفها التاريخية في دعم الشعب الفلسطيني- أن تعمل على رفع الحصار ووقف العدوان "الإسرائيلي"، وفتح الآفاق أمام حل عادل ينهي الاحتلال، ويعيد الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني. إن الحكومة الفلسطينية على استعداد أن تتعاون مع الجهود الدولية كافة التي تسعى إلى تثبيت الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

يتبين من الرسالة السابقة كيف أن خطاب حركة حماس يعول- على نحو كبير- على مواقف الدول الأوروبية، فلقد سعت إلى تقديم نفسها بصورة براغماتية؛ لتحقيق الاقتراب من أوروبا. ويتضح ذلك- على نحو أوضح- من خلال حديث خالد مشعل حيث قال: "على أوروبا أن تقود المجتمع الدولي بدلاً من

الإدارة الأمريكية الفاشلة" (يورونيوز، 2008). ولقد اختلفت نظرة حركة حماس إلى أوروبا عنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. واستند خطابها الموجه إلى أوروبا- في غالب الأحيان- إلى اللغة الدبلوماسية، وتكونت التشكيلات الخطابية من مفردات استنكار الحصار والمطالبة بلجم عدوان "إسرائيل".

ولكن في بعض الأوقات كان الخطاب تجاه أوروبا ينجح إلى التشدد، ويتبين ذلك من خلال الرسالة المفتوحة التي وجهتها حكومتها في (24 أيلول/ سبتمبر 2008) إلى أعضاء اللجنة الرباعية الدولية المجتمعين في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين. ولقد حصلت الباحثة على نص الرسالة الذي تضمن الآتي:

بكل ازدواجية وخلل في المعايير، تطالبون بدعم الاقتصاد وتدعون إلى الوحدة الفلسطينية، ولكنكم- في الوقت نفسه- تعملون على توسيع هوة الخلاف والانقسام، وتستمر لجننتكم في سياسة العزلة الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية على الحكومة المنتخبة بإرادة الشعب الفلسطيني. لقد انحرف عمل لجننتكم الرباعية الدولية عن أهدافه لجلب السلام، وأصبحت بمثابة عنصر لتكريس الانتهاكات الفظيعة للقانون الإنساني.

إن شعبنا- في ظل الأحوال الكارثية- لن يتحمل أكثر من ذلك، وتبقى احتمالية العودة إلى دائرة المواجهات وتصاعد العنف والمقاومة واردة. إننا نحثكم على أن تراجعوا سياساتكم السابقة والتي كان الإخفاق حليفها. كما ندعوكم للاعتراف بحكومة إسماعيل هنية لأنها تمثل الشرعية.

رفعت حركة حماس نبذة خطابها تجاه اللجنة الرباعية الدولية، وأرسلت رسائل تحذير من تدهور الأوضاع ووصولها إلى دائرة العنف، لكنها- في الوقت ذاته- حرصت على استمرار إيصال الرسائل، ليس فقط إلى اللجنة الرباعية الدولية أو الدول الأوروبية، ولكن أيضاً إلى البرلمانات الأوروبية، حيث وجه إسماعيل هنية رسالة في (16 كانون الثاني/ يناير 2010) إلى رئيس البرلمان الأوروبي حثه فيها للضغط على "إسرائيل" من أجل احترام القانون الدولي، والتأثير على أعضاء الاتحاد الأوروبي لفك الحصار عن قطاع غزة، وعدم التعامل مع الحكومة المنتخبة بأنها منبوذة.

ولاحقاً، بدأت حكومة حماس بإرسال رسائل منفصلة إلى دول الاتحاد الأوروبي، مذيبة بتوقيع إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة حماس أو وزارة الخارجية. وشملت هذه الرسائل جهات عديدة، من بينها: رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كامرون (2010)، ووزير خارجية النرويج يوناس غار ستور (2010)، ووزيرة الشؤون الخارجية الإسبانية ترينيداد خيمينيث (2011). علاوة على ذلك،

وجهت حكومة حماس رسائل إلى رئيس البرلمان الأوروبي. ولقد حصلت الباحثة على نصوص هذه الرسائل التي تضمنت جميعها تأكيد حكومة حماس على أنها منتخبة ديمقراطياً، وأنه لا بدّ من رفع الحصار، حيث إنها حرصت على تقديم لغة دبلوماسية ذات صياغات قانونية، والإشارة إلى أنها أبدت مرونة عالية حول الملفات السياسية، من خلال بلورة بعض مواقفها تجاه الدولة الفلسطينية، وأن المقاومة وسيلة وليست غاية.

وتجلى خطاب حركة حماس - الذي يعول كثيراً على دور الاتحاد الأوروبي - من خلال رسالة أرسلت إلى وزيرة الشؤون الخارجية الإسبانية ترينيداد خيمينيث في (2 شباط/ فبراير 2011)، وكانت لغة الخطاب واضحة وصريحة بأنها تريد دوراً فاعلاً من الاتحاد الأوروبي على حساب الدور الأميركي. وحصلت الباحثة على الرسالة التي نصت ما يلي:

إن كل محاولات الولايات المتحدة الأميركية لإيجاد عملية سلام حقيقية متوقفة. لقد حان الوقت كي يقوم الاتحاد الأوروبي بدوره في حل الصراع. لو أن الاتحاد الأوروبي يطرح اتفاقية تقود إلى انتخابات حرة ونزيهة، تكون تحت مراقبته، عندها تكون فرصة تحقيق الوحدة الفلسطينية متوفرة، وتكون الولايات المتحدة الأميركية قادرة على إجراء مفاوضات تطالب "إسرائيل" بإنهاء احتلالها وبناء الدولة الفلسطينية. لقد أعلنت حركة حماس مراراً أنها لن تكون عقبة في وجه السلام، وأن الحصار على قطاع غزة غير قابل للاستمرار، وهو ليس في مصلحة أوروبا. آن الأوان لتغيير سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة، ونطالبه أن يقف عند مسؤولياته، وإذا لم يتحرك فإن الخوف من اضطراب المنطقة سوف يلوح في الأفق، وعندها تكون فرصة السلام قد ضاعت.

دفع تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة الأطراف الدولية إلى التحرك. وبناء عليه، قام مبعوث اللجنة الرباعية الدولية في الشرق الأوسط توني بلير بزيارة إلى قطاع غزة في (15 شباط/ فبراير 2015)؛ وذلك في محاولة منه لاستطلاع آراء حركة حماس حول قضايا مختلفة، لكن زيارته لم تكن مُلَبَّية لطموحات حركة حماس التي استبشرت خيراً، وذلك بسبب الشروط التي وضعها، والتي تمثلت في التالي:

تحقيق المصالحة الوطنية، والقبول ببرنامج سياسي فلسطيني قاعدته دولة فلسطينية في حدود 67، وتأكيد أنها حركة فلسطينية؛ لتحقيق أهداف فلسطينية، وليست جزءاً من حركة إسلامية ذات أبعاد إقليمية، بالإضافة إلى القبول بأن حل الدولتين نهائي للصراع وليس مؤقتاً، ورسالة

طمأنة من حركة حماس إلى مصر بأنها ليست قاعدة لـ"الإرهاب في سيناء، وأنه سيكون هناك تفاوض مع الحكومة المصرية لمنع (يوسف، 2015، ص ص 381-382).

كان من البديهي لمن يقرأ مطالب بلير أن يحدد ملامح تعامل حركة حماس معها. ومن هنا؛ رفضت القبول بحل الدولتين نهاية للصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وليس كحل مؤقت. وقد عقب موسى أبو مرزوق - في بيان نشره على صفحته على موقع "فيس بوك" - على هذه المطالب بالقول:

بالتأكيد يعلم بلير أن أي اتفاقيات ظالمة لا يمكن أن يكتب لها الحياة، وأي اتفاقيات تفرضها موازين القوى الحالية لا يمكن أن تبقى عند تغيير موازين القوى. يجب أن يوجه بلير حديثه لـ"إسرائيل". هل تقبل دولة فلسطينية في حدود (1967) وأن تكون عاصمتها القدس؟ اليوم يتحدث بلير - مرة ثانية - باسم المجتمع الدولي واضعاً سلاح المقاطعة والحصار وتجفيف منابع جانباً. ليس من مصلحة حركة حماس أو من برنامجها معاداة أي طرف مهما كان الاختلاف في الأيديولوجية أو في السياسات. إن مساحة عملها المقاوم في فلسطين، ولم تمارس أي عملية خارج فلسطين (فلسطين أون لاين، 2015).

واصل توني بلير - بعد تركه العمل مع اللجنة الرباعية الدولية، عقد اللقاءات مع خالد مشعل، ومع خليفته إسماعيل هنية. وتركزت جولات الحوار حول تداعيات العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة في (2014)، واحتمالات رفع الحصار وإعادة الإعمار، "إلا أن بلير كان على تواصل مع عواصم أوروبية، ولديه ضوء أخضر للمضي قدماً حتى في دعوة مشعل لزيارة بريطانيا، وهذا دحض للرواية الأوروبية المصطنعة أن حركة حماس "إرهابية" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015).

واعترف بلير - لاحقاً - في مقابلات أجريت معه حول كتابه (غزة: التحضير للفجر)، أن المجتمع الدولي أخطأ في مقاطعة حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية. وقال: أعتقد أنه كان يجب علينا - منذ البداية - أن نحاول الدخول في حوار معها، وتحويل مواقفها؛ لكنه كان صعباً للغاية، فلقد عارضه "الإسرائيليون" بشدة (Macintyre, 2017).

ورغم حرص حركة حماس على إقامة علاقة إيجابية مع الدول الأوروبية، ورغبتها في الإعلان عن عقد لقاءات معها، كخطوة قد تساهم في تشجيع بقية الدول الغربية للتواصل معها، إلا أنها حافظت على سرية هذه العلاقات، وعزا ذلك خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) إلى التزامها واحترامها لرغبة هذه الدول بعدم الإفصاح عن هذه العلاقات لأسبابها الخاصة. وفي الوقت

ذاته، أصدرت العديد من التصريحات والبيانات طالبت فيها الاتحاد الأوروبي برفع الحصار، والعمل على جلب مجرمي الحرب "الإسرائيليين" إلى قفص العدالة لمحاسبتهم على ما ارتكبوه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني (موقع حركة حماس، 2015).

تعتقد الباحثة أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من فرض توجهاته الخاصة إزاء الصراع "الإسرائيلي" - العربي؛ لأنه اضطر للوقوف خلف السياسات الأميركية، رغم الانتقادات التي يوجهها بعض أعضاء الاتحاد أو برلمانيه إزاء هذه السياسة الأميركية، وأنه وبالرغم من الإشارات الواضحة التي صدرتها عبر أدبياتها أو تصريحاتها الإعلامية، إلا أن أوروبا بقيت تراوح في مربع الشك تجاهها، وتتنظر لها حيناً بأنها فاعل مهم في منطقة الشرق الأوسط، وأحياناً كثيرة تضع في الحسبان تداخل ملف حركة حماس وتشابكه مع غيره من الملفات الإقليمية.

وبناء عليه، حكم مسار الخطاب الأوروبي خطاب حركة حماس تجاه العديد من القضايا، مثل: الاستيطان، القدس، الحصار، و"الإرهاب"، فتارة نجد الخطاب مرحباً بالمواقف الأوروبية، وتارة أخرى رافضاً ومستكراً. ويتجلى ذلك من خلال رصد ردود فعلها. فلقد أشادت بالبيان الصادر عن مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، والذي دعا إلى إنهاء حصار قطاع غزة، وفتح المعابر، وتنفيذ الإعمار، ورفض سياسة الاستيطان (موقع حركة حماس، 2016).

وفي المقابل، أدركت حركة حماس حجم التناقض في سلوك الاتحاد الأوروبي وخطابه تجاهها؛ فقامت برفع قضية على الاتحاد الأوروبي في المحكمة الأوروبية العامة؛ بهدف رفع اسمها من قائمة "الإرهاب". ولقد استبشرت بقرار المحكمة في (17 كانون الأول/ديسمبر 2014) القاضي بشطب اسم حركة حماس من القائمة الأوروبية للمنظمات "الإرهابية"؛ لأن المحكمة وجدت أن الاتهام كان قائماً على عبارات مستمدة من الصحافة والإنترنت. واعتبرت أن تلك الأعمال ينبغي أن تستند إلى عناصر يتم فحصها بشكل ملموس (General Court of The European Union, 2018).

وبناء عليه؛ ثمنت حركة حماس - في بيان لها - قرار المحكمة. وطالبت دول الاتحاد الأوروبي بتنفيذ هذا القرار، ورفع أشكال الظلم كافة عن الشعب الفلسطيني، والدخول في حوار حضاري حقيقي (موقع حركة حماس، 2014)، إلا أن المفوضية الأوروبية تقدمت بالاستئناف. ولاحقاً، في (26 تموز/ يوليو 2017)، أمرت محكمة العدل الأوروبية بالإبقاء على حركة حماس على قائمة المنظمات "الإرهابية".

وانطلاقاً من هذا الرافض؁ أكدت حركة حماس أنها ستمضي قدماً في تحدي القرارات السياسية الظالمة بحق الشعب الفلسطيني وبحقها. واعتبرت أن القضاء الدولي ساحة من ساحات النضال التي لا بدّ من خوض معركتها للدفاع عن حقوق الشعب ضد الافتراءات الصهيونية ومن يدعمها (موقع حركة حماس؁ 2017).

ودعا خالد مشعل (مقابلة خاصة؁ نيسان 18؁ 2019) الاتحاد الأوروبي إلى رفع حركة حماس من قائمة "الإرهاب"؁ وإقامة العلاقات العلنية معها؛ لأنه يدرك أنها لاعب أساسي في المنطقة؁ وأنه لن يكون هناك حل حقيقي للصراع أو لترتيب الشأن الداخلي الفلسطيني من دون أن تكون حركة حماس جزءاً أساسياً منه.

6.1.3. خطاب حركة حماس تجاه روسيا الاتحادية:

اتخذ خطاب حركة حماس تجاه روسيا الاتحادية مساراً واحداً؁ وتكونت بنيته من التشكيلات السياسية الإيجابية نتيجة العلاقة المتبادلة بين الطرفين؁ حيث شكّل فوزها في الانتخابات التشريعية؁ مدخلاً حيوياً لروسيا؛ لاستعادة وضعها السياسي في منطقة الشرق الأوسط. وبالرغم من مراوحة العلاقة بينهما بين مدّ وجزر؁ ومرورها بمراحل متعددة- تفاوتت بين الدعم السياسي الكامل؁ ومعارضة مواقف حركة حماس أحياناً أخرى- إلا أن خطاب حركة حماس تجاه روسيا طغت عليه مفردات وعبارات الترحيب والثناء على الدور الروسي. ويتضح ذلك في نص البيان الوزاري لحكومة إسماعيل هنية؁ والذي أكد فيه أن الحكومة تشمن موقف روسيا كعضو في اللجنة الرباعية الدولية التي اختارت سبيل الحوار بدلاً عن التلويح بالتهديد والوعيد (مؤسسة مفتاح؁ 2006)؁ ناهيك عن البيانات التي كانت تصدر عقب أي اجتماعات بين الطرفين والتي تتناول العلاقات الثنائية ودور روسيا في تحقيق المصالحة الفلسطينية (موقع حركة حماس؁ 2017).

يختلف خطاب حركة حماس تجاه روسيا؁ في شكله ومضمونه؁ عن خطابها تجاه الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية. فروسيا لم تدرجها على قوائم "الإرهاب"؁ بالرغم من أنها طرف في اللجنة الرباعية الدولية؁ ومع ذلك لم تقطع علاقاتها معها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية؁ والذي شكّل فرصة جديدة لموسكو؛ لتثبيت حضورها في المنطقة إبان الحرب الباردة؛ وللتأكيد على أنها لاعب أساسي وقوة عظمى في معادلة التوازنات الدولية بين اللاعبين الكبار في الساحة العالمية في ظل هيمنة نظام القطب الواحد متمثلاً في واشنطن.

1.6.1.3. أهداف السياسة الروسية تجاه حركة حماس:

شكّل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية مبرراً قوياً لعدم مقاطعة روسيا لها، وتأكيداً على ضرورة الحوار معها، كونها تحظى بوزن سياسي في الساحة الفلسطينية. ولكن هناك من رأى أن انفتاح روسيا على حركة حماس يعود إلى مصالح روسيا الجيو- سياسة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تبدو من خلال:

- 1- رغبة الرئيس فلاديمير بوتين في مساومة مع الغرب بتبني مواقف يتطلب التخلي عنها دفع الثمن في ملفات أخرى.
- 2- تعزيز سياسة التقارب مع العالم الإسلامي؛ لأن حركة حماس تتمتع تقريباً بصلات جيدة مع معظم أنواع الطوائف في العالم الإسلامي.
- 3- سعي روسيا للتغلب على محاولات الإقصاء الأميركي لدورها كعضو في اللجنة الرباعية الدولية تجاه القضية الفلسطينية (الفراء، 2014).

تعتقد الباحثة أن أهداف السياسة الروسية تجاه حركة حماس تكمن - أيضاً - في تغيير صورتها لدى العالمين العربي والإسلامي، ولا سيما بعد حربها في الشيشان؛ ما سينعكس عليها إيجابياً فيما يتعلق بمشاكلها الداخلية، ولمواجهة تصاعد سياسة المجموعات اليهودية في روسيا القائمة على النفوذ الاقتصادي، إضافة إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية داخل "إسرائيل"، وعدم تضرر الجالية الروسية اليهودية في "إسرائيل"؛ لذلك تسعى روسيا إلى إيجاد حل للصراع "الإسرائيلي" - الفلسطيني.

2.6.1.3. أهداف حركة حماس من العلاقات الروسية:

وجدت حركة حماس في الأبواب المفتوحة من قبل روسيا قاعدة لتتطلق من خلالها لاختراق مواقف الغرب، أو ربما كي تملأ روسيا الفراغ الذي أحدثته السياسات الأميركية والأوروبية تجاه حركة حماس، على الرغم من إدراكها عدم تطابق رؤيتها مع رؤية الإدارة الروسية على نحو كامل. وتجسدت أهداف حركة حماس في التالي:

- 1- تلبية الشروط الدولية، كون أن روسيا أحد أركان اللجنة الرباعية الدولية، والحصول على دعم سياسي ومالي وعسكري من روسيا.

2- إيصال رسائل إلى دول الاعتدال أن محور روسيا وإيران في المنطقة في تصاعد، وأنه لا بد من إعادة النظر في استراتيجية مقاطعة حركة حماس.

3- تعزيز العلاقات مع حلفاء روسيا، في الكاريبي، وآسيا الوسطى؛ ما قد يساعدها في تعزيز الجبهة الراضة للاحتلال الصهيوني (الدجني، 2009).

تجسدت العلاقات الجيدة بين حركة حماس وروسيا من خلال توجيه الرئيس بوتين الدعوة لقياداتها لزيارة موسكو عام (2006)، ولقيت الدعوة الروسية استهجاناً دولياً؛ لأنها كسرت حواجز العزلة الأميركية والأوروبية على حركة حماس بصفتها منظمة "إرهابية"، الأمر الذي دفع موسكو للتأكيد على شرعية حركة حماس كممثل منتخب عن الشعب الفلسطيني، مستدركة في الوقت نفسه بأنها ستدعوها إلى نبذ "العنف" والاعتراف بـ"إسرائيل" (الشوبكي، 2006).

ولقد انتقد كاجابتي وآخرون (Cagaptay, et.al, 2006)، من بينهم: دينس روس- المبعوث الأميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط حينها- الدعوة الروسية، وتمت مطالبة الإدارة الأميركية بضرورة توضيح الأمر للروس أنهم إذا كانوا يريدون البقاء عضواً في لجنة الرباعية الدولية، يجب أن عليهم الالتزام بالسياسة المعتمدة من قبلها (ص ص 50-51).

حكم سلوك حركة حماس سياسة الإدارة الروسية تجاهها، فبعد اختطاف الجندي "الإسرائيلي" جلعاد شاليط في (25 حزيران/ يونيو 2006)، توترت العلاقات بينهما. وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أن أسري الجندي "الإسرائيلي"، سيئون إلى مصلحة الفلسطينيين، وأن حقيقة لقاءات روسيا مع قيادات حركة حماس لا تعني أنها تدعمها (الفرا، 2014).

علاوة على ما سبق، تركت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة آثاراً سلبية؛ فدعمت روسيا الرئيس عباس. ورفضت استقبال قياداتها، لكنها أبقت باب الحوار مفتوحاً، لتعود وتتجدد هذه اللقاءات، بعد الحرب الروسية-الجورجية (2008)؛ كرد فعل على دعم "إسرائيل" لجورجيا على حساب روسيا (أبي عيسى، 2011، ص 25).

كما أن الاعتداء "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام (2008) لعب دوراً مهماً في عودة العلاقات بين حركة حماس وروسيا. والتقى خالد مشعل مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عام (2009). ودعت روسيا "إلى ضرورة إشراك حركة حماس في العملية السلمية في الشرق الأوسط باعتبارها قوة لا يمكن تجاوزها، وإلى ضرورة إتمام المصالحة الفلسطينية (أبي عيسى، 2011، ص 25). وبلغت العلاقة ذروتها من خلال لقاء الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف مع رئيس المكتب

السياسي خالد مشعل عام (2010)، وبذلك تكون روسيا قد أوصلت موقفها إلى العالم بأنها ترى في حركة حماس قوة لا يمكن تجاوزها في أي مفاوضات قادمة لإنهاء الصراع.

علاوة على ذلك، لم تلق تداعيات ما يسمى بالربيع العربي، وارتدادات الثورات المضادة، وابتعاد حركة حماس عن حلفائها في محور الممانعة، أثراً جلياً على علاقة روسيا مع حركة حماس، على الرغم من تباين مواقفها من الثورة السورية. وتوالى اللقاءات والاتصالات بين الطرفين. كما وجهت روسيا دعوة رسمية لرئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية لزيارة موسكو؛ لكن تم تأجيل الزيارة؛ لأسباب فنية تمثلت في انشغال وزير الخارجية الروسي.

تعتقد الباحثة أن العلاقة بين حركة حماس وروسيا تقوم على أساس مقتضيات المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، فكلتاها تبحثان عن عمق استراتيجي. فمن جانبها، تحتاج حركة حماس إلى حاضنة دولية منافسة للولايات المتحدة الأميركية المنحازة إلى "إسرائيل"، كما أنها تعول على ثقل روسيا في تشجيع الدول الأوروبية؛ للخروج من عباءة الإدارة الأميركية. فروسيا هي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي. ولقد اتسم خطاب حركة حماس تجاه روسيا بصيغة واحدة هي تقدير مواقف روسيا التي تعتمد على البراغماتية في سياساتها الخارجية، من خلال محاولة الوقوف على مسافة واحدة بين جميع الأطراف؛ لاستعادة دورها على المسرح الدولي.

2.3 خطاب حركة حماس تجاه المستوى الغربي الشعبي

لم يول خطاب حركة حماس - في بدايات انطلاقها - أي اعتبار للمجتمعات الغربية. ونظرت إليها عبر ميثاقها وأدبياتها اللاحقة على أنها جزء من المؤامرة على القضية الفلسطينية، وأنها تؤثر على شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، حيث تشكل خطابها تجاه هذه الشعوب من مفردات دينية وأيديولوجية، ويتجلى ذلك في الميثاق الذي نص على ما يلي:

لا بدّ من إدخال تغييرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يدهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين. فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطنع في مُثلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود (ميثاق حماس، 1988).

وانطلاقاً من تلك الرؤية، تأخر اهتمام الخطاب بالتحركات الشعبية في الدول الغربية، علاوة على عدم إدراكها مدى التأثير الذي قد تحدثه هذه الشعوب. ولم يُظهر الخطاب اهتماماً بحركات التضامن

الدولية التي تأسست لمناهضة الاحتلال "الإسرائيلي"، وربما يعود ذلك إلى خشيتها من أن هدف هذه الحركات تعزيز المقاومة الشعبية على حساب المقاومة المسلحة، وعدم تقاطع أيديولوجيتها الإسلامية مع الخلفية اليسارية للمتضامنين، ناهيك عن خشيتها من اتهامها بالتطبيع مع "إسرائيل" جراء انضمام بعض المتضامنين اليهود إلى هذه الحركات (شديد، 2010، ص166). ومن أهم حركات التضامن مع القضية الفلسطينية، والتي تعول عليها حركة حماس في أن تلعب دوراً مهماً: حركة التضامن العالمية مع فلسطين "PSC" التي تأسست عام (2001)، وتعمل من أجل السلام والمساواة والعدالة، وضد العنصرية والاحتلال والاستعمار. إضافة إلى حركة مقاطعة "إسرائيل"، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها "BDS"، التي تأسست عام (2005). ولعبت دوراً مهماً في مقاطعة "إسرائيل".

ومع وصول حركة حماس إلى الحكم، وفرض الحصار عليها، تطور فكرها تجاه حركات التضامن الدولية، حيث بدأت تنظر إلى هذه الحركات بواقعية. وتساعدت وتيرة الخطاب الإيجابية تجاه التحركات التضامنية الدولية على أمل أن تؤثر هذه التحركات على الرأي العام الغربي. وأكد موسى أبو مرزوق (مقابلة خاصة، شباط 24، 2019) أن حركة حماس بدأت بالتعاون مع "BDS"، ودعم نشاطاتها، والعمل على صناعة تيار معارض للتأييد التقليدي لـ "إسرائيل"، وصولاً إلى السياسات الرسمية؛ لأن أحد أهم سياساتها في الغرب- عموماً- هو فضح جرائم الكيان الصهيوني، وتقليل المواقف المؤيدة له.

ويمكن رصد خطاب حركة حماس تجاه المستوى الشعبي من خلال مدى تعاطف الشعوب الغربية معها، ومحاولاتها الحثيثة المتمثلة في إيجاد موطئ قدم لها في الغرب، وإن كانت على نحو غير رسمي، وهي كالتالي:

1.2.3. التعاطف الشعبي مع حركة حماس:

إزاء الصمت الدولي على حصار قطاع غزة، وتفاقم المعاناة الإنسانية لأهالي القطاع، ولا سيما بعد الاعتداءات العسكرية التي شنتها "إسرائيل"، اتسعت رقعة الحملات التضامنية الشعبية الدولية في العديد من المدن الغربية. وقامت بتنظيم التظاهرات، وتسيير حملات وقوافل تضامن بحرية وبرية؛ هدفت لإدخال المساعدات الغذائية والطبية وغيرها من الحاجات الأساسية إلى سكان القطاع. وسلطت الضوء على سياسية الحصار، الذي وصفته هيئات حقوقية ودولية عديدة بأنه عقاب جماعي للسكان، يندرج في إطار جرائم الحرب.

وبناء على ذلك، أدركت حركة حماس أهمية التضامن الدولي الشعبي. وسعت للاستفادة منه سياسياً وإعلامياً، وتجنيداً لفك الحصار. ولقد عملت قياداتها على التعامل مع هذه التحركات بإيجابية عالية، وحرصت على استقبالها والاجتماع بها، وشرح مواقفها تجاه القضايا المختلفة، ما مثل نجاحاً مهماً لخطاب حركة حماس تجاه المجتمع الغربي (شديد، 2010، ص166). ولقد عمل الكثير من أنصار فكر الإسلام السياسي - على امتداد دول أوروبا - على الانضمام إلى هذه الحركات الدولية، وتعبئة الجمهور؛ ما أكسبها فعالية مضاعفة.

وفي هذا الصدد، لم تدع حركة حماس فرصة إلا وثمنت فيها الجهود الشعبية الغربية الداعمة للقضية الفلسطينية، والرافضة للحصار "الإسرائيلي"، حيث رحبت في بيان لها بدعوة اتحاد المنظمات اليسارية في أوروبا التي طالبت الاتحاد الأوروبي بمقاطعة كل اتفاقيات الشراكة مع "إسرائيل". واعتبرت هذه الدعوة خطوة إيجابية للكشف عن حقيقة جرائم قادة الاحتلال "الإسرائيلي" (موقع حركة حماس، 2015).

علاوة على ما سبق، تدرك حماس أنه من الصعوبة بمكان أن تعلن أي جهة شعبية غربية دعمها العلني لحركة حماس؛ وذلك نتيجة إدراجها على قوائم "الإرهاب" الغربية، وبالرغم من ذلك أكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن الجاليات العربية والإسلامية في الغرب ساندت حركة حماس، وقامت بالعديد من حملات الدعم المالي وجمع التبرعات، وإرسالها إلى قطاع غزة. وأشار يوسف إلى أن المؤسسات الإسلامية في أوروبا رفعت قضايا ضد الاتحاد الأوروبي للمطالبة برفع حركة حماس عن قائمة "الإرهاب"، وأنها سيرت قوافل كسر الحصار إلى قطاع غزة بالتعاون مع حركات يسارية عالمية ودعاة السلام.

إلا أن "إسرائيل" نظرت إلى وصول العديد من المتضامنين الأجانب إلى قطاع غزة، على أنه تحدٍّ لسياساتها في التعامل مع القطاع. ورفضت وأعاققت وصول سفن كسر الحصار تحت ذريعة حماية أمنها، على رأسها: السفينة التركية "مرمرة" والتي كانت تتصدر أسطولاً دولياً سُمي أسطول الحرية لكسر الحصار "الإسرائيلي" على قطاع غزة. ولقد أطلق الجنود "الإسرائيليون" النار على السفينة في (31 أيار/ مايو 2010)، وقتلوا عدة ناشطين وأصابوا آخرين بجروح. وبالرغم من إدانة الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا الاعتداء "الإسرائيلي"، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طالب بعدم إرسال سفن مساعدات إلى قطاع غزة. ووصفت حركة حماس دعوته بأنها سابقة خطيرة، وتشجيع للاحتلال على الاستمرار في حصاره وعدوانه، وأنها تجاوزت للمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، ومخالفة صريحة

للقوانين والمواثيق الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على توفير المساعدات الإنسانية للمحاصرين عبر ممرات آمنة (موقع حركة حماس، 2011).

وانسجاماً مع موقف الأمم المتحدة، بدأت المطالبات الغربية ضد هذه التحركات التضامنية تتزايد في أعقاب الاعتداء على أسطول الحرية، حيث طالبت الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وكندا، وإيطاليا إلى وقف الحملات البحرية. وعملت هذه الدول على رفض انطلاق السفن من موانئها- على وجه الخصوص- قبرص واليونان؛ فلجأ المتضامنون إلى زيادة عدد القوافل البرية، حيث كانت الوسيلة الأكثر نجاحاً في الوصول إلى قطاع غزة، وإدخال الدعم والمساعدات. لكن المحاولات البحرية لكسر الحصار كانت الأقدر على إبراز حجم الحصار سياسياً وإعلامياً. وتمكنت هذه الحملات البحرية- رغم عدم تحقيق أهدافها في كسر الحصار- من تحقيق عدة إنجازات، أهمها:

- 1- إيصال رسالة برفض سياسة العقاب الجماعي "الإسرائيلية" بحق سكان القطاع، والتضامن معهم، ونزع الشرعية الأخلاقية والسياسية عن الحصار، ورفض الصمت الدولي الرسمي تجاهه.
- 2- توضيح حجم انتهاكات "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، ومدى استخفافها بالقانون الدولي.
- 3- إيجاد حملة عالمية منسقة للتضامن مع الفلسطينيين من خلال المشاركة الواسعة لمتضامنين من مختلف دول العالم.
- 4- تخفيف المعاناة عن قطاع غزة من خلال إدخال المساعدات (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).

لم تقف "إسرائيل" عند حدود منع القوافل الشعبية، بل تعدتها إلى منع العديد من الوفود البرلمانية الأجنبية من الدخول إلى قطاع غزة. ومن أبرز هذه الوفود التضامنية: وفد البرلمان الأوروبي، الذي كان من المقرر وصوله في (22 شباط/ فبراير 2017)؛ لتقييم حجم الدمار الناجم عن عدوان (2014)، وجهود إعادة الإعمار، حيث أصدر البرلمان الأوروبي بياناً جاء فيه: إن رفض السلطات "الإسرائيلية" دخول البرلمان الأوروبي إلى قطاع غزة، لأسباب تعسفية، غير مقبول. لقد أصبح حرمان البرلمان الأوروبي من الدخول إلى قطاع غزة أمراً منتظماً. لقد تم رفض دخول هذا الوفد البرلماني منذ عام (2011). ما الذي يجب إخفاؤه عنا؟ مواقفنا معروفة! (EUROPEAN PARLIAMEN, 2017).

وقد لوحظ تزايد التعاطف والتضامن الشعبي الغربي مع قطاع غزة في أوقات الاعتداءات العسكرية "الإسرائيلية"، حيث شارك الكثير من شعوب تلك البلدان في التظاهرات التي نظمتها الجاليات

الفلسطينية والعربية والإسلامية للتنديد بالعدوان "الإسرائيلي"، وبالجرائم المرتكبة في حق المدنيين. وخرجت التظاهرات الحاشدة في العديد من حواضر الدول الغربية. وطالبت بوقف العدوان، ومعاقبة قيادات "إسرائيل".

علاوة على ذلك، بدأت جهود الكثير من تلك المنظمات تؤتي أوكلمها، حيث أكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) تنامي ظاهرة المقاطعة لـ"إسرائيل" ومؤسساتها الأكاديمية، ومنتجات المستوطنات، وقيام بعض هذه الحركات برفع قضايا لمحاكمة مجرمي الحرب "الإسرائيليين". ومن الأمثلة على ازدياد مقاطعة "إسرائيل": انسحاب عالم الفيزياء البريطاني ستيفن هوكينغ عام (2013)، من مؤتمر في مدينة القدس؛ استجابة لعدة رسائل إلكترونية وصلته من أكاديميين فلسطينيين (بي دي أس، 2013). كما أنه انتقد الاعتداء "الإسرائيلي" عام (2008)، مؤكداً أنه إذا أرادت "إسرائيل" السلام؛ فيتعين عليها التحدث إلى حركة حماس، كما فعلت بريطانيا مع الجيش الجمهوري الأيرلندي. إن حركة حماس هم القادة المنتخبون ديمقراطياً، ولا يمكن تجاهلهم (Al Jazeera English, 2009).

وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل الجماهيري الغربي مع قضية فلسطين شهد حالات من الصعود، وانخراط قطاعات وشرائح متعددة، من الشخصيات العامة والمنظمات الفاعلة في المجتمع المدني، والأحزاب والنقابات. وتم عملياً تبني هذه القضية، وتطوير آليات عمل جديدة وفعالة لدعمها. كما انتقل الأداء من التركيز على إبراز التعاطف التقليدي إلى برامج العمل المبادرة والضاغطة. وتطورت أطر التعاون والتنسيق والشراكة والتحالف في مجالات مساندة قضية فلسطين، وتفاعل ذلك مع تنامي اتجاهات التشبيك في العالمين الواقعي والافتراضي، وتعاضم خبرات المجتمع المدني وقدراته وأدواره (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

إضافة إلى ذلك، انتقل الصراع بين حركة حماس و"إسرائيل" إلى الميادين الأوروبية. وزاد اللوبي الصهيوني من وتيرة تشويه صورة حركة حماس. وبدأ ذلك جلياً خلال العملية العسكرية "الإسرائيلية" (2014) على قطاع غزة، حيث أكد باسم نعيم⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، شباط 23، 2019) أنه وقعت العديد من الصدمات بين اللوبي الصهيوني ومتظاهرين غربيين، من بينهم: شخصيات يهودية يسارية ليبرالية، تؤمن بالديمقراطية، وبحقوق الإنسان في الحرية والعيش بكرامة.

(1) باسم نعيم: عضو مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس.

ولقد انتقلت قوائم المطالب التي حملتها الجماهير من العناوين العامة؛ كوقف الاعتداءات، ورفع الحصار، إلى مطالب محددة موجهة في مجملها إلى المستوى السياسي، ومنها على سبيل المثال: المناداة بوقف تصدير السلاح إلى الجانب "الإسرائيلي"، وتجريم تجنيد مواطنين أوروبيين في جيش الاحتلال، والمطالبة بفتح خطوط بحرية مع ميناء غزة، وصولاً إلى طرد السفراء "الإسرائيليين" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

علاوة على ذلك، ساهمت حركات التضامن في تحويل رؤية الغرب في الصراع مع "إسرائيل" من الإطار السياسي إلى الإطار الأخلاقي، ويتجسد ذلك في التالي:

الأثر المهم لجهود النشطاء من مختلف دول العالم في كسر الحصار عن قطاع غزة أدى إلى فتح العديد من قنوات الاتصال، حيث إن هذه الجهود هزت الصورة النمطية التي حاول الكيان الصهيوني دوماً رسمها للمقاومة. أما اتهامها بـ "الإرهاب" فلم يترك أثراً كبيراً لدى الشعوب. وكثيراً ما كان يحدث تجاوز شعبي كبير مع التوضيح الذي تقدمه لبعض الاتهامات. وظلّ البعد الشعبي أكثر قدرة على التمييز بين الموقف السياسي وبين اعتبارها "إرهابية" (حمدان، 2014، ص ص 10-13).

سعت "إسرائيل" إلى زيادة الضغوط على من يدعم قطاع غزة، ويطالب برفع الحصار عنه وعن حركة حماس، فأقرت عام (2017) مشروع قانون يمنع دخول كل الأجانب الذين يدعمون مقاطعة "إسرائيل" أو مستوطناتها. وحظرت عشرين منظمة غير حكومية أجنبية، من الدخول إلى "إسرائيل"، حيث تضمنت اللائحة منظمات أوروبية وأخرى أميركية، من تشيلي وجنوب إفريقيا (سكاي نيوز عربية، 2018).

حرصت حركة حماس - في المقابل - على تقدير الجهود الغربية الشعبية، وأجمعت بياناتها وتصريحاتها على توجيه التحية لكل الشعوب التي تقف إلى جانب حقوق الشعب في مقاومة المحتل؛ وطالبتها بتفعيل كل أشكال المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية للاحتلال "الإسرائيلي"، وعزله ومحاصرته على الصعيدين الدولي والإقليمي (موقع حركة حماس، 2018).

2.2.3. حضور حركة حماس في أوروبا:

ثمة من نظر إلى حركة حماس في السياق الأوروبي غير الرسمي على أنها الغائب الحاضر، رغم الحظر المفروض عليها، بصفقتها مدرجة على قوائم "الإرهاب" الأوروبية. وهناك من يعتقد أنه لديها

نشاط فعال في أوروبا، من خلال واجهات بحثية ومؤسسات غير حكومية، لا يظهر فيها اسم حركة حماس رسمياً؛ لأنها لا تزال حركة محظورة في أوروبا. فالجاليات العربية والإسلامية في أوروبا تدعم القضية الفلسطينية بالوسائل الإعلامية والسياسية والمالية، ضمن القوانين الأوروبية، وليس مخالفة لها، مثل: عقد المؤتمرات الرسمية واللقاءات السياسية مع المسؤولين الأوروبيين. وهذه الأنشطة تحصل فوق الأرض (أبو عامر، 2016).

سعت حركة حماس إلى تغيير الصورة النمطية عنها بأنها "إرهابية"، والتأكيد على أنها حركة مقاومة إسلامية؛ وذلك من خلال الإعلام. فلقد أدركت أهمية دور الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، في مخاطبة الغرب. وبناء عليه، عملت على إيجاد حالة توازن مع ما تقدمه آلة الدعاية الصهيونية في الغرب، والتي تعمل بإمكانيات هائلة على شيطنة حركة حماس والمقاومة، وحيث إن الإعلام اليوم هو أخطر أسلحة العصر، فإن امتلاك هذا السلاح العابر للحدود أصبح من مقتضيات أدوات المعركة ضد "إسرائيل" (يوسف، 2015، ص ص 214-215).

وكمحاولة من حركة حماس لاختراق المجتمعات الغربية، لجأت حكومة حماس إلى الاعتماد على اللغة الإنجليزية. فعينت عام (2013) متحدثة باسم الحكومة تتقن اللغة الإنجليزية. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تعين فيها حكومة حماس امرأة في هذا المنصب، حيث أكد المكتب الإعلامي الحكومي أن هدف تعيين متحدثة هو تطوير الخطاب الإعلامي الفلسطيني الموجه إلى الغرب، وأن سياسة الحكومة هي الانفتاح على الجميع؛ كي يسمع العالم منها لا أن يسمع عنها (الجزيرة نت، 2013).

علاوة على ذلك، أضافت حركة حماس إلى موقعها الإلكتروني باللغة العربية صفحة تتضمن تصريحاتها وبياناتها باللغة الإنجليزية. وأكد فوزي برهوم⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 17، 2019) أن حركة حماس تسعى لإيصال صوتها إلى العالم بنفسها، وليس من خلال قنوات الآخرين؛ لكن يوجد العديد من المعوقات التي تواجه إدارة الموقع من أجل تطويره، في مقدمتها: العائقان المادي والمكاني. وأضاف برهوم أن هناك صعوبات خارجية يواجهها إعلام حركة حماس في محاولات خطابها لاختراق المجتمعات الغربية، تتمثل في التالي:

عمدت الجهات الغربية الرسمية في معظم الدول الغربية - على وجه التحديد - الولايات المتحدة الأميركية إلى محاربة الشركات التي تقوم بتزويد حركة حماس بالخدمات التقنية. وفي كل مرة يتم فيها تأسيس صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تحذف مباشرة. إضافة إلى ذلك،

(1) فوزي برهوم: المتحدث باسم حركة حماس.

تمثلت محاربة موقع حركة حماس الرسمي، من خلال الشكاوى المتكررة ضد شركات تزويد الخدمات؛ وبالتالي تعليق الموقع بين الفينة والأخرى. أما الأكثر خطراً هو محاولات اللوبي الصهيوني تشويه صورة حركة حماس، وعلى سبيل المثال: يوجد حساب مزيف على تويتر باسمها، يقوم الذباب الإلكتروني الصهيوني ببث أخبار وبيانات عنها، وهي كلها شائعات ومغالطات وأكاذيب.

علاوة على ما تقدم، صنفت وزارة الخزانة الأميركية في (18 آذار/ مارس 2010)، قناة الأقصى الفضائية وقناة القدس التابعتين لحركة حماس على قوائم "الإرهاب". وقالت وزارة الخزانة: إنها ستستمر في الكشف عن جهود حركة حماس لإنشاء مؤسسات تستخدم لدعم المنظمة "الإرهابية"، وأكدت أن قناة الأقصى تبث برامجاً، ومقاطع فيديو مصممة لتجنيد الأطفال؛ ليصبحوا مفجرين انتحاريين عند بلوغهم سن الرشد (US DEPARTMENT OF THE TREASURY, 2010).

كما وحظرت السلطات الفرنسية، في (13 حزيران/ يونيو 2010)، بث قناة الأقصى الفضائية، بعد أن دعا الاتحاد الأوروبي فرنسا إلى اتخاذ إجراءات لمنع أو تعديل برامج الأقصى في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ بسبب التحريض على الكراهية أو العنف، ولأسباب تتعلق بالدين أو الجنسية (MEMRI, 2010).

وأشار وسام عفيفة⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 5، 2019) أن وسائل إعلام حركة حماس قد تأثرت بالحظر المدعوم من قبل "إسرائيل"؛ ما أدى إلى خسارة عدد كبير من المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي. بيد أن محاولات الحظر هذه، لم تنته عن محاولة الاقتراب أكثر من المجتمعات الغربية.

ويتضح لنا من خلال تحليل مضمون الصفحة الإلكترونية الناطقة باللغة الإنجليزية أن حركة حماس تسعى ليس إلى تقديم نفسها فقط، وإنما أيضاً إلى التعريف بالقضية الفلسطينية. ولقد تضمنت الصفحة أيقونات عديدة تنصدها أيقونة "من نحن"، حيث قدمت نفسها على أنها حركة تحرر بمرجعية إسلامية معتدلة لا تتدخل في شؤون الآخرين، وليس لديها مشكلة مع أي شخص بسبب دينه أو عرقه أو طائفته، وأنها تقاوم الاحتلال "الإسرائيلي" وليس اليهود.

ومن خلال مقارنة موقع حركة حماس باللغتين العربية والإنجليزية، يظهر حرصها على ترجمة بياناتها وتصريحاتها التي أصدرتها باللغة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أفرادها لأيقونات تشرح

(1) وسام عفيفة: مدير عام شبكة الأقصى.

مأساة النكبة، وتستعرض تاريخ القدس واللجئين، وتلقي الضوء على جرائم الاحتلال "الإسرائيلي" والتطهير العرقي من خلال عرض تقارير تتناول الانتهاكات "الإسرائيلية"، علاوة على مقالات وآراء لقياداتها، وكتاب مقربين منها، ومقالات لكتاب غربيين. لكن اللافت للانتباه أن عدد هذه المقالات قليل جداً، ولاسيما الغربية منها.

ولقد عملت حركة حماس على ترويج خطابها عام (2015) من خلال إطلاق وسم (#ASK_HAMAS) عبر مواقعها الإلكترونية والمنصات الدولية، في إطار حملة إعلامية كبيرة؛ لمخاطبة المواطن الغربي، والإجابة على استفساراته حول حركة حماس ومنهجها واستراتيجياتها.

وبالفعل، تفاعل عدد من الجمهور الغربي مع حركة حماس، ووجه لها العديد من الأسئلة، تمحورت غالبيتها حول مواقفها من السلام مع "إسرائيل"، ومدى قدرتها على التعايش معها، وموقفها من معاداة "السامية"، وحق "إسرائيل" في الوجود، ناهيك عن استفسارات حول إطلاق الصواريخ، وطعن ودهس "الإسرائيليين". وبالتوازي، طرحت أسئلة حول رؤية حركة حماس للغرب.

وفي المقابل، تمحورت أجوبة حركة حماس حول التأكيد على أن "إسرائيل" هي دولة إثنية احتلالية استعمارية استيطانية، وأن الصواريخ الفلسطينية هي نتيجة لحالة الظلم والقمع والاحتلال. وجاءت ردودها تجاه موقفها من الغرب بصياغة دبلوماسية تستند إلى القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، مؤكدة أنه يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية وقف دعمها اللامتناهي لـ "إسرائيل"، ومطالبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال والحصار "الإسرائيلي".

وتعتقد الباحثة أنه بالرغم من إطلاق حركة حماس موقعاً باللغة الإنجليزية كمحاولة منها لاطلاع الغرب على مواقفها، إلا أنها تفتقر إلى الأسلوب الخاص في مخاطبة الغرب، أو الماكينة الإعلامية التي تتقن اللغات الحية، فاللغة الإنجليزية التي يتحدث بها الناطقون والغالبية العظمى من القياديين ركيكة، وبحاجة إلى تطوير، فضلاً عن أن المتابع للصفحة الإنجليزية يدرك حجم الفجوة بين إصدار البيانات والتصريحات باللغة العربية، وتلك المترجمة إلى اللغة الإنجليزية. ويؤيد غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) تقدير الباحثة، حيث أكد أنه:

لا تجوز الترجمة الحرفية من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية. ولا بد من وجود وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة خاصة بحركة حماس. والاعتماد على ترجمة التصريحات والبيانات الصادرة عنها فقط ليس كافياً. ومن الضرورة بمكان أن يتم تسليط الضوء على مواقفها، وتقديم دراسات وأدبيات عنها، ونشر أكبر قدر مما يكتبه الغربيون المتعاطفون معها، والذي يوضح حقيقتها بأنها حركة تحرر وطني وليس لها أي علاقة بـ "الإرهاب".

3.3 الخاتمة

يمكن القول: إن مشاركة حركة حماس في النظام السياسي شكلت منعطفاً مهماً، وأدت إلى تحولات جلية في خطابها السياسي والإعلامي، حيث أضيفت صبغات سياسية على الخطاب، تدل على اعتدالها وانفتاحها على الغرب. ومع ذلك، ظلت العلاقات بينهما رهينة شروط اللجنة الرباعية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بسياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاهها، والتي انطلقت من حماية المصالح "الإسرائيلية"، والحفاظ على أمن "إسرائيل". ولم ينجح الخطاب في تحقيق أي اختراق جدي؛ نتيجة إصرار الولايات المتحدة الأميركية على الانطلاق في العلاقة مع حركة حماس من بوابة تلبية الشروط "الإسرائيلية" والدولية.

وتعتقد الباحثة أن دور الدول الأوروبية لم يتجاوز السقف الأميركي، وظل قاصراً عن لعب دور فاعل، حيث تجسد خطابه في عدم الضغط على "إسرائيل"، من دون إغفال الحقوق الفلسطينية. ورغم ما بدا، في مراحل متعددة، أن هناك تغييراً في السياسة الأوروبية، بيد أنه لم يتجاوز حاجز الاتصالات والحوارات، ولم تخرج غالبيتها عن الإطار غير الرسمي، ومن دون أي تأثير فعلي يذكر في اتخاذ مواقف جدية لوضع حد للاعتداءات "الإسرائيلية". ولقد حقق خطاب حركة حماس بعض النجاحات في العلاقات مع روسيا، رغم إدراك كلا الطرفين أن مساحة التحرك للدبلوماسية الروسية في الصراع "الإسرائيلي" - العربي مرهونة بالقوة العظمى الولايات المتحدة الأميركية.

تعتقد الباحثة - أيضاً - أن دخول حركة حماس إلى المعترك السياسي قد أظهر قدرتها على المواءمة بين خطابها السياسي والأيدولوجي، والتنقل بينهما، وإخضاعهما لصالح مواقفها. ولم تظهر العبارات الأيدولوجية والدينية إلا عندما كانت تتعرض لخطر يهدد وجودها، أو حين تواجه استحقاقاً سياسياً لا يتلاءم مع رؤيتها. ولقد حافظت على الثابت الذي لا يتغير في فكرها وخطابها ألا وهو عدم الاعتراف بـ "إسرائيل"، لكنها لجأت إلى الفقه؛ لتبرر موافقتها على الهدنة، أو التحايل على الألفاظ، مثل: احترام الاتفاقيات عوضاً عن الالتزام بها، أو اللجوء إلى الحلول السياسية من خلال اعتماد برنامج منظمة التحرير الفلسطينية عوضاً عن برنامج الحكومة كمرجع للعملية السلمية، إضافة إلى تقديم مرونة عالية تجاه مبادرة السلام العربية.

علاوة على ذلك، حرص خطاب حركة حماس على إيصال رسالة إلى الغرب مفادها أنها لا تسعى إلى تفويض نفوذه في المنطقة، وأنها ترغب في الانفتاح. واتسمت لغة الخطاب وتشكيلاته بالعبارات الدبلوماسية. واستحوذت الصياغات السياسية على الحيز الأكبر للخطاب، رغم أنه في وقت الأزمات كان ينتقل بين الخطاب الدفاعي والخطاب الهجومي، ويدمج بين الطابع السياسي

والأيديولوجي والديني. ولقد شهد الخطاب- أيضاً- دخول مفردات جديدة، وتغييراً ملحوظاً تجاه المنظمات والقرارات الدولية، خلافاً لما ورد في الميثاق، والذي ركز على رفض الأطراف الدولية. فجاء الخطاب مرناً، واستند إلى أصول المخاطبة السياسية الرسمية، وظهرت لغة الحرية والعدالة وحقوق الإنسان. وكان هدف اللغة الخطابية ووظيفتها الموجهة إيضاح أن مرجعية حركة حماس الإسلامية لا تعني بالمطلق أنها "إرهابية"، بحيث طغت اللغة السياسية والقانونية على الخطاب، وأصبحت الناظم له؛ للتأكيد على حقها في مقاومة الاحتلال، وبذلك تراجع حضور الخطاب الديني والأيديولوجي- إلى حد كبير جداً- لصالح الخطاب السياسي.

الفصل الرابع

الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس بين الميثاق والوثيقة

يتناول الفصل الرابع الثابت والمتغير في خطاب حركة حماس بين الميثاق (1988) ووثيقة المبادئ والسياسات العامة (2017). ولقد قسمت الباحثة الفصل إلى مبحثين: يستعرض الأول الفروقات والاختلافات بين الميثاق والوثيقة، من حيث: الأسباب والظروف، والبيئتان الداخلية والخارجية اللتان دفعتا حركة حماس إلى إصدار الميثاق والوثيقة؛ والشكل والمضمون. إضافة إلى مقارنة ومقاربة خطابها تجاه العديد من القضايا؛ للوقوف على عوامل الاتفاق والاختلاف، بدءاً من تعريفها لنفسها، ومروراً بتناول المتحول والثابت في خطابها واستراتيجيتها تجاه القضايا التالية: المشروع الصهيوني، الاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية، والدولة الفلسطينية، والجهاد والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمجتمع الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والأقليات.

يستعرض المبحث الثاني مواقف الغرب من الميثاق والوثيقة. ولقد أجمعت ردود الفعل الغربية الرسمية والإعلامية على رفض الميثاق؛ لأنه مبني على معاداة "السامية". أما الوثيقة، فقد أثارت ردود أفعال متباينة- الرسمية منها والإعلامية- والتي تفاوتت ما بين الرفض والقبول، واختلفت ليس في تحليل مضامينها فقط، وإنما في رؤيتها للأهداف التي تقف خلف إصدار هذه الوثيقة.

1.4 خطاب حركة حماس بين الميثاق والوثيقة

أدت حالة النضوج في الفكر والأداء السياسي لحركة حماس، وتحولها من حركة شعبية إلى حركة سياسية، تمارس العمل السياسي والعسكري في الوقت نفسه، إلى تطور خطابها، ولا سيما في ظلّ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، في مقدمتها: توقيع اتفاقية أوسلو، وتأسيس السلطة

الفلسطينية، وإدراج حركة حماس على قوائم "الإرهاب"، ومشاركتها في الانتخابات البلدية والتشريعية، وفرض العزلة السياسية والمالية من قبل الغرب، وسيطرتها على قطاع غزة، والانقسام الفلسطيني، والحصار والاعتداءات "الإسرائيلية"، وثورات الربيع العربي.

1.1.4. الميثاق والوثيقة: الظروف والدوافع:

أيقنت حركة حماس أن الميثاق هو أحد الذرائع والثغرات التي يستخدمها خصومها ضدها على المستويات الداخلية، وأعداؤها في الخارج. وبعد أن استمدت الشرعية الدستورية والسياسية الداخلية، من خلال فوزها في الانتخابات التشريعية، أصبحت تبحث عن الاعتراف الشرعي الدولي.

وفي ظل البون الجلي بين خطاب ميثاق حركة حماس، وما تلاه من سلوك سياسي، وما صدر عنها من بيانات وتصريحات رسمية- على مدار سنوات- كان لا بدّ من إيجاد ناظم معين مكتوب ليجمعها؛ فعمدت إلى إصدار وثيقة سياسية جديدة، تعبر عن مبادئها وسياساتها؛ لعلها تشكل مدخلاً لها في تطوير علاقاتها مع الغرب. ويظهر ذلك من خلال تصريحات خالد مشعل، حيث قال:

على دول العالم أن تلتقط الفرصة للتعامل مع حركة حماس والشعب الفلسطيني والعربي، وأن تضغط على الطرف الصهيوني المتعنت. إن ما ورد في الوثيقة يكفي لأي منصف في العالم، خاصة العواصم الدولية؛ للتعامل مع حركة حماس. هذه الوثيقة تعطي ترامب فرصة ليلتقط الموقف الإيجابي الحمساوي؛ لأن لديه هامشاً أكبر من الجرأة، ويستطيع أن يحدث تغييراً في الصراع "الإسرائيلي"- العربي (وكالة الرأي الفلسطينية، 2017).

لكن على الرغم من ذلك، لم تلغ الوثيقة الميثاق. فلقد أكد مشعل أن الوثيقة تعبر عن المرحلة التي وجدت فيها، وهي مرجعية أداء حركة حماس السياسي اليوم. وهي لا تلغي الميثاق (موقع حركة حماس، 2017).

صاغت حركة حماس ميثاقها، في بيئة داخلية وخارجية معقدة. فلقد صدر الميثاق ليخدم سياقاً تاريخياً مرت به حماس كحركة مقاومة إسلامية في بيئة ثورية، شهدت اندلاع الانتفاضة الأولى، وسيطرت فيها على الوضع السياسي بؤادر تراجع الفلسطينيين عن الحقوق الثابتة- تحت ضغط العرب- حيث تزايدت الإشارات من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية حول استعدادها للتوصل إلى حلّ سياسي سلمي مع "إسرائيل". وأظهر النظام العربي إدارة ظهر شبه كاملة للقضية الفلسطينية، وتخلياً واضحاً عن تقديم الدعم السياسي للفلسطينيين. وينطبق الأمر نفسه على المجتمع الدولي الذي أظهر انحيازاً كبيراً إلى "إسرائيل". (الشيخ خليل، 2017).

وبناء عليه، تجلت وظيفة خطاب الميثاق في مخاطبة عقل المجتمع الفلسطيني وعاطفته؛ لترسيخ نفسها كحركة إسلامية مقاومة. واتسمت لغة الخطاب وتشكيلاته بالعبارات الحماسية والدينية. ولقد وجدت حركة حماس - مع الخبرة والتجربة - أن إهمال الاعتبارات القانونية والسياسية من شأنه أن يُعرض المقاومة وحقوق الشعب الفلسطيني إلى الضياع، ويُفقد الكثير من التأثير؛ لذلك أكد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) أنه تم عرض الوثيقة على خبراء قانونيين من أجل ضبطها وصياغتها وفق القانون الدولي؛ ولمراعاة كل الاعتبارات بما يخدم القضية الفلسطينية.

تباينت آراء قيادات حركة حماس حول تعديل ميثاقها، بعد توجيه الاتهامات لها بأنها تعادي "السامية"، إضافة إلى اعتبارها "إرهابية" من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وكانت هناك مطالبات بتقديم صياغات فكرية جديدة، تتلاءم مع تطورها وتجدها على الصعد كافة؛ لكن كل تلك النقاشات لم تصل إلى مرحلة إجراء أي تعديل للميثاق، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- 1- عدم قدرة قيادات حركة حماس على الاجتماع للنقاش خلال الأوقات السابقة.
- 2- خشية أوساط واسعة في قيادة حركة حماس أن يُستغل أي تعديل في تشويه مواقفها، حيث إن تعديل منظمة التحرير لميثاقها أحدث إزعاجاً كبيراً في أوساط الشعب الفلسطيني.
- 3- خشية أوساط في قيادات حركة حماس أن يُحدث التعديل تأثيرات سلبية على وحدتها الداخلية (الشيخ خليل، 2017).

فيما صدرت وثيقة المبادئ والسياسية العامة - بعد مخاض طويل - خاضته حركة حماس داخل أروقها السياسية في الداخل والخارج؛ لمعالجة العديد من القضايا الشائكة التي واجهتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث وجدت نفسها أمام أسئلة ملحة، كان لا بدّ من تقديم إجابات بشأنها، من قبيل: هويتها السياسية، وموقفها من الشرعية الدولية، وعملية السلام، والاعتراف بـ "إسرائيل"، وطبيعة علاقتها بالمحيطين الإقليمي والدولي. وبرزت هذه الأسئلة في اللقاءات الكثيرة التي جمعتها مع شخصيات غربية سعت إلى معرفة مواقف الحركة وسياساتها. ناهيك عن العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها، على رأسها: الحصار السياسي والمالي من قبل الدول الغربية، والحصار "الإسرائيلي" واعتداءاته العسكرية على قطاع غزة.

ومن ناحية أخرى، لاحقت حركة حماس أزمات على المستوى الخارجي؛ نتيجة للتحديات التي فرضتها ما تسمى بثورات الربيع العربي - على وجه الخصوص - الثورة السورية، والتي خسرت

بمقتضاها دعم الحليف السوري، وتصدعت علاقاتها مع إيران ومحورها الإقليمي (منير، 2017)، حيث إنها- في خضم الثورة السورية- خرجت من دمشق، وحسّمت تحالفاتها لصالح محور الإسلام السياسي والأيدولوجيا، متمثلاً في مصر وتركيا، على حساب محور الممانعة والذي يجسده كل من سوريا، وإيران، وحزب الله اللبناني.

ولقد تعددت الآراء وتباينت حول إصدار الوثيقة، فثمة من يرجع أسباب إصدارها إلى ملاءمة المتغيّرات والتحوّلات الإقليمية والدولية، والتي تتمثل في التالي:

- 1- انقسام العالم العربي إلى معسكرات فتوية، واشتعال فكرة الطائفية والقبلية فيه، والصراع العربي الفارسي على النفوذ والمصالح، والمطامع التركية والإيرانية في المنطقة العربية.
- 2- ظهور الإسلام المتطرف كرقم صعب في المنطقة والعالم، واعتبار حركة حماس منظمة "إرهابية"، وسقوط دولة الإخوان المسلمين في مصر.
- 3- انهيار جدار الأمة الصلب من حول القضية الفلسطينية؛ انشغالاً بقضاياها الداخلية (بكر، 2017).

لم تكن هذه الأسباب فقط التي دفعت حركة حماس إلى إصدار وثيقتها الجديدة، فلقد أرادت- أيضاً- مخاطبة قواعدها الداخلية، بعد أن تعالت الأصوات، إلى ضرورة تعديل أو إلغاء الميثاق. ويعزو آخرون الدوافع الداخلية لإصدار الوثيقة إلى الأسباب التالية:

- 1- العديد من الأطر القيادية كانت لديها ملاحظات على الميثاق، وكانت تريد إدخال تعديلات عليه.
- 2- تقديم إجابات للعديد من القضايا التي كانت مثار نقاش داخل أطرها، والتي قدمت حولها قياداتها إجابات سياسية في بيئات وظروف مختلفة. فأصبحت ثمة ضرورة للملزمة الصورة وتوحيد الرؤية، وضبط اللغة السياسية وتحديد المعايير والأولويات- على وجه الخصوص- لدى كوادرها ومؤيديها؛ وبالتالي فقد كانت البنية الداخلية والداعمة سبباً أساسياً لصدور الوثيقة.

- 3- الحاجة إلى وضع النقاط على الحروف، ومواجهة آلات الدعاية والإعلام، والتعامل مع الفيض الهائل من الكتابات والتصريحات والدراسات، التي أخذت تُنظر بالنيابة عن حركة حماس فيما يتعلق بتطور فكرها السياسي ومواقفها، مستغلة حالة شبه الفراغ الناتج عن عدم صدور أدبيات رسمية معتمدة منذ صدور ميثاقها؛ فكان لا بدّ من وثيقة تتحدث فيها حركة حماس عن نفسها بنفسها (صالح، 2017).

تعتقد الباحثة أن دوافع وأسباب حركة حماس لإصدار وثيقة المبادئ والسياسات العامة تكمن فيما يلي:

1- رغبتها في إنهاء العزلة الإقليمية والدولية المفروضة عليها، من خلال التأكيد على أنها حركة تحرر وطني بمرجعية إسلامية وليست "إرهابية". فبعض الدول يضعها في مصافي الحركات الراديكالية المتطرفة مثل القاعدة، وداعش، وطالبان، ولا سيما مع صعود اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأميركية مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم، وإدراكها أنها ستكون في دائرة الاستهداف.

2- إبراز مواقفها حول العديد من القضايا التي كانت عبئاً عليها في الميثاق- على وجه التحديد- التخلص من بعض الأخطاء في خطابها الديني تجاه اليهود، وجعله أكثر سياسياً وقانونياً.

2.1.4. أوجه التشابه والاختلاف في الشكل بين الميثاق والوثيقة:

يفيد المعنى اللغوي لكل من الوثيقة والميثاق أن مصدرهما واحد، وهو الفعل وثق. والثقة هي التي تولد الالتزام. ويعرف الميثاق لغة: بأنه "الميثاق: مَوْثِق؛ عَهْدٌ أو (القانون)، ما يتعاهد أو يتحالف عليه رسمياً شخصان أو أكثر، رابطة تتألف من أجل عمل مشترك. والجمع مَوَاقِيقُ، وَمِثَاقٌ، ومِثَاقٌ" (معجم المعاني الجامع، ب.ت.). أما اصطلاحاً، فيعرف سنكي (2015) الميثاق أنه التوافق بين مكونات مجتمعية على أساس المشترك والمتفق عليه: رفض الاستبداد من حيث المبدأ، وبالتالي السعي من طرف الجميع؛ لتوسيع المشترك، وتضييق المختلف عليه. والميثاق هو ما يطلق عادة على معاهدة دولية جماعية تؤدي إلى إنشاء منظمة دولية، وقد يطلق هذا المصطلح على معاهدة دولية ذات أهمية سياسية خاصة (الغنيمي، 2007، ص458).

أما الوثيقة فتعرف لغة بأنها "ما يُحْكَمُ به الأمرُ، والجمع وثائق" (معجم المعاني الجامع، ب.ت.). والوثيقة اصطلاحاً هي ورقة مكتوبة من خلال وسائل عديدة، مثل: الطباعة والكتابة. وتحتوي على معلومات نصية مثبتة. كما وتحمل الوثيقة أشكالاً مختلفة، مثل: الشكل القانوني الأصلي، والرسمي وغير الرسمي. وتستخدم الوثيقة من أجل تقديم معلومة أو تعزيزها بالأدلة المهمة (فالن، 1990، ص71).

ثمة من يؤكد أن إطلاق حركة حماس اسم الميثاق والوثيقة لم يأت اعتباطاً، وإنما لغايات تبدو واضحة في نص كل منهما، فالميثاق تعاهد عليه كل من بايعها، وهو مقدم للآخر الفلسطيني، كبديل دستوري للميثاق الوطني الفلسطيني في حينه، أما إطلاق اسم الوثيقة على دستور حركة حماس الخاص فيعتبر أكثر دقة من إطلاق اسم الميثاق من حيث المعنى القانوني والاصطلاحي (عيسى، 2017).

فيما يشير آخرون أن حركة حماس قد اختارت مصطلح الوثيقة لا الميثاق عن عمد؛ لأن مفهوم الميثاق يتضمن مفهوم المعاهدة مع الآخرين، ويترتب عليه التزامات تجاههم. أما الوثيقة فهي معنية بإظهار هوية الجهة التي أصدرتها فقط، ونظرتها إلى القضايا التي تليها، وبما تلزم به نفسها بغض النظر عن وجود الآخر أو عدمه (الأشقر، 2017).

تعتقد الباحثة أن اختيار اسم الوثيقة عوضاً عن الميثاق جاء كمنافرة منها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك لسببين: يتجلى الأول في أنها تخاطب الغرب من خلال طرح نص جديد لا تريد له أن يرتبط بالميثاق حتى وإن كان اسماً. أما السبب الثاني: فهو محاولة منها لعدم تراجع صورتها أمام قواعدها الجماهيرية، التي ستنتظر إليها بأنها تتخلى عن مبادئها؛ لذلك جاء الإصرار على أن الوثيقة لا تلغي الميثاق؛ وذلك للحفاظ على المكانة الاعتبارية للميثاق عند من يرفض إلغائه. علاوة على ذلك، لم تطلق حركة حماس مسمى "وثيقة سياسية" فقط على الوثيقة، وإنما استبقتها بكلمة المبادئ؛ للتأكيد على أن الواقعية السياسية التي أبدتها، لا تعني التخلي عن ثوابتها؛ لأن المبادئ ثابتة، أما السياسة فهي متغيرة.

يتكون الميثاق من ديباجة ومقدمة وخاتمة. وقُسم إلى أربعة أبواب، تضمنت خمساً وثلاثين مادة. وبلغ عدد كلماته 5549 كلمة. في حين، ضمت وثيقة المبادئ والسياسات العامة مقدمة واثنى عشر عنواناً. وشملت اثنتين وأربعين مادة. وبلغ عدد كلماتها 1803 كلمة.

3.1.4. أوجه التشابه والاختلاف في المضمون بين الميثاق والوثيقة:

يتضح من مقارنة مضمون كل من الميثاق والوثيقة تطور الخطاب السياسي لحركة حماس، حيث إن هناك ثمة فوارق واضحة، تبرز مدى تكيفها مع الواقع، ووصولها إلى مرحلة النضج السياسي والواقعية السياسية. وتتناول الباحثة أوجه الاختلاف، في مضمون خطاب الميثاق والوثيقة، من خلال مقارنة كليهما على النحو التالي:

1.3.1.4. مقدمة الميثاق والوثيقة:

تبرز الفوارق بين الميثاق والوثيقة- على نحو واضح- في مقدمة كل منهما. فلقد كان خطاب الميثاق إسلامياً عاطفياً، وجاءت تشكيلاته الخطابية دينية وأيدولوجية. وتضمنت عدداً من الآيات القرآنية، وأقوال حسن البناء، مثل: سنقوم "إسرائيل"، وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها. والشيخ أمجد الزهاوي: "إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفئ ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره" (ميثاق حماس، 1988). إلا أن مقدمة

الوثيقة خلت من تلك الآيات القرآنية والأقوال، وكانت تشكيلاتها الخطابية سياسية قانونية. فلقد تحللت الوثيقة- إلى حد بعيد- من الحمل الأيديولوجي، والعبارات الفضفاضة والمصطلحات الحادة؛ لتخرج في صياغة متماسكة ومكتوبة بعناية، فضلاً عن البعد الحقوقي - القانوني واضح البصمات في الوثيقة؛ ولعل ذلك نتاج عرضها على خبراء في القانون الدولي (الحاج، 2017).

أثرُ العاملين الزماني والمكاني- في كل من الميثاق والوثيقة- كان واضحاً على لغة خطاب حركة حماس. فلقد نصت مقدمة الميثاق:

تتطلق حركة حماس من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة وإدراكاً للواجب، واستجابة لأمر الله، كانت الدعوة وكان التلاقي والتجمع، ولما نضجت الفكرة، ونمت البذرة، انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها ماضية في سبيل ربها، فمعركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة (ميثاق حماس، 1988).

فيما أكدت مقدمة الوثيقة على أن:

فلسطين أرض الشعب الفلسطيني العربي، وأرض أعلى الإسلام مكانتها، وهي قضية شعب عجز العالم عن ضمان حقوقه واسترداد ما اغتُصِب منه. فلسطين التي استولى عليها مشروع صهيونيّ إحلاليّ عنصري معادٍ للإنسانية. فلسطين المقاومة التي ستظل متواصلة حتى إنجاز التحرير، وتحقيق العودة، وبناء الدولة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس. فلسطين الشراكة الحقيقية بين الفلسطينيين بكل انتماءاته (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

ويظهر من مقارنة مقدمتي الميثاق والوثيقة أن كل واحدة تتحدث عن طبيعة المرحلة التي صدرت فيها. ففي حين كانت مقدمة الميثاق أشبه ما تكون بمقدمة خطبة دعوية، بينت حراك ما قبل الإعلان عن إنشاء حركة حماس، جاءت مقدمة الوثيقة لتؤكد على ماهية فلسطين بالنسبة إليها، وهو أمر ربما أرادت به الإشارة إلى فلسطينيتها، وانتمائها لقضيتها المركزية (المبحوح، 2017، ص18).

يظهر الاختلاف- أيضاً- بين الميثاق والوثيقة، من خلال التباين الجلي في اللغة الخطابية تجاه توصيف الصراع مع "إسرائيل". فمقدمة الوثيقة تسلط الضوء على أن الصراع مع المشروع الصهيوني، فيما ترجع مقدمة الميثاق الصراع إلى معركة مع اليهود، وهنا ظل "زخم الديباجة متركزاً على فلسطين حصرياً، خلافاً لديباجة الميثاق الأول التي تحيل القضية إلى مواجهة كونية بين "قوى الحق والباطل"، وتموقع الصراع ضمن إطار حرب أبدية بين المسلمين وغير المسلمين" (الحروب، 2017).

2.3.1.4. تعريف حركة حماس لنفسها بين الميثاق والوثيقة:

يظهر الاختلاف واضحاً في تعريف حركة حماس لنفسها بين الميثاق والوثيقة. فلقد نص الميثاق على ما يلي:

الإسلام منهجها، وبأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وأن بنيتها تتكون من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، وأن بعدها الزماني يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، وأن بعدها المكاني يصل إلى حيثما وُجد المسلمون، إضافة إلى تأكيدها أنها حركة عالمية، وأنها حركة إسلامية مستقلة، وهي حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، وأن شعارها: الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيتها (ميثاق حماس، 1988).

إلا أن تعريف الوثيقة أكد على وطنيتها وفلسطينيتها. فلقد قدمت حركة حماس نفسها بأنها "حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها" (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017). وهنا يتضح الاختلاف، حيث أعادت- في وثيقتها الجديدة- تشكيل هويتها على أنها حركة تحرر وطنية، ولكنها لم تسقط مرجعيتها الإسلامية؛ للتأكيد على أنها ليست مرتبطة بمرجعيات تنظيمية دولية، وذلك لطمأنة الدول الإقليمية والغربية على حد سواء. وبالرغم من أن حركة حماس ذكرت في ميثاقها أنها فلسطينية متميزة، إلا أن صياغة هويتها في وثيقتها الجديدة بهذه الطريقة لم يأت من قبيل الصدفة. ويرى طلال عوكل (مقابلة خاصة، كانون الثاني 10، 2019)، أن حركة حماس أرادت أن تظهر للدول الإقليمية والغربية أنها حركة سياسية وسطية معتدلة قابلة للانفتاح عليه والتعامل معه، وبذلك تغلق الباب أمام الاحتلال، وأمام المشككين من حلفاء الاحتلال بأن حركة حماس تريد تحويل قطاع غزة إلى إمارة إسلامية. ويتبين ذلك من حيث ترتيب المفاهيم، فلقد سبق مفهوم التحرر مفهوم المقاومة، وسبقت الهوية الوطنية الفلسطينية، هويتها الإسلامية، أما هدف تحرير فلسطين فقد تقدم على هدف مواجهة المشروع الصهيوني، فضلاً عن سعيها لتقديم نفسها كحركة تحرر وطني بما يتلاءم مع نصوص القانون الدولي، بأنها حركة تقاوم الاحتلال.

ركزت الوثيقة على أهمية الأبعاد الوطنية والمقاومة أكثر بكثير من الأبعاد الدينية. وغاب عن الوثيقة ذكر ارتباط حركة حماس بالإخوان المسلمين، لكن من دون النص على فك الارتباط بهم. وهذا يدل على تواصل منحنى "الفلسطنة" داخل فكرها ومنظورها وسياساتها على حساب "الأسلمة"، لكن وبهدف المحافظة على قدر من "إسلامية" الخطاب، تشير الوثيقة إلى البعد الإسلامي، وإن كان مُخففاً من ناحية سياسية (الحروب، 2017).

يغيب عن الوثيقة ذكر الإخوان المسلمين، خلافاً لميثاقها الذي ذكر الإخوان المسلمين ست مرات، "وهذا شيء جديد؛ لأن خصوصية القضية الفلسطينية تقتضي من حركة حماس الوقوف عند هويتها الخاصة بأنها حركة تحرر وطني فلسطيني، وليست جزءاً من حركات خارج فلسطين، وأنها تمثل الإسلام بشموليته، وهو ما يوجه حركتها في المجالات كافة" (رزقة، 2017). وهذا ما أكدّه خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019)، حيث قال: إن حركة حماس جزء من المدرسة الإخوانية. لكنها لا تنتكر لتاريخها الإخواني، وتؤكد- في المقابل- أنها حركة وطنية فلسطينية إسلامية مستقلة، ينبع قرارها من قيادتها الشورية والتنفيذية.

أعلنت حركة حماس عن أهدافها وبواعثها- في ميثاقها- بأنها تتمثل في منازلة الباطل وقهره ودرهه، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، في زمن غاب فيه الإسلام، ولذلك اختلّت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل (ميثاق حماس، 1988)، إلا أنها في وثيقتها الجديدة حصرت هدفها في تحرير فلسطين، ومواجهة المشروع الصهيوني، لكن من دون أن تقطع مع مرجعيتها الإسلامية، التي أكدت عليها في مواضع متعددة من وثيقتها، غير أن هذه المرجعية لا تحضر حاجزاً إيديولوجياً في مرحلة التحرير كما كانت عليه في الميثاق (عرابي، 2017).

3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الصراع:

يظهر أبرز اختلاف، بين الميثاق والوثيقة، من خلال طرح حركة حماس قضية الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي". ولقد أبرزت حركة حماس مواقفها من هذه القضية من خلال الآتي: المشروع الصهيوني، الاحتلال "الإسرائيلي" و الدولة الفلسطينية، التسوية، الجهاد والمقاومة.

1.3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه المشروع الصهيوني:

حرص خطاب حركة حماس- على مدار سنوات- على إبراز مواقفها من الصراع بأنه صراع مع الصهيونية، وليس مع الديانة اليهودية، إلا أن ما تضمنه ميثاقها، من أن القضية الفلسطينية هي قضية دينية، وأن الصراع هو ديني مع اليهود، وأنه صراع وجود وليس صراع حدود، طغى على كل ما صدر عنها من تصريحات وأدبيات. ولقد حسم إصدار الوثيقة جدلاً امتد إلى ثلاثين عاماً حول ماهية الصراع مع "إسرائيل"، حيث غيب- في وثيقتها الجديدة- عن عمد كل ما ورد في ميثاقها حول اليهود مثل: (معركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة، لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، اغتصاب اليهود لفلسطين، نازية اليهود، اليهود تجار الحروب). وشددت حركة

حماس على أن معركتها هي مع المشروع الصهيوني وليس مع اليهود، حيث نصت المواد (16/14) من الوثيقة على ما يلي:

المادة 14. المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري، عدواني، إحلالي، توسعي، قائم على اغتصاب حقوق الآخرين، ومعادٍ للشعب الفلسطيني وتطلّعاته في الحرية والتحرير والعودة وتقرير المصير؛ وإنّ الكيان "الإسرائيلي" هو أداة المشروع الصهيوني وقاعدته العدوانية.

المادة 15. المشروع الصهيوني لا يستهدف الشعب الفلسطيني فقط، بل هو عدوٌّ للأمة العربية والإسلامية، ويشكّل خطراً حقيقياً عليها، وتهديداً بالغاً لأمنها ومصالحها، كما أنّه معادٍ لتطلّعاتها في الوحدة والنهضة والتحرّر، وهو سبب رئيس لما تعانيه الأمة اليوم، ويشكّل المشروع الصهيوني، أيضاً، خطراً على الأمن والسلم الدوليين، وعلى المجتمع الإنساني ومصالحه واستقراره.

المادة 16. تؤكد حماس أنّ الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعاً مع اليهود بسبب ديانتهم؛ وحماس لا تخوض صراعاً ضدّ اليهود لكونهم يهوداً، وإنّما تخوض صراعاً ضدّ الصهاينة المحتلين المعتدين؛ بينما قادة الاحتلال هم من يقومون باستخدام شعارات اليهود واليهودية في الصراع، ووصف كيانه الغاصب بها (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

تشكل المواد السابقة من الوثيقة خارطة الطريق لاستراتيجية حركة حماس الثابتة تجاه الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي"، فلقد حرصت - في الوثيقة - على توضيح رؤيتها للصراع؛ للرد على كل الاتهامات التي وجهت ضدها بأنها معادية لـ"السامية". ورأت أن المشكلة اليهودية والعداء لـ"السامية" واضطهاد اليهود هي ظواهر ارتبطت أساساً بالتاريخ الأوروبي، وليس بتاريخ العرب والمسلمين ولا مواريتهم، وأنّ الحركة الصهيونية - التي تمكّنت من احتلال فلسطين برعاية القوى الغربية - هي النموذج الأخطر للاحتلال الاستيطاني (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

وفي ضوء ما تقدم، سعت حركة حماس - في وثيقتها الجديدة - ومن خلال استخدامها للتشكيلات الخطابية السياسية عوضاً عن تلك الدينية والأيدولوجية، التي وردت في ميثاقها، إلى تقديم رؤيتها للصراع من خلال معالجة الثغرة المتعلقة باليهود، حيث كان ثمة لبس بين اليهود كأتباع ديانة وأهل كتاب، وبين اليهود الصهاينة الغاصبين لأرض فلسطين. ولقد استغلت "إسرائيل" هذه الثغرة لاتهام حركة حماس بـ"اللاسامية"، وتشويه صورتها؛ ولذلك أكدت الوثيقة أن حركة حماس تحارب المشروع الصهيوني وليس اليهود. كما عالجت الوثيقة الجوانب المرتبطة بالصياغة السياسية والقانونية، فقدمت صياغة محترفة متماسكة؛ وتجنبت التوضيحات والشروح التي أسهب فيها الميثاق (الشيخ خليل، 2017).

وعلاوة على ما سبق، حرصت حركة حماس على إدانة التفجير الذي استهدف معبداً يهودياً، في بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأميركية، ووصفته بالهجوم "الإرهابي" الجبان (موقع حركة حماس، 2018). والأكثر من ذلك، بدأت تخرج أصوات من حركة حماس نفسها، تطالب بفتح حوار مع اليهود حول العالم، حيث قال أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) إنه:

لابد من مواجهة ماكينة الدعاية الصهيونية مع ما تروجه المسيحية المتصهينة في سياقات دينية، والتي أسهمت في عملية غسيل الدماغ لهذه الأقليات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. لقد آن الأوان أن تفتح حركة حماس على هذه التجمعات اليهودية حول العالم؛ لتحاورهم وتقدم لهم حقائق الصراع في كل ما جرى للفلسطينيين من مظلومية. وتدحض الرواية التي يتم تسويقها بأن المقاومة الفلسطينية "تطرف وإرهاب" من ناحية، وأن الفلسطينيين يرفضون السلام من ناحية أخرى.

2.3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الاحتلال "الإسرائيلي" والتسوية السياسية:

لم يأت الميثاق على ذكر كلمة الاحتلال "الإسرائيلي"، فحركة حماس نظرت إلى الصراع على أنه صراع ديني وليس سياسياً، وأنه يتمثل في مواجهة دولة الإيمان لدولة الكفر، ودولة الحق في مقابل دولة الباطل التي قامت نتيجة تمكن الصهاينة من السيطرة على الدول الاستعمارية بالأموال، وحصلوا على وعد بلفور، وأنشأوا عصبة الأمم المتحدة ليحكموا العالم (ميثاق حماس، 1988). علاوة على ذلك، تكاد مواد الميثاق لا تخلو من ذكر كلمة اليهود الصهاينة؛ أو التفريط بأرض فلسطين. فيما أفردت الوثيقة بنوداً خاصة حملت عنوان "الموقف من الاحتلال والتسوية السياسية". فلقد حرصت حركة حماس على ترسيخ مبدأ أن ما تقوم به من أعمال عسكرية لا تخرج عن نطاق النضال والتحرر ومقاومة الاحتلال المكفولة من قبل جميع المواثيق والأعراف الدولية. ولقد تجلّى خطاب حركة حماس تجاه الاحتلال في المواد (20/18):

المادة 18. يُعدُّ منعماً كلُّ من تصريح "بلفور"، وصكِّ الانتداب البريطاني على فلسطين، وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكلُّ ما ترتَّب عليها أو ماثلها من قرارات وإجراءات؛ وإنَّ قيام "إسرائيل" باطلٌ من أساسه، وهو مناقضٌ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولإرادته وإرادة الأمة، ولحقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق الدولية، وفي مقدّمتها حقُّ تقرير المصير.

المادة 19. لا اعترافَ بشرعية الكيان الصهيوني؛ وإنَّ كلَّ ما طرأ على أرض فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق باطلٌ؛ فالحقوق لا تسقط بالتقادم .

المادة 20. لا تنازلَ عن أيِّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حركة حماس أي بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرهما. (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

وبناء على ما تقدم من مواد، يتبين لنا كيف أن حركة حماس أعادت إنتاج فكر الميثاق فيما يتعلق بثوابتها، في مقدمتها: بطلان قيام "إسرائيل"، وعدم الاعتراف بها، أو التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين. بيد أن تضمين الوثيقة رفض الاحتلال يصب في خانة دفع تهمة "الإرهاب" عنها.

إضافة إلى ما سبق، يبرز الاختلاف - بين الميثاق والوثيقة - في خطاب حركة حماس تجاه التسوية السياسية، فلقد رفضت في ميثاقها التسوية استناداً إلى عقيدتها الدينية، فنص الميثاق على أنه:

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين. ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟ ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث (ميثاق حماس، 1988).

فيما استندت تبريراتها - في وثيقتها الجديدة - لرفض الاتفاقيات ومشاريع التسوية، إلى قواعد القانون الدولي، ويتجلى ذلك في المواد (23/21):

المادة 21. تؤكد حركة حماس على أن اتفاقات أوسلو وملحقاتها تخالف قواعد القانون الدولي الأمرة من حيث إنها رتبت التزامات تخالف حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولذلك فإن حركة حماس ترفض هذه الاتفاقات، وما ترتب عليها من التزامات تضر بمصالح شعبنا، وخاصة التنسيق (التعاون) الأمني.

المادة 22. ترفض حماس جميع الاتفاقات والمبادرات ومشروعات التسوية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو الانتقاص من حقوق شعبنا الفلسطيني، وإنَّ أيَّ موقفٍ أو مبادرةٍ أو برنامجٍ سياسيٍ يجب أن لا يمس هذه الحقوق، ولا يجوز أن يخالفها أو يتناقض معها.

المادة 23. تؤكد حماس أن ظلم الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وتهجيرها منها لا يمكن أن يُسمى سلاماً. وإنَّ أي تسويات تقوم على هذا الأساس، لن تؤدي إلى السلام؛ وستظل المقاومة والجهاد لتحرير فلسطين حقاً مشروعاً وواجباً وشرفاً لكل أبناء شعبنا وأمتنا.

واستناداً إلى المواد السابقة، يظهر الاختلاف - بين الميثاق والوثيقة - حول قضية التسوية السياسية. فالميثاق يرفض المبادرات والمؤتمرات من حيث المبدأ، لكن رفض الوثيقة مرهون بإنصاف الشعب الفلسطيني. فيما الثابت عند حركة حماس هو التأكيد على رفض اتفاقية أوسلو، بيد أن الجديد واللافت هو "موضوعة موقف "حماس" الرفض لأوسلو ضمن إطار السجل السياسي ومبادئ القانون الدولي بدلاً من الركون إلى المسوغات الدينية (الحروب، 2017).

3.3.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الدولة الفلسطينية:

نجد أن مفهوم الدولة ثابت في فكر حركة حماس وخطابها - منذ بدايات تأسيسها - لكن نوع هذه الدولة هو المتغير في الوثيقة؛ فالجديد الذي جاءت به الوثيقة هو ترسيخ الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية في نصوص مكتوبة خاصة بحركة حماس، وليس ضمن توافق وطني، كالذي جرى في وثيقة الوفاق الوطني (2006).

وخلافاً لما جاء في الميثاق من أن أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي، نصت الوثيقة على أن حركة حماس تعتبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

علاوة على ذلك، نصت المادة الثانية من الوثيقة وتحت عنوان "أرض فلسطين" أن فلسطين بحدودها من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أم الرشراش جنوباً وحدة إقليمية لا تتجزأ، وهي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017). أما في المادة السابعة والعشرين، فتري حركة حماس أن "الدولة الحقيقية هي ثمرة التحرير، ولا بديل عن إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس على التراب الوطني الفلسطيني" (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

فيما أكد الميثاق أن هدف حركة حماس هو إقامة دولة الإسلام، فيما نصت الوثيقة على إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية - في سياق نص حاسم - يرفض التنازل عن أي جزء من فلسطين، أو أي بديل

عن تحريرها تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرهما، أو الاعتراف بـ"إسرائيل". بيد أن الكثيرين اعتبروا تضمين الوثيقة الموافقة على إقامة الدولة بأنه انقلاب في فكر حركة حماس، بالرغم من أن عدداً من قياداتها، ولا سيما مؤسسها الشيخ أحمد ياسين، كان قد أعلن عدم معارضة حركة حماس لإقامة الدولة الفلسطينية في حدود (1967)، مقابل هدنة تمتد لعشر سنوات أو عشرين سنة، ولكن بشروط، ومع ذلك أثار ذكر الدولة في الوثيقة الجدل، وشغل الرأي العام الفلسطيني والإقليمي والدولي، باعتباره أبرز تطور في الفكر السياسي لحركة حماس.

وجهت انتقادات لحركة حماس بأنها انتهجت الغموض في موافقتها على إقامة الدولة الفلسطينية، وذلك نتيجة عدم تضمين الوثيقة الآلية والكيفية التي سيتم من خلالها إنشاء هذه الدولة، التي أكدت حركة حماس أن موافقتها عليها تستند إلى أساس صيغة توافقية وطنية مشتركة، لكن هنالك من جادل بأن إقامة الدولة الفلسطينية، وطرد الاحتلال من أرضها، لا يمكن أن يتم دون اتفاق سياسي مع الاحتلال، ومع المجتمع الدولي - على وجه الخصوص - مع الإدارة الأميركية، وبالتالي فإن الحديث عن عدم الاعتراف بـ"إسرائيل" هو مجرد شعارات خطابية. وهنا يجدر التأكيد على أنه لم يعلن أي فصيل فلسطيني اعترافه بـ"إسرائيل"، وهذا الأمر هو دور منظمة التحرير فقط (سلامة، 2107).

جاء الانتقاد - أيضاً - متمثلاً في أن إقامة الدولة الفلسطينية التي توافق عليها حركة حماس لن تخرج من إطار قرار الأمم المتحدة 242، وهو ما يخالف (المادة 18) في الوثيقة التي تعتبر أن قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام (1947)، وكل ما ترتب عليه أو ماثله من قرارات وإجراءات، هي باطلة، إضافة إلى أن خطوط الرابع من حزيران عام (1967) تتناقض - أيضاً - مع ما جاء في المادة الثانية من الوثيقة التي ذهبت إلى أن فلسطين بحدودها التاريخية المعروفة من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أم الرشراش جنوباً هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه (منير، 2017).

علاوة على ما سبق، لم توضح الوثيقة ماهية عاصمة الدولة، هل هي القدس الشرقية أم القدس بشقيها الشرقي والغربي، فإن كانت تريد القدس الموحدة فهذا يتناقض تماماً مع ما جاء في (المادة 20) من الوثيقة التي توافق حركة حماس من خلالها على دولة على خطوط الرابع من حزيران (1967)، وهنا تصبح القدس الشرقية هي العاصمة (البشتاوي، 2017).

شملت الانتقادات - أيضاً - تأخر التوقيات الزمني لتضمين الموافقة على إقامة الدولة في الوثيقة. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما هي رؤية حركة حماس لكيفية قيام الدولة؟ هل عن طريق التحرير؟ أم عن طريق المفاوضات؟ وهذه تعني أن الأمر سيخضع لمساومة لا يمكن التهرب منها بأية عبارات

ملتبسة أو مواربة، ما يعني أن حركة حماس تنتهي إلى حيث وصلت إليه حركة فتح؛ لكنها متأخرة عنها (كيالي، 2017). ويجب على هذه الأسئلة خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019):

لا يوجد أي تناقض في الوثيقة فيما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية. إن حركة حماس تعتقد باستحالة موافقة "إسرائيل" على إعطاء الفلسطينيين الأرض أو السيادة عليها، ولا يمكن أن يتم هذا إلا بإجبار "إسرائيل"، ومن خلال النضال، وتقديم التضحيات. وإن تضمين الوثيقة إقامة الدولة هو محاولة منها للتوافق مع المستويين الفلسطيني والشعبي اللذين يقولان: إن إقامة الدولة مرتبطة بالمفاوضات. وأيضاً، كمحاولة منها لإيجاد قواسم مشتركة لإتمام المصالحة الفلسطينية.

وأشار آخرون أنه ما كان يتوجب على حركة حماس أن تصدر وثيقة جديدة، وأن تكفي بتعديل الميثاق؛ ليكون أكثر تعبيراً فعلاً عن أفكارها وسياساتها، وأنه كان من الخطأ إدراج المادة المتعلقة بفكرة الدولة؛ لما ستتسبب به من تقييمات وتفسيرات وضغوط وجدل داخلي وخارجي هي في غنى عنه، ولا سيما وأن فائدته العملية ليست بالكبيرة (الحاج، 2017).

وعلى النقيض، أكد صالح (2017) أنه كان يتوجب على حركة حماس ذكر الدولة في الوثيقة، والأسباب عديدة:

كانت حركة حماس مطالبة بالإجابة عن قضية الدولة الفلسطينية في كل حواراتها مع فتح والقوى الفلسطينية؛ لبناء قاعدة التقاء وتقاطع مشترك؛ لتجاوز الانقسام الفلسطيني، والعمل المشترك في الأطر الفلسطينية، كمنظمة التحرير والسلطة. كما أن أطرافاً عربية وإسلامية ودولية كانت تريد معرفة موقف حركة حماس من هذه القضية، فضلاً عن كوادرو ومؤيدي حركة حماس الذين كانوا يريدون إجابة لا لبس فيها. والوثيقة تثبت موقف حركة حماس أنها ليست عقبة في طريق إنشاء دولة فلسطينية، غير أن هذه الصيغة لا تملّي على حركة حماس أي التزامات تجاه العدو كالاقرار بـ"إسرائيل" أو التنازل عن أي جزء من فلسطين (صالح، 2017).

وهناك من يعتبر الخروج من معضلة الدولة التي وافقت عليها حركة حماس، في وثيقتها السياسية، رغم التناقض الذي اعترأها، يكمن في التالي:

إن أفضل طريقة لتحقيق ما تطالب به حركة حماس في وثيقتها في فلسطين التاريخية من دون تقديم التنازلات أن تذهب نحو خيار الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين/"إسرائيل"، أي إقامة دولة مواطنين، أحرار ومتساوين، من دون أي تمييز، ما يفيد بنقل الكفاح من مجرد دولة

في الضفة والقطاع إلى كامل فلسطين، على نحو أقرب لفهم حركة حماس. وعلى الرغم من صعوبة هذا الخيار، إلا أنه يعيد الاعتبار للتطابق بين أرض فلسطين وشعب فلسطين وقضية فلسطين، كخيار نضالي ومستقبلي، لا سيما أن حركة حماس قاربت برنامج الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة-على نحو خجول- بعد أفوله؛ أي أنه كانت ثمة خيارات بديلة لا تضع حركة حماس في هذا الموقف المتناقض والحرص (كيالي، 2017).

وتتفق الباحثة مع الرأي الذي يذهب إلى ضرورة تضمين الوثيقة موافقة حركة حماس على إقامة الدولة الفلسطينية، باعتبارها إجماعاً وطنياً، لا ترغب في الخروج عنه، ولا سيما في ظل حالة التشرذم والانقسام التي تسود الحالة الفلسطينية.

4.3.3.1.4. خطاب حركة حماس بين الجهاد والمقاومة:

يظهر الاختلاف الجوهرى، بين خطاب الميثاق والوثيقة، فيما يتعلق بالجهاد والمقاومة. فلقد حرصت حركة حماس على نقل قضية النضال ضد الاحتلال، في فكرها وخطابها السياسي والإعلامي، من المفهوم الديني إلى المفهوم السياسي، لكن على صعيد اللغة وليس الاستراتيجية. فلقد انطلقت في استراتيجيتها لإدارة الصراع من تبني الجهاد في سبيل الله، كوسيلة لتحرير الأرض، ودحر المحتل. وأكدت في ميثاقها أن الجهاد فرض عين على كل مسلم، وأنه لا بدّ من رفع راية الجهاد في مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين، وأنه لا بدّ من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية (ميثاق حماس، 1988).

احتوى الميثاق- أيضاً- على مفردات الجهاد والغزو، مثل: (حماس حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، ترتبط بالمجاهدين من الإخوان المسلمين، ولا حلّ للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد)، بيد أن الوثيقة لم تأت على ذكر كلمة الغزو إطلاقاً. وذكرت كلمة الجهاد مرة واحدة فقط، وقد استبدلتها بكلمة المقاومة، حيث نصت المادة الثالثة والعشرون على أنه ستظل المقاومة والجهاد لتحرير فلسطين حقاً مشروعاً. ولقد استبدلت مفهوم الجهاد بمصطلح المقاومة، ببعده الوطني الشامل، وليس الإسلامي، باعتبارها حركة تحرر وطني بمرجعية إسلامية، وليست حركة دينية تجاهد في سبيل الله، حيث جاء في الوثيقة تحت عنوان "المقاومة والتحرير" في المواد (26/24):

المادة 24. إنَّ تحرير فلسطين واجب الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وواجب الأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، وهو أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل. وإنّ دوائر العمل لفلسطين سواء كانت وطنية أم عربية أم إسلامية أم إنسانية هي دوائر متكاملة متناغمة، لا تعارض بينها.

المادة 25. إنَّ مقاومة الاحتلال، بالوسائل والأساليب كافة، حقٌّ مشروع كفلته الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية، وفي القلب منها المقاومة المسلحة التي تعدُّ الخيارَ الاستراتيجي لحماية الثوابت، واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني.

المادة 26. ترفض حماس المساس بالمقاومة وسلاحها، وتؤكد على حق شعبنا في تطوير وسائل المقاومة وآلياتها. وإنَّ إدارة المقاومة من حيثُ التصعيدُ أو التهدئة، أو من حيثُ تنوُّع الوسائل والأساليب، يندرج كلُّه ضمن عملية إدارة الصراع، وليس على حساب مبدأ المقاومة⁽¹⁾ (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

حرصت حركة حماس - في الوثيقة - على طرح المقاومة بصفقتها حق من حقوق الشعوب الخاضعة تحت الاحتلال، والذي كفلته القوانين والمواثيق والأعراف الدولية كافة. فاستندت في تأكيد نضالها التحرري الوطني إلى قواعد القانون الدولي. لكن الجهاد، وبيان أحكامه وضروراته، الذي امتلأ به الميثاق هو حق مقدس لا يرتبط بفكر وجود محتل، وإنما هو دعوة لنشر الدين الإسلامي. ولقد رفعت طبيعة الصراع مع اليهود، والتناقض معهم إلى درجة التناقض الوجودي، ما يعني أنها عملت على توسيع تعريف المقاومة كي يشمل فكرة إدارة المقاومة بصورة تتيح الجمع بين تكتيكات التصعيد والتهدئة مع غيرها من الطرق والوسائل المتنوعة (الحروب، 2017). إضافة إلى تأكيد الوثيقة على أن أية حلول للقضية الفلسطينية يجب ألا تكون على حساب مبدأ المقاومة أو سلاحها، حتى وإن تنوعت أدوات المقاومة وأساليبها.

ورغم ذلك، هناك من يرى أن حركة حماس تحاول أن تمهد للرأي العام الفلسطيني إلى أنه في حال إقدامها على التهدئة أو تعدد آليات المقاومة، فإن ذلك يندرج ضمن عملية إدارة الصراع، وليس على حساب المقاومة. وهنا تبرز البراغمية - على نحو واضح - من حيث اعتبار هذه المادة مرجعية في حال أقدمت حركة حماس على أية تحولات سياسية أو قبول أي مشروع تسوية سياسية. وبالتالي، ستلجأ حركة حماس - لاحقاً - إلى مفاهيم ومصطلحات تبنتها حركة فتح في السنوات القليلة الماضية مثل المقاومة الشعبية والمقاومة السلمية (البشتاوي، 2017). وأشار أكرم عطا الله⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، كانون الثاني 1، 2019) أن حركة حماس أدركت أهمية المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، لأنها الأقل تكلفة، والأكثر جدوى، ولا تعرض حركة حماس إلى اتهامات الغرب، بأنها تلجأ إلى أساليب "الإرهاب" كإطلاق الصواريخ، فمسيرات العودة جماهيرية سلمية، ولن تفرط حركة حماس بهذه الوسيلة.

(1) أكرم عطا الله: كاتب فلسطيني.

فيما أشارت كوس (Koss, 2018) أن حركة حماس قد استخدمت فكرة المقاومة، في الوثيقة الجديدة، بأسلوب مرن. ويبدو ذلك من خلال التالي:

عمدت حركة حماس إلى التمييز بين ما تسميه المقاومة التكتيكية والمقاومة الاستراتيجية. لكنها تستطيع تكيف مفهومها عن المقاومة مع الأوضاع المختلفة والدقيقة. إن تصعيد وتيرة المقاومة أو خفضها يندرج في إطار استراتيجية إدارة النزاع. صحيح أن المقاومة المسلحة تشكل العنصر الأساسي في مقاربة حركة حماس، لكن عندما تساهم أشكال أخرى من المقاومة، مثل: المقاومة الشعبية في تعزيز موقعها داخل الأراضي الفلسطينية أو خارجها، تعتمد حركة حماس إلى التركيز عليها بدلاً من المقاومة المسلحة.

4.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه منظمة التحرير الفلسطينية:

حرصت حركة حماس أن يتضمن كل من ميثاقها القديم ووثيقها الجديدة مواقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يتغير خطابها، تجاه المنظمة - ما بين الميثاق والوثيقة - من حيث عدم الاعتراف بالمنظمة على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث نص الميثاق في المادة السابعة والعشرين:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية. وتأثراً بالظروف التي أحاطت تكوين المنظمة، ونتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة. لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية، ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء (ميثاق حماس، 1988).

لكن حركة حماس قدمت - في الوثيقة - مرونة سياسية في هذه القضية. فحلاً لمبرراتها في ميثاقها بأنها قصرت اعترافها بالمنظمة لأسباب عقائدية صرفة، أشارت الوثيقة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، وفي مقدمتها: الانتخابات النزيهة، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية، ووفق برنامج واستراتيجية واضحة المعالم، تتمسك بالحقوق وبالمقاومة، وتلبّي تطلّعات الشعب (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

يقال إن عدم اعتراف حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية لم يأت من فراغ؛ لأنه يجرمها من فرصة طرح نفسها كبديل لتمثيل الشعب الفلسطيني. ورغم ذلك، تجنبت أي رفض علني وصريح لتلك الصفة التمثيلية للمنظمة؛ لأنها تدرك الكلفة الباهظة لأي رفض من هذا النوع على شعبيتها وسط الأغلبية الفلسطينية التي تعتبر المنظمة مظلتها الوطنية السياسية (الحروب، 2017). ولا يتوقف الاعتراف بحركة حماس كبديل عن منظمة التحرير على الساحة الفلسطينية فقط، وإنما يتعداها إلى المحيطين الإقليمي والدولي؛ لأن العالم يتعامل مع الشرعيات ومع السياسات والمصالح المتماثلة، حفاظاً على شرعيته، وحركة حماس لا تحظى بأي من هذين البعدين، حيث إن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني التي يعترف بها المجتمع الدولي، حسب قرارات الجامعة العربية والأمم المتحدة (عوكل، 2017). ومن الملاحظ "أن توصيف الوثيقة لمنظمة التحرير" أتي دون "ال" التعريف بما يزيل عن المنظمة حصريّة الأطر الوطنية، في تناغم مع عدم نص الوثيقة على أنها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" (الحاج، 2017).

تعتقد الباحثة أن حركة حماس أصدرت الميثاق - منذ تأسيسها - لمنافسة ميثاق منظمة التحرير التي لا تضم ضمن أطرها أي فصيل إسلامي، وأن اعتراف حركة حماس بوحداية تمثيل منظمة التحرير سيبقى معلقاً؛ لأنها أكدت، في وثيقتها ضرورة العمل على تطوير المنظمة، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، وستظل حركة حماس تستخدم هذا الاعتراف الذي يتسم بالغموض من أجل الضغط على منظمة التحرير؛ لفتح الأبواب أمامها، والانضمام إلى المنظمة. وتعتقد الباحثة أن حركة حماس قدمت خطاباً سياسياً مغايراً، تجاه منظمة التحرير، حيث تحول الخطاب من الصيغة الدينية الأيديولوجية، إلى خطاب يستند إلى اللغة الوطنية والسياسية.

5.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه المجتمع الدولي:

عكس خطاب حركة حماس في الميثاق النظرة التقليدية للحركات الإسلامية تجاه المجتمع الدولي، والمجتمعات الغربية. فلقد هاجم الميثاق المجتمع الدولي، واعتبره "أهل الكفر الصليبي". ولقد أسقطت من حساباتها أي نوع من العلاقات مع الغرب، وصنفته منذ انطلاقتها بالمتآمر، حيث أكد الميثاق أن "القوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، مادياً، وبشرياً، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة" (ميثاق حماس، 1988).

وخلافاً للميثاق، تجاوزت الوثيقة مفهوم صراع الحضارات مع الغرب، وأفردت تحت عنوان "الجانب الإنساني والدولي"، اهتماماً واضحاً بالمجتمع الدولي، من خلال التركيز على القضية الفلسطينية في بعديها الإنساني والدولي، حيث نصت المواد (42/38):

ترحب حماس بمواقف الدول والمنظمات والهيئات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني. وإن القضية الفلسطينية قضية ذات أبعاد إنسانية ودولية كبرى؛ وإن تحرير فلسطين من ناحية قانونية وإنسانية عمل مشروع تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، وحقوق الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها. وتؤمن حماس، في علاقاتها مع دول العالم وشعوبه، بقيم التعاون، والعدالة، والحرية، واحترام إرادة الشعوب. كما تدعو أي جهة أو طرف للكيان الصهيوني، أو التغطية على جرائمه وعدوانه على الفلسطينيين. وتدعو إلى ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

يتضح مما تقدم أن موقف حركة حماس من المجتمع الدولي اختلف في الوثيقة، وذلك من خلال "الابتعاد عن التفسير التأمري والخطاب الحاد، ومروراً بالحديث عن المشتركات والقيم الإنسانية، مثل: الحق، والعدالة، والكرامة، والحرية، ورفض الظلم والتمييز، وصولاً إلى اعتبار تحرير فلسطين عملاً مشروعاً من زاوية إنسانية وقانونية" (الحاج، 2017).

تعتقد الباحثة أن حركة حماس سعت إلى الانفتاح على المجتمع الدولي، متسلحة بخطاب سياسي بعيداً عن خطابها الديني العقائدي، وخير دليل على ذلك أنها خاطبت دول العالم وشعوبه بلغة سياسية قانونية، ولم تقصر خطابها على الدوائر الثلاث "الفلسطينية، والعربية، والإسلامية" كما جاء في ميثاقها، إضافة إلى أن خطاب حركة حماس تجاه عملية التسوية مرّ بمراحل شهدت العديد من التطورات، فمن مربع المعارضة، انتقلت إلى مرحلة القبول بالحل المرحلي، دون المساس بثابت عدم الاعتراف بـ"إسرائيل". وتجسد ذلك في موافقة حركة حماس على إقامة الدولة شريطة أن تكون القدس عاصمة لها، مع عودة اللاجئين والنازحين.

6.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه حقوق الإنسان:

اهتمت حركة حماس، في ميثاقها ووثيقتها على حد سواء، بقضايا حقوق الإنسان، حيث أكد الميثاق أنها حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام الذي يعطي كل ذي حق حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين (ميثاق حماس، 1988)، فيما أكدت الوثيقة أن حركة حماس تؤمن بأن رسالة الإسلام جاءت بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة، وتحريم الظلم بأشكاله كافة (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017). وحرصت حركة حماس على إظهار مواقفها من المرأة والأقليات، لكن اختلفت الصياغة والأسلوب والمضمون بين الميثاق والوثيقة، حيث أدركت حركة حماس، اهتمام الغرب ليس بسلوكها السياسي فقط، وإنما بسياساتها وممارساتها فيما يتعلق بمبادئ الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة، وقضايا المرأة، وكيفية

التعامل مع الأقليات. ولقد خشيت الدول الغربية أن تقوم حركة حماس - عقب سيطرتها على قطاع غزة - بأسلمة القطاع من خلال فرض التشريعات والتعاليم الإسلامية؛ كونها ذات مرجعية إسلامية، وتمتلك الأغلبية في المجلس التشريعي، حيث أشار سكام وأبو ارشيد (Scham & Irshaid, 2009) إلى أنه قد ساد اعتقاد بأن حركة حماس خططت للاستيلاء على السلطة الفلسطينية، وتطبيق برنامجها الحقيقي الخاص بالإسلامة؛ لتكون بالتالي في وضع أفضل بكثير للقضاء على "إسرائيل" (ص ص 14-15).

ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية، مثل: "منظمة العفو الدولية" و"هيومان رايتس ووتش" بمتابعة سلوك حركة حماس. وأصدرت العديد من التقارير التي كثيراً ما حملت انتقادات لاذعة لها بشأن سلوكها تجاه الحريات العامة، وحقوق الإنسان، حيث أكد غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أن هذه التقارير أثارت مخاوف المحافل السياسية الغربية التي تواصلت مع حركة حماس، وقدمت بعض الاعتراضات على ما اعتبرته انتهاكات واضحة - على نحو خاص - فيما يتعلق بعقوبات الإعدام، وهذه القضايا كانت محل استفسار من الشخصيات الغربية.

علاوة على ذلك، أدان الاتحاد الأوروبي إصدار محاكم حركة حماس بالحكم بالإعدام بتهمة التعاون مع "إسرائيل". واستنكرت بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله أحكام الإعدام التي صدرت في قطاع غزة، وأكدت معارضتها الشديدة لتطبيق حكم الإعدام مهما كانت الظروف. واعتبرت أن إلغاء حكم الإعدام يسهم في حماية الكرامة الإنسانية، وفي تقدم وتطور حقوق الإنسان. وطالبت حركة حماس - بصفتها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة - الامتناع عن تنفيذ أي حكم من أحكام الإعدام، وأن تلتزم بقرار تعليق أحكام الإعدام الذي وضعته السلطة الفلسطينية في انتظار القضاء نهائياً على حكم الإعدام وفقاً للتوجهات العالمية (The Office of the EU Representative, 2018).

كما وأدانت الأمم المتحدة قيام حركة حماس بتنفيذ حكم الإعدام ضد ثلاثة أشخاص متهمين بالتخابر مع "إسرائيل"، وطالبت حركة حماس بوقف تطبيق العقوبة، وأكدت أن "عقوبة الإعدام طبقت في ظل غياب معايير المحاكمة العادلة، والموافقة المطلوبة من الرئيس الفلسطيني. نحث السلطات في قطاع غزة على أن توقف على الفور ممارسة عقوبة الإعدام، والامتناع لالتزاماتها وفق القانون الوطني والدولي" (الأمم المتحدة، 2017).

في المقابل، رفضت حركة حماس الاتهامات الموجهة ضدها لانتهاك حقوق الإنسان، واعتبرتها باطلة. واستهجنّت تصريحات وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ الذي صرح بأنها تقوم "بخنق

حرية التعبير الديمقراطي"، ورأت فيها أنها "تعبير عن مأزق بريطاني وغربي يحاول التهرب من استحقاقات رفع الحصار الجائر وغير الأخلاقي عن قطاع غزة" (موقع حركة حماس، 2011). ومن وجهة نظر بريئر (Brenner, 2017) فإن حكم حركة حماس لقطاع غزة انتقل من الديمقراطية الإسلامية إلى الحكم الإسلامي، وذلك من خلال التالي:

تنظر حركة حماس إلى فرض النظام الاجتماعي، باعتباره أكثر أهمية من حكم القانون واحترام حقوق وحرّيات الفرد. وتدعو حركة حماس إلى أن تصبح الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع في فلسطين. ولقد كانت هناك بعض المحاولات من جانب حكومة حماس؛ لفرض بعض التعاليم الدينية والسلوكية على سكان قطاع غزة. كانت ممارسة القانون والنظام في قطاع غزة، تمر بتغيير يمكن وصفه بأنه نوع غير رسمي من الأسلمة (ص ص 181-185).

تعتبر المنظومة الغربية حركة حماس السلطة الفعلية لقطاع غزة، ودائماً ما تشير إليها بسلطة الأمر الواقع، وتحملها مسؤولية أي انتهاكات تحدث، ورغم التباين الذي يطغى أحياناً على سلوكها وخطابها، إلا أنها حرصت في وثيقتها السياسية على التركيز على قضايا تهم الغرب، على رأسها: المرأة والأقليات.

1.6.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه المرأة:

أبدى خطاب حركة حماس - في كل من الميثاق والوثيقة - اهتماماً بالمرأة، وإن اختلف مضمون هذا الاهتمام، حيث قصرت خطابها في الميثاق على المرأة المسلمة فقط، وأعطتها دوراً لا يقل عن دور الرجل في معركة التحرير. وحذرت من المخاطر المحدقة بالمرأة، حيث نص الميثاق على أن الغربيين - الذين وصفهم بالأعداء - قد أدركوا دور المرأة، ويسعون إلى تنشئتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام، من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائعهم المندمجين في منظمات صهيونية (ميثاق حماس، 1988).

جاء إدراك حركة حماس لأهمية المرأة نتيجة للدور البارز الذي لعبه العنصر النسائي في زيادة انتشارها، لكن هذا الدور تجسد - في البدايات - في المجالين الدعوي والاجتماعي. ولقد وجهت العديد من الانتقادات لميثاق حركة حماس حول نظرتها للمرأة الفلسطينية. واتهمها خصومها بأنها اقتصرت دور المرأة في معركة التحرير على المرأة المسلمة فقط؛ وتجاهلت المرأة غير المسلمة، والتي هي شريكة في النضال ضد الاحتلال، لكن تطور الفكر السياسي لحركة حماس دفعها إلى إيلاء أهمية أكثر تجاه المرأة. وكانت الانتخابات التشريعية فرصة لتسليط الضوء على دور المرأة،

حيث أعلنت حركة حماس في بيان حملتها الانتخابية أنها تسعى إلى أن يكون للمرأة دور في المجلس التشريعي، وفي سن التشريعات التي تحمي حقوقها، إضافة إلى مقاومة تهميش دورها أو تسطيحه.

وبناء عليه، تم انتخاب ست سيدات من مرشحات. وحصلت المرأة في حكومة حماس على مقعد واحد شغلته وزيرة شؤون المرأة، بيد أن الوصول إلى المناصب القيادية داخل حركة حماس محدود. وعزت ذلك هدى نعيم⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 10، 2019) إلى طبيعة الواقع الأمني، وطريقة عقد اجتماعات المكتب السياسي، واللتين حالتا دون مشاركة المرأة في المكتب السياسي، لكن يوجد مكتب إداري للحركة النسائية وهو يوازي المكتب السياسي، علاوة على أن مجلس الشورى يضم عدداً من السيدات.

كما ركزت الوثيقة على أهمية دور المرأة، ورغم أنها لم تدرج نصاً صريحاً يقضي بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات والمواطنة، إلا أن خطابها غلب عليه الطابع الوطني على حساب الطابع الإسلامي، حيث جاء في المادة الرابعة والثلاثين أن دور المرأة الفلسطينية أساس في بناء الحاضر والمستقبل، كما كان دائماً في صناعة التاريخ الفلسطيني، وهو دور محوري في مشروع المقاومة والتحرير، وبناء النظام السياسي (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017). ولقد استبدلت حركة حماس مفهوم المرأة المسلمة بالمرأة الفلسطينية، وبذلك تكون قد استدركت الخطأ الذي وقعت به، من خلال التمييز بين نساء فلسطين.

إضافة إلى ما تقدم، يرى الكثيرون أن حركة حماس سعت - على نحو تدريجي - إلى بناء المجتمع الإسلامي، من خلال سن أو تعديل القوانين التشريعية، مثل: تقديم مسودة مشروع قانون العقوبات، القاضي بقطع يد السارق وجلد الزاني، والتحكم في سلوكيات المجتمع، لكنها واجهت العديد من الانتقادات - من قبل أهالي قطاع غزة، ومراكز حقوق الإنسان، ومن قبل الغرب على حد سواء - ولا سيما فيما يتعلق بأمور تتعلق بحرية الرأي والتعبير، والاعتقالات، والتعذيب، حيث أكدت منظمة العفو الدولية أنه "يتوجب على حماس أن تفرج فوراً عن أي شخص محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، والتحقيق العاجل في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة للمحتجزين على أيدي قوات الأمن" (AMNESTY INTERNATIONAL, 2017). كما اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش حركة حماس بانتهاك حقوق الإنسان. وطالبت "الاتحاد الأوروبي والولايات

(1) هدى نعيم: عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح.

المتحدة والحكومات الأخرى، التي تقدّم دعماً للسلطة الفلسطينية وحماس، تعليق مساعداتها للوحدات والأجهزة الضالعة في الاعتقال التعسفي والتعذيب على نطاق واسع، إلى أن تردع السلطات هذه الممارسات، وتحاسب المسؤولين عنها" (HUMAN RIGHTS WATCH, 2018).

رفضت حركة حماس هذه الاتهامات، وأكد إياد البزم⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 11، 2019) أن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش يفتقر للدقة والموضوعية، وأنه مجافٍ للواقع الموجود في قطاع غزة. وقال البزم: إن الوزارة قدمت مذكرة لكل النقاط التي طلبت المنظمة توضيحاً حولها، وأبدت استعدادها لاستقبال فريق من قبل المنظمة لزيارة جميع مراكز التوقيف والاحتجاز والسجون.

علاوة على ما تقدم، واجهت حركة حماس انتقادات حول قضايا تتعلق بالمرأة، مثل: فرض الزي الشرعي، والحجاب والجلباب، على المحاميات والطالبات، وحظر استخدام الدراجات النارية على النساء، ومنع المرأة من تدخين النرجيلة. وتمّ توجيه الاتهامات لها بأنها تسعى إلى فرض النظام الإسلامي في قطاع غزة، حيث زعم (McCarthy, 2009) أنها تحاول أسلمة قطاع غزة الذي أصبح أكثر محافظة- على نحو ملحوظ- خلال العقد الماضي. وعزا ذلك إلى النفوذ المتنامي للحركات الإسلامية، مثل: حركة حماس وغيرها التي تتمتع بآراء أكثر تطرفاً.

رفضت حركة حماس الاتهامات، وأكد إسماعيل رضوان⁽²⁾ (مقابلة خاصة، آذار 13، 2019) أن هذه السلوكيات هي مجرد قرارات فردية من بعض الشخصيات، وليست قرارات تم إصدارها من قبل حماس كحكومة أو كحركة. وبالتالي، لا يمكن محاكمة حماس؛ لأنه ليس من منهجها إجبار الناس، فلا إكراه في الدين. وقال رضوان: إن حركة حماس تعاملت بحكمة مع التيارات السلفية التي طالبت بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وعملت على احتوائها فكرياً، كذلك تصدت لأي فكر منحرف أو متطرف، فحركة حماس تؤمن بالوسطية والاعتدال.

ومن الملاحظ من خلال متابعة سلوك حركة حماس تجاه مثل هذه الاتهامات ضد حقوق الإنسان أنها تحرص على عدم إصدار تعقيبات وتصريحات رسمية، وتراهن على تجاوز هذه القضايا الخلافية بمرور الزمن.

(1) إياد البزم: المتحدث باسم وزارة الداخلية.

(2) إسماعيل رضوان: القيادي في حركة حماس ووزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة حماس.

2.6.3.1.4. خطاب حركة حماس تجاه الأقليات:

تجلت رؤية حركة حماس للأقليات، في كل من الميثاق والوثيقة، من خلال التأكيد على أنها حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، حيث نص الميثاق على التالي:

في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية، في أمن وأمان. ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام. وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، وأن الإسلام يعطي كل ذي حق حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، وأن حركة حماس لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان (ميثاق حماس، 1988).

وهذا ما أكدته خطاب الوثيقة، ولكن بدون الإشارة إلى أن الأمن والأمان لا يتوافران إلا في ظل الإسلام، حيث نصت على التالي:

في ظل الإسلام يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان. وحركة حماس تؤمن بأن رسالة الإسلام جاءت بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة، وتحريم الظلم بأشكاله كافة، وتجريم الظالم مهما كان دينه أو عرقه أو جنسه أو جنسيته؛ وأن الإسلام ضد جميع أشكال التطرف والتعصب الديني والعنصري والطائفي (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

ولقد سعت حركة حماس إلى أن يكون سلوكها تجاه المسيحيين مطابقاً - قولاً وفعلاً - لما نص عليه كل من ميثاقها ووثيقتها، إلا أن أحداثاً وقعت خارج سيطرتها، بعد ظهور الجماعات السلفية المتشددة التي استهدفت بعضاً من المؤسسات المسيحية بالتفجير والحرق، حيث قتل اثنان بين عامي (2007-2009) بسبب حادثة سرقة، وخلافات دينية (بلوشة، 2013).

علاوة على ذلك، شهدت العلاقة بين حركة حماس والجهات الكنسية في قطاع غزة خلافات عندما وجهت الكنيسة الأرثوذكسية اتهامات إلى "هيئة علماء المسلمين" بإجبار عدد من المسيحيين على اعتناق الديانة الإسلامية عام (2012). وأعرب رئيس أساقفة الروم الأرثوذكس المطران ألكسيوس لوسائل الإعلام خلال تظاهرة لمئات المسيحيين احتجاجاً على الحادثة، أن المسيحيين قلقون جداً. ونفى عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس ورئيس رابطة علماء فلسطين سالم سلامة، الذي تم اتهامه من قبل المسيحيين - في تصريحات إعلامية - إجبار أي مسيحي على التحول إلى الإسلام (الكاشف، 2012).

رفضت حركة حماس رفضاً مطلقاً أي اتهامات لتمييز المسيحيين عن سائر الشعب الفلسطيني. وأكد إسماعيل رضوان (مقابلة خاصة، آذار 13، 2019) في معرض حديثه عن العلاقة الجيدة مع المسيحيين أن حرية الاعتقاد مكفولة للجميع، وأن حالات اعتناق الإسلام هي بمحض إرادة الشخص. وحركة حماس كحركة إسلامية وسطية تؤمن بالشراسة. ولقد تضمنت قائمتها في الانتخابات التشريعية مرشحاً مسيحياً، وشملت حكومتها وزيراً مسيحياً.

وتقوم العلاقة بين حركة حماس والمسيحيين على الاحترام المتبادل، وتبادل الزيارات، بحيث تحرص على تقديم التهنية في الأعياد المسيحية، مع تأكيدها أن تظل الوحدة الوطنية عنواناً للعلاقات الوطنية، للعمل على تحرير الأرض والمقدسات الإسلامية والمسيحية من رجس الاحتلال (موقع حماس، 2014). ولقد حبيبت في بيان لها الموقف الوطني المسيحي الراض للبطريك ثيوفيلوس المتورط في صفقات بيع أوقاف للكنيسة الأرثوذكسية في القدس أو تأجيرها، ودعت الكنيسة الأرثوذكسية لعزله فوراً (موقع حركة حماس الرسمي، 2018).

علاوة على ما تقدم، سعت حركة حماس إلى توطيد علاقاتها مع المسيحيين ليس في الداخل الفلسطيني وحسب، وإنما أيضاً خارج فلسطين، حيث التقى ممثلها مع البابا شنودة- بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية- وسلمه رسالة من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حياً فيها مواقف البابا شنودة ووصفه بالزعيم الديني والرمز الوطني صاحب المواقف الشجاعة على امتداد الساحة العربية (موقع حركة حماس، 1997).

تعتقد الباحثة أن الخطاب الطائفي يغيب عن المشهد الفلسطيني، إلا في حالات نادرة جداً، فالمسيحيون والمسلمون الفلسطينيون يعيشون حالة تعايش سلمي. ولقد كان خطاب حركة حماس تجاه المسيحيين إيجابياً على مدار سنوات حكمها لقطاع غزة.

كما ويتضح- من خلال مقارنة موقف حركة حماس من الأقليات- أن المضمون واحد بعيداً، فالتغيير تجسد في الصياغة والأسلوب، حيث إن سطوة وهيمنة النصوص والتشكيلات الدينية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، قد غُيبت من الوثيقة- على نحو تام- وتم استبدالها بمصطلحات سياسية قانونية، وحلت محلها مفاهيم الوطنية والإنسانية، التي استندت إلى تشكيلات سياسية وقانونية في رؤيتها للديانات الأخرى. إضافة إلى استخدام تعبير "الشعب الفلسطيني" بدلاً من "المجتمع المسلم"، و"المرأة الفلسطينية" عوضاً من "المرأة المسلمة". لكن هناك من يرى أن تعريف حركة حماس لشعب فلسطين شابه بعض الغموض، فلقد نصت الوثيقة تحت عنوان "شعب فلسطين" في المواد (6/4):

الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتى سنة (1947)، سواء من أُخرج منها أم من بقي فيها؛ وكلّ مَنْ ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني. الشعب الفلسطيني شعبٌ واحد، بكل أبنائه في الداخل والخارج، وبكل مكوناته الدينية والثقافية والسياسية (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، 2017).

ويتبدى الغموض من وجهة نظر أبو بكر (2017) في أن الدولة الفلسطينية التي تسعى لها حماس على كامل أرض فلسطين تشمل على الأقل (المواطنين العرب) من اليهود الذين كانوا يتواجدون في فلسطين قبل 1947، باعتباره وجوداً لا يرتبط بالمشروع الصهيوني.

تعتقد الباحثة أن وثيقة حركة حماس تنتقل بالخطاب- على نحو كبير- من الخطاب الديني والأيديولوجي إلى الخطاب السياسي، في محاولة منها لتطوير وتجديد فكرها وخطابها، لكن مع حفاظها على ثوابتها. فالميثاق جسد حركة حماس المعارضة، ابنة الإخوان المسلمين، التي تقارع الأيديولوجية الصهيونية المبنية- أيضاً- على مصطلحات ذات مرجعية دينية. فيما قدمت الوثيقة حركة حماس في الحكم، بصفاتها حركة تحررية وطنية إسلامية وسطية، لا تخشى التغيير، وتتعامل مع مقتضيات الواقع ببراعماتية. فسعت إلى تبني خطاب يميل إلى الواقعية والاعتدال. وأفسحت المجال للحيز السياسي، وغيببت الأيديولوجي والديني؛ للتخفيف من الضغوط المحلية، والإقليمية، وإنهاء العزلة الدولية.

تعتقد الباحثة- أيضاً- أن خطاب حركة حماس شمل إقامة الدولة الفلسطينية، كحل مرحلي، منذ تسعينيات القرن الماضي، كمجرد إجراء سياسي؛ لفتح الأبواب أمام علاقاتها الإقليمية والدولية. أما إدراج موافقتها على إقامة الدولة في وثيقتها فلقد أصبح مبدأً سياسياً، مع الإشارة إلى أن الموافقة على إقامة الدولة جاءت على "خطوط" وليس إلى "حدود" (1967)، ما يعني أنها خطوط هدنة، وليست حدوداً نهائية، خاصة أن مصطلح "خطوط" يستخدم في حالات المعارك والهدن، وهي حالة غير ثابتة، وقابلة للتغيير. كما جاء هذا الموقف مقيداً بعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، وبشرط عودة اللاجئين والنازحين.

تعتقد الباحثة أن حركة حماس قدمت مرونة وواقعية سياسية في مفهومها لإقامة الدولة الفلسطينية، مع حفاظها على الثوابت- على نحو خاص- فيما يتفق مع المواثيق الدولية. فالموافقة على الدولة، مع عدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، هو حق يكفله القانون الدولي، الذي لا يشترط الاعتراف بشرعية الدول لتبادل العلاقات فيما بينها، وفي هذه الحال يكون الاعتراف بـ"إسرائيل" ضمناً، وليس قانونياً. أما المقاومة فهي ثابت لا يتغير في فكر حركة حماس، وإن كانت قد أبدت مرونة تجاه تنوع آليات النضال.

تعتقد الباحثة - أيضاً - أنه رغم تعدد القضايا التي تتسم بالغموض في الوثيقة، وفي مقدمتها: فكرة الدولة وطبيعتها، وهل اليهود مواطنون فيها؟ وماهية الآلية لتحرير فلسطين؟ وهل القدس الغربية أم الشرقية هي العاصمة استناداً إلى ثابت حركة حماس في تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، مقروناً بموافقتها على إقامة الدولة إلا أن خطاب حركة حماس تطور ونضج سياسياً؛ لسد الذرائع أمام خصومها في الداخل، وفي الإقليم، وعلى المستوى الدولي - على نحو خاص - للخروج من دائرة الاستهداف الغربي بإدراجها في قائمة "الإرهاب". وتعتقد الباحثة أن حركة حماس لم تجب على هذه الأسئلة بوضوح، كخطوة تكتيكية منها؛ تستطيع من خلالها - لاحقاً - المناورة على الصعد كافة.

2.4 مواقف الغرب من الميثاق والوثيقة

1.2.4.1 مواقف الغرب من الميثاق:

رفضت الدول الغربية، ومراكز الأبحاث فيها وإعلامها - على حد سواء - ميثاق حركة حماس. ولم يروا فيه غير وثيقة تحمل التصور الإسلامي الراديكالي المناوئ للغرب و"إسرائيل". ولقد تمت مهاجمتها وإدانتها بناء على ميثاقها التأسيسي، للأسباب التالية:

الميثاق يتضمن معاداة "السامية" والغرب، من وجهة نظر إسلامية. ويؤكد على أيديولوجية حركة حماس الالتزام بتدمير دولة "إسرائيل"، من خلال حرب مقدسة طويلة الأجل (الجهاد). ويستخدم الميثاق أساطير مأخوذة من معاداة "السامية" الأوروبية والإسلامية الكلاسيكية ضد "السامية"، حيث يتم إضفاء الشرعية على الحرب المقدسة الشاملة (الجهاد) ضد الشعب اليهودي، من خلال تقديم اليهود على نحو سلبي، وتشويههم على أنهم يريدون الاستيلاء ليس على الشرق الأوسط فقط، ولكن - أيضاً - على بقية العالم. إن أحد أكثر مظاهر الجهاد دموية هو "الإرهاب" الانتحاري، الذي تم تطويره من قبل حركة حماس. علاوة على ذلك، تم استخدام معاداة "السامية" الشريرة العلنية ذات الأصول الأوروبية الإسلامية والمسيحية على نطاق واسع في جميع أنحاء الميثاق (Charter, 2006, pp. 3-5)

وثمة من رأى في الميثاق أنه يستند إلى القرآن الكريم لتبرير التوجه الفكري لأيديولوجية حركة حماس "النازية الإرهابية المتطرفة" (Herf, 2014). واعتبر كثيرون أن الميثاق يرفض كلياً السلام الدائم مع "إسرائيل" على أسس دينية وقومية وأيديولوجية؛ لأنه يدعو إلى إنشاء دولة إسلامية، وليس دولة علمانية. ويستخدم لهجة معادية للسامية بشكل لا لبس فيه تستهدف اليهود، وليس "إسرائيل"

(Levitt & Rich, 2017). وتجسدت أيديولوجية حركة حماس عند الكثير من الغربيين، من خلال ميثاقها، على أنه يدعو صراحة إلى القضاء على دولة "إسرائيل"، من خلال قوة السيف، وتصوير اليهود كمصدر لكل الشرور في العالم. وينص الميثاق على أنه يجب السماح بالسلام بين المسلمين والمسيحيين واليهود تحت جناح الإسلام فقط (Herzog, 2006).

2.2.4. مواقف الغرب من الوثيقة:

أثار إصدار حركة حماس لوثيقة السياسات والمبادئ العامة، موجة كبيرة من ردود الأفعال، حيث تباينت المواقف الغربية من الوثيقة الجديدة، الرسمية منها، أو ما تناوله الإعلام الغربي. وراوحت هذه المواقف بين الرفض، وعدم المبالاة، والمعارضة، والتشكيك، واستعراض الأسباب الكامنة وراء إصدار الوثيقة. ولكن قبل الخوض بالتفصيل في المواقف الغربية، تستعرض الباحثة باختصار موقف السلطة الفلسطينية، ورد الفعل "الإسرائيلي".

لم يجد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أي جديد في الوثيقة، واعتبرها مليئة بالتناقضات، وأكد أنها ليست واضحة أو صريحة، وأنه لن يتم النظر لها بجدية من قبل السلطة الفلسطينية أو من جانب المجتمع الدولي (آر تي العربية، 2017).

أما الرد "الإسرائيلي" فتمثل في اتهام رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو لحركة حماس بالكذب، حيث قام بتمزيق الوثيقة، وألقاها في سلة المهملات في مقطع فيديو مصور، وقال: تنص وثيقة حماس على أن ليس لـ"إسرائيل" أي حق بالوجود، وأن الحل هو زوال "إسرائيل". لماذا تقول حماس إن هناك إجماعاً على إقامة دولة فلسطينية صغرى الآن؟ الهدف هو تدمير "إسرائيل" - لاحقاً. حماس تكذب على العالم. هذه الوثيقة مليئة بالكراهية (موقع يوتيوب، 2017).

وبالرغم من أن ردود الأفعال الغربية تمثلت في تسليط الضوء على إصدار الوثيقة من قبل الإعلام، إلا أنها لم تلقَ اهتماماً من قبل الجهات الرسمية الغربية؛ والسبب في ذلك من وجهة نظر عدنان أبو عامر⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 18، 2019)، هو نتيجة عدم ثبات خطاب حركة حماس السياسي تجاه الغرب، الذي أدرك أنها - من خلال الوثيقة - لعبت على هامش المناورة، ومحاولة الالتفاف على المطالب الدولية، لكن الغرب كان لها بالمرصاد.

(1) عدنان أبو عامر: أستاذ جامعي وباحث سياسي.

عزا بعض قادة حركة حماس عدم تفاعل الموقف الرسمي الغربي مع وثيقتها السياسية إلى عوامل القصور الذاتي، وأشار أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن هناك عدداً من الأسباب تتمثل في التالي:

1- إحدى الإشكاليات التي واجهتها في تسويق وثيقتها السياسية في الساحة الدولية أنها جاءت متأخرة عن سياق تطور فكرها وخطابها، حيث كان الأجدر بها أن تصدر الوثيقة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية.

2- من أبرز الصعوبات التي واجهتها في تسويق الوثيقة هو ضعف الحضور والقدرة الإعلامية لحركة حماس في الساحة الغربية، وعدم القدرة على الوصول إلى دوائر صنع القرار، والمفاصل المهمة في صناعة السياسات الغربية تجاه القضية الفلسطينية.

3- عدم تقديمها النموذج الديمقراطي، فلقد عملت على استنساخ تجربة فتح في مشهد الحكم والسياسة.

فيما رأى غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أن الإشكاليات التي واجهت حركة حماس في تسويق وثيقتها السياسية في الساحة الدولية تتمثل في الآتي:

1- جاءت الوثيقة متأخرة عن سياق الحراك السياسي المتسارع في المنطقة، فضلاً عن انتكاسة الربيع العربي، وصعود أنظمة عربية معادية لحركة حماس.

2- صعود قوى يمينية متطرفة، سواء في البيت الأبيض أو في "إسرائيل" أو في القارة الأوروبية.

3- حالة الانقسام الفلسطيني، حيث اقتصر تعامل المجتمع الدولي مع الرئيس محمود عباس، على أنه الشرعية الوحيدة المعترف بها؛ ما أدى إلى خلق الكثير من العوائق أمام حركة حماس لتمرير رؤيتها السياسية من خلال الوثيقة التي أصدرتها.

وتعتقد الباحثة أن الانقسام الفلسطيني كان نتيجة عدم قدرة حركة حماس في الجمع بين السياسي والعسكري، وبين المقاومة والحكم، وبين المبدئية والبراغماتية؛ فجاءت تجربة حكمها مزدوجة النتائج، تمثلت في الفشل في إدارة الأزمات الداخلية، السياسة والاقتصادية والاجتماعية، التي أرهقت كاهلها وكاهل المواطنين على حد سواء، ولم تستطع تقديم الحياة الكريمة لهم نتيجة الحصار والاعتداءات "الإسرائيلية"، لكنها في المقابل راكمت وتطورت من قدراتها العسكرية. وتعتقد الباحثة -أيضاً- أن عدم الإعلان عن إلغاء أو تعديل الميثاق قد لعب دوراً سلبياً في عدم تفاعل الغرب مع

الوثيقة، لا سيما مع إصرارها على التأكيد أن الوثيقة لا تلغي الميثاق، فحركة حماس لم تطابق بين خطابها وسلوكها، وما يريده الغرب هو ترجمة الأقوال إلى أفعال لا أن تبقى مجرد شعارات.

1.2.2.4. الردود الغربية الرسمية تجاه الوثيقة:

لم يصدر عن الإدارة الأميركية أي تعقيب رسمي علني فيما يتعلق بإصدار حركة حماس للوثيقة الجديدة، لكن نقلت وكالة الأناضول للأنباء، عن مصدر في الخارجية الأميركية قوله: إن موقف بلاده لم يتغير من حركة حماس بعد إصدار وثيقتها السياسية. وبيّن المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته، أن حركة حماس لا تزال مدرجة كمنظمة "إرهابية" (موقع صحيفة القدس، 2017).

من جانبه، أكد الاتحاد الأوروبي أن إصدار الوثيقة الجديدة لحركة حماس لن يغير من موقفه تجاهها، ولكنّ متحدثاً باسمه، لم يُخف، في تصريح لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء شعور الاتحاد الأوروبي بالارتياح لصدور مثل هذه الوثيقة؛ لأنها توفر فرصة متجددة، ومرحب بها للفصائل الفلسطينية، من أجل المشاركة في عملية مصالحة شاملة (وكالة آكي الإيطالية للأنباء، 2017).

فيما تجسد الموقف الروسي من الوثيقة في بيان أصدرته وزارة الخارجية الروسية والذي نص على التالي:

إن عدداً من المبادئ التوجيهية التي تتضمنتها وثيقة حركة حماس الجديدة، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. إن روسيا تتطلع من أن مهمة تحقيق الوحدة الوطنية ستتطلب من حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى اتخاذ المزيد من الخطوات كهذه. إن روسيا عازمة على مواصلة دعمها للفلسطينيين، وتؤيد باستمرار استعادة الوحدة الوطنية على أساس برنامج حركة فتح السياسي، ومبادرة السلام العربية، والتغلب على الخلافات الداخلية الفلسطينية، سيهيئ الظروف اللازمة للحل العادل للصراع "الإسرائيلي" - الفلسطيني، عن طريق التفاوض وتحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة له (آر تي العربية، 2017).

2.2.2.4. مواقف عدد من البرلمانات الأوروبية:

دفعت وثيقة حركة حماس الجديدة العديد من البرلمانيين الأوروبيين إلى الإشادة بها، واعتبارها خطوة جدية. ورحبت حركة حماس بموقف رئيس لجنة العلاقات البرلمانية الأوروبية مع فلسطين، نيوكليس سيلكيوتيسان، والذي أكد أن التغيير في موقف حركة حماس يساعد على العمل لرفع

الحصار، وأن الوثيقة بمثابة تحول هام، ونطمح أن يساعد ذلك في التوصل إلى وحدة وطنية بين الفلسطينيين من ناحية، وبلوغ حل الدولتين المنشود من ناحية ثانية (موقع حركة حماس، 2017).

كما رحّب- أيضاً- البرلمان البريطاني عن حزب العمال المعارض كالفن هوبكنز بالوثيقة السياسية الجديدة. وأعرب عن أمله في أن تعبّر عن تغيير حقيقي وصادق في مواقف حركة حماس، وعن قبول بأن تكون حدود الدولة الفلسطينية ضمن أراضي (1967). من جهته، قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس اللوردات ديفيد هويل: إن وثيقة حركة حماس ترسل مؤشرات إيجابية لحدوث تغيير في مواقفها، مطالباً الجانب "الإسرائيلي" بالذهاب نحو إجراء مفاوضات مباشرة، وتعاون وثيق معها (الجزيرة نت، 2017).

وعلى النقيض، شكك بعض البرلمانيين الأوروبيين بالوثيقة، حيث نقلت صحيفة غارديان البريطانية عن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني إد رويس قوله: إلى أن تعترف حركة حماس بحق "إسرائيل" في الوجود، فإن كلماتها لا معنى لها. حركة حماس تبقى منظمة "إرهابية" طالما أنها تواصل شن هجمات صاروخية ضد المدنيين "الإسرائيليين"، وتستمر في الحرب بالوكالة عن إيران، وتشارك في أعمال أخرى تهدد الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" (Wintour, 2017).

3.2.2.4. الوثيقة في الإعلام الغربي:

أولى الإعلام الغربي- ولا سيما كبريات الصحف- اهتماماً بالوثيقة، وبالرغم من أن تناول الوثيقة تنوع وتعدد وفقاً للإعلام الغربي، إلا أن أكثر القضايا التي أبرزها هي: الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على حدود (1967)، وتقليص الخطاب حول معاداة "السامية"، والتدمير الكامل لـ"إسرائيل"، مع التركيز على عدم الاعتراف بها، علاوة على ابتعادها عن الإخوان المسلمين، بهدف التقرب من الغرب ومحيطها الإقليمي.

وتحت عنوان "حماس تقدم ميثاقاً جديداً، يقبل فلسطين على أساس حدود 1967"، وصف (Wintour, 2017) موافقة حركة حماس على قيام دولة فلسطينية بأنها أكبر تنازل، وقال:

ضمنياً، تقبل الوثيقة أنه سيكون هناك كيان دولة آخر خارج هذه الحدود، حتى لو أنها لم تذكر "إسرائيل". إن الوثيقة الجديدة تخفف موقفها من "إسرائيل"، فالحركة الإسلامية لا تسعى إلى الحرب مع الشعب اليهودي، بل مع الصهيونية التي أدت إلى احتلال فلسطين. وتصر الوثيقة الجديدة على أن حركة حماس ليست قوة ثورية تسعى للتدخل في دول أخرى. ولقد تخلت عن

الارتباط بجماعة الإخوان المسلمين، وهذا التزام من المرجح أن يتم الترحيب به من قبل دول أخرى، مثل: مصر.

أما صحيفة نيويورك تايمز، فنشرت مقالاً لوالش (Walsh, 2017) أشار فيه إلى أن خالد مشعل يسعى من خلال الوثيقة إلى سحب حركة حماس من عزلتها، وذلك من خلال تقديم وجه أكثر وداً للعالم. وتحت عنوان "قائد حماس يلعب دوراً نهائياً: محاولة الارتقاء بحالة المجموعة المنبوذة"، أكد والش:

أن جزءاً كبيراً من الوثيقة عمل على شطب اللغة المعادية للسامية في ميثاق حركة حماس. لقد استقبلت الدول الغربية الوثيقة بهدوء، وهو انعكاس لحقيقة أن حركة حماس فشلت في الانحناء لأي من العوامل التي تسببت في وصفها بأنها منظمة "إرهابية"، لكنها تتصل رسمياً من الميثاق القديم. إن حركة حماس عملت على إعادة صياغة نفسها كحركة تحرر وطني، بدلاً من أن تكون جزءاً من صراع إسلامي أوسع. يبدو أن حركة حماس تبتعد عن جماعة الإخوان المسلمين، والذي غاب ذكره في نص الوثيقة.

فيما رأى ماكلنتير (McIntyre, 2017) في وثيقة حركة حماس أنها محاولة للتوجه نحو الاعتدال، وأن الحركة "الإرهابية" تتخلى عن دعوتها إلى تدمير "إسرائيل"، وتتأى بنفسها عن الإخوان المسلمين؛ لإعادة تشكيل نفسها باعتبارها أكثر اعتدالاً. يبدو أن الهدف هو تحسين العلاقات مع الغرب، ودول الخليج العربية، ومصر التي تصف جماعة الإخوان بأنها منظمة "إرهابية".

علاوة على ذلك، خرجت بعض الأصوات الغربية التي تنتقد سياسة الغرب تجاه حركة حماس، فمن وجهة نظر هيلم (Helm, 2017) فإن حركة حماس قطعت شوطاً طويلاً نحو تلبية المطالب الدولية. وإذا كان الغرب مهتماً بالسلام، فيجب عليه البدء في التحدث إلى حركة حماس، ودفعها إلى الاعتدال أكثر، وبغير ذلك لن يكون لديها أي حافز لتقديم المزيد. فيما أكد هيرست (Hearst, 2017) أن الإنجاز الرئيسي لهذه الوثيقة هو إعادة تعريف العدو التي يمكن لها أن تفتح الطريق للمحادثات وللسلام، ولكنها تحتاج إلى رؤية واضحة للمضي قدماً. إنها بالتأكيد خطوة جريئة. بينما أشار لوفات (Lovatt, 2017) إلى ما يلي:

إن رد الفعل السلبي، من جانب المجتمع الدولي، سيقوض المعتدلين الحمساويين الذين طالبوا بإدراج لغة أكثر تقدمية، ويبرئ المتشددین الذين طالما جادلوا بأن المواجهة المسلحة هي وحدها القادرة على إحداث التغيير. لذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن

يكونوا مستعدين لصياغة سياستهم المستقلة بغض النظر عن الرسائل القادمة من إدارة ترامب. ولا بد من الحفاظ على مطلب نبذ حركة حماس للعنف كشرط للمشاركة الدولية، لكن الشروط الأخرى، مثل: الاعتراف بـ"إسرائيل"، والالتزام بالاتفاقيات السابقة يجب إسقاطها؛ لأن سياسة الاحتواء الحالية لحركة حماس التي تتبعها اللجنة الرباعية الدولية، تقوض بشدة مثل هذه الاحتمالات.

في المقابل، خرجت أصوات ضد الوثيقة الجديدة، حيث انتقدها ماي (May, 2017)، ونشر مقالاً حمل عنوان "خداع العديد من الناس معظم الوقت، حماس والإخوان المسلمين وقطر كلها جيدة للغاية في ذلك"، حيث يصر على أن حركة حماس لاتزال حركة "إرهابية" حتى بعد إصدار الوثيقة. وساق عدة أسباب تمثلت في التالي:

لا تتكر حركة حماس "الإرهاب"، الذي وصفته بأنه مقاومة، فهي تعتبر كل الوسائل والأساليب، مثل: التفجيرات الانتحارية مضمونة بالقوانين الإلهية والقوانين الدولية. تستبعد وثيقة حماس الجديدة التعايش السلمي مع العدو الذي تُطلق عليه- أيضاً- المشروع الصهيوني. وتتصور التحرير الكامل لفلسطين، من النهر إلى البحر، ما يعني كل شبر من "إسرائيل". في الوثيقة، تقول حركة حماس: إنها مستعدة لقبول قيام دولة فلسطينية مؤقتة في خطوط (1967)، لكنها لا تقول إنها على استعداد لقبول "إسرائيل" خارج هذه الخطوط.

أما لجنة الشؤون العامة الأميركية-الإسرائيلية فطالبت كلاً من الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي بالاستمرار في عزل حركة حماس ومعاقبتها. ورأت في الوثيقة أنها تحدد استراتيجية الجماعة "الإرهابية" ورؤيتها، وأنها مجرد تعديل تجميلي وليست إلغاء أو استبدالاً للميثاق المعادي للسامية. فالوثيقة لا تزال تطالب بجميع الأراضي "الإسرائيلية"، ولا تغيّر التزام المجموعة بـ"الإرهاب"، وتدمير "إسرائيل" (AIPAC, 2017).

واعتبر ليفيت وريتش (Levitt & Rich, 2017) أن وثيقة حركة حماس تتضمن خطاباً وصفاه بالأكثر مرونة من قبل حركة حماس، وخلصا في دراسة حملت عنوان "خطاب حماس يعطي انطباعات خاطئة عن الأنشطة العسكرية" إلى التالي:

الوثيقة لا تحل محل الميثاق السابق على الرغم من لغتها الجديدة. تحاول حركة حماس تغيير نفسها، وتخضع إلى عملية تحول. فالوثيقة تتأى بحركة حماس عن جماعة الإخوان المسلمين، وإن الهدف خلف ما يُدعى باعتدال حركة حماس يعود إلى توسيع نطاقها الدولي في الوقت

الذي تواجه فيه تحديات متعددة، بما فيها الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، وتوتر العلاقات مع مصر. وبغض النظر عن خطاب الوثيقة التي تقر نوعاً ما الاعتراف بخطوط (1967) كأساس للتوصل إلى اتفاق مع "إسرائيل"، إلا أن أنها أعادت تكريس المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين بالكامل. إن أنشطة حركة حماس العسكرية تشير بوضوح إلى استمرار تشدد الجماعة، فهي تواصل تهريب الأسلحة والمال؛ استعداداً لشن هجمات عنيفة على "إسرائيل". حماس لا تغتبر جلداء، ويتوجب على المجتمع الدولي ألا يحكم عليها من خلال أي اعتدال تبديه في خطابها، وإنما من خلال سلوكها على أرض الواقع.

إضافة إلى ما تقدم، علقت الصحف الألمانية على الوثيقة بقولها: إن حركة حماس عدلت ميثاقها لتجاوز بؤسها الذاتي. ورجحت التحليلات ألا تنتهي العزلة الدولية المفروضة على حركة حماس في وقت قريب. ورأت صحيفة "زودويتشه تسايتونج" أن حركة حماس الآن رهينة الدعم من الخارج، وأن هذا يتطلب انفتاحاً، لكنه لا يغير شيئاً في أنها تبقى عدواً خطيراً بالنسبة إلى "إسرائيل" (دي دبليو العربية، 2017). فيما اعتبرت صحيفة "تاغستسايتونج" أنه يجب التعامل مع حركة حماس بإيجابية. وقالت: إن حركة حماس تزيل بالميثاق المعدل عقبات أيديولوجية أمام التوافق الفلسطيني الداخلي، وإن البراغماتيين في صفوف الإسلاميين في قطاع غزة يكسبون قوة التأثير، وإنه يتوجب على الرئيس الفلسطيني محمود عباس اعتبارهم شركاء (دي دبليو العربية، 2017).

3.4 الخاتمة

يمكن القول: إن حركة حماس سعت - من خلال إصدار الوثيقة - إلى تكيف حضورها مع الواقع الجديد؛ وإبداء مرونة سياسية؛ فخرجت بورقة سياسية تمثل "القول الفصل" الذي ترسم من خلاله آفاق رؤياها الوطنية وعلاقاتها مع الغرب والمجتمع الدولي؛ للحصول على القبول الإقليمي والدولي؛ ودفع تهمة "الإرهاب" عنها، حيث هيمنت التشكيلات السياسية والقانونية على باقي التشكيلات الخطابية، ورغم ذلك لم تجد الوثيقة القبول عند الغرب، الذي بقي مصراً على تنفيذ شروط اللجنة الرباعية الدولية، رغم خروج بعض المواقف والأصوات الرسمية والإعلامية التي نادى بضرورة الانفتاح على حركة حماس واحتوائها بعد تغيير خطابها وابتعادها عن الخطاب الديني والأيديولوجي في الميثاق، غير أن ذلك لم يرتق إلى مستوى التأثير في دوائر صنع القرار الغربية.

تمثل الوثيقة السياسية عصارة النقاشات والجدل الذي دار في أروقة حركة حماس على مدى سنوات. وخرجت من رحم قوالب أيولوجية وسياسية، رسمت ملامحها، بعد أن جعلها الميثاق عرضة- في كثير من الأحيان- للانتقاد من قبل جهات تتبنى الفكر الليبرالي والديمقراطي. ومن الملاحظ أن جزءاً ليس باليسير من الوثيقة تمحور حول رؤية حركة حماس تجاه العديد من القضايا ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع الدولي، لكنها لم تستقطب المجتمع الدولي على حساب مواقفها الرئيسية، وإن كانت قد نجحت في إعادة تدويرها وتغليفها بغلاف سياسي مرن. فالوثيقة تتضمن العديد من القضايا التي يمكن أن تغري المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي، وتجعله أكثر تفهماً وانفتاحاً على حركة حماس والتعامل معها، مثل: عدم ذكر الإخوان المسلمين، وتأكيداً أن صراعها ليس مع اليهود، والموافقة على إقامة دولة فلسطينية. في المقابل، شكّل كل من ثبات موقف حركة حماس رفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتأكيد على تمسكها بخيار المقاومة، وتحرير فلسطين التاريخية عواملاً سلبية دفعت الغرب إلى التشبث أكثر بمواقفه واشتراطاته، وبقائه على نفس المسافة منها في دائرة العزل السياسي، لكن ذلك لا يعني التسليم بالأمر الواقع، وهو ما يتطلب- من وجهة نظر الباحثة- دبلوماسية ناعمة نشطة رسمية وشعبية من قبل حركة حماس من أجل تسويق وثيقتها السياسية.

الفصل الخامس

رؤية استشرافية لعلاقة حركة حماس مع الغرب في ظل التحديات القائمة

يتناول الفصل الخامس مستقبل حركة حماس في ضوء علاقاتها مع الغرب، انطلاقاً من الواقع السياسي الصعب الذي تمر به. ولقد قسمت الباحثة الفصل إلى مبحثين: يتناول الأول المصاعب والتحديات التي تواجه حركة حماس في علاقاتها مع الغرب، ومحاولاتها للتأثير عليه، وفك الحصار.

بينما يستشرف المبحث الثاني مستقبل علاقة حركة حماس مع الغرب، في ضوء التطور الذي شهده خطابها السياسي والإعلامي، وذلك من خلال استعراض سيناريوهات مستقبل العلاقة بينهما في ظل إصرارها على رفض شروط اللجنة الرباعية الدولية، وتصديها لصفقة القرن الأميركية.

1.5 المصاعب والتحديات التي تواجه حركة حماس في علاقاتها مع الغرب

تعرضت حركة حماس لحصار سياسي ومالي من قبل الغرب لأكثر من اثنتي عشر سنة. وواجهت تحديات جمّة دفعتها إلى ملائمة الواقع السياسي، من خلال محاولاتها تجديد فكرها وخطابها وسلوكها، وبلورة مواقف سياسية تحافظ فيها على مصالحها وثوابتها وأهدافها الاستراتيجية، التي تجلت - على نحو واضح - في وثيقة المبادئ والسياسات العامة (2017) على أمل أن تحدث تغييراً نسبياً في نظرة المجتمع الدولي تجاهها، واختراق جدار الممانعة الدولية؛ إلا أن الغرب تشبث بمواقفه، ورفض فتح الأبواب في وجه حركة حماس التي لا تزال تواجه تحديات داخلية وخارجية.

تتجسد التحديات الداخلية التي تواجه حركة حماس في الانقسام الفلسطيني. فبعد أن شكّل كل من فوزها في الانتخابات بطريقة ديمقراطية، والتطور الذي شهده خطابها وسلوكها، والتعامل بواقعية تجاه العديد من القضايا السياسية عوامل مهمة في تغيير نظرة بعض الدول الأوروبية، التي انفتحت على حركة حماس، بيد أن سيطرتها على قطاع غزة بقوة السلاح أثرت على نظرة الغرب لها.

1.1.5. الانقسام الفلسطيني:

شهدت المرحلة التي تلت فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية صراع الصلاحيات بين حركتي فتح وحماس، انتهى إلى الاقتتال الداخلي، ومن ثم سيطرة حركة حماس السياسية والعسكرية على قطاع غزة في (14 حزيران/ يونيو 2007). وأصبح الانقسام الجيو- سياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية أمراً واقعاً؛ ما أوجد- أيضاً- أزمة لحركة حماس، تجسدت في مواقف الغرب منها، حيث اعتبرت الدول الغربية أن سيطرتها على قطاع غزة عنفاً غير مبرر، وانقلاباً على السلطة الفلسطينية، واستلاباً للحكم بطريقة غير شرعية. وأشار غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) إلى أن وسائل الإعلام الغربية باتت تقارن بين حركة حماس والمنظمات المتطرفة، مثل: القاعدة وطالبان؛ ما أثر على صورة حركة حماس الوطنية أمام الغرب الذي يطالب بإنهاء الانقسام، وعودة السلطة إلى قطاع غزة، ويرفض التواصل مع حركة حماس.

ولمواجهة هذه الاتهامات، حرصت حركة حماس على تبرير سلوكها في السيطرة على قطاع غزة، فكتب أحمد يوسف مقالاً تحت عنوان "ما الذي تريده حماس" أكد فيه على التالي:

لقد حاول الرئيس محمود عباس استبدال حكومة حماس الفائزة بحكومة خاصة به؛ لإعادة حركة فتح إلى السلطة، وهذا هو الانقلاب الحقيقي. ولم يكن واضحاً للعديد من الناس في الغرب أن الاضطرابات المدنية في قطاع غزة والضفة الغربية قد نشأت بسبب السياسة الأميركية و"الإسرائيلية" المتمثلة في تسليح عناصر من معارضة فتح الذين يريدون مهاجمة حركة حماس وإجبارها على ترك السلطة. كان هدف حركة حماس المعلن عندما فازت في الانتخابات إنهاء الفساد، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والإصلاح، والحكم الرشيد. ترفض حركة حماس محاولات اعتبارها قوة متطرفة وخطرة.

حاولت حركة حماس اطلاع المجتمع الدولي على برنامجها للسلام. لقد التزمت حركة حماس بوقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ثمانية عشر شهراً في محاولة منها لجعل الوضع طبيعياً على الأرض. لكن يبدو أنه لم يتم التطرق لأي من هذه النقاط في التغطية الصحافية.

ولكن لا تزال هناك فرصة لإقامة هدنة طويلة الأجل، بيد أن هذا لن يحدث ما لم يتعامل المجتمع الدولي - على نحو كامل - مع حركة حماس (New York Times, 2007).

وأشار حسين والشوبكي (2014) إلى أن حُكم حركة حماس المنفرد في قطاع غزة قد سهّل المهمة على المجتمع الدولي و"إسرائيل"، وخصومها الداخليين، حيث أنها عانت من تشديد الحصار؛ لكن ذلك لم يسقط حكمها وبقيت متماسكة (ص31).

حاول العديد من العواصم العربية تقديم مبادرات لإنهاء الانقسام بين حركتي حماس وفتح. ودخلت على خط المصالحة الوطنية كل من القاهرة، وصنعاء، والدوحة. وتم توقيع العديد من الاتفاقات، أبرزها: اتفاق القاهرة (2011)، واتفاق الشاطئ (2014)، واتفاق القاهرة (2017). ومع كل محاولة لإنهاء الانقسام كان هناك ترحيب من حركة حماس والرئيس محمود عباس، إضافة إلى اللجنة الرباعية الدولية، التي أكدت مراراً وتكراراً ضرورة إعادة الوحدة بين الفلسطينيين بناء على الشرعية الدولية، والاعتراف الدولي بالسلطة الفلسطينية (موقع الأمم المتحدة، 2008).

أدركت حركة حماس أنها لم تكن على صواب باستئثارها حكم قطاع غزة، حيث اعترف خالد مشعل أنها قد أخطأت عندما استسهلت الانفراد بالحكم، وأنها اكتشفت أنه أمر صعب، وأن نظرية البديل هي نظرية خاطئة، بعد أن اعتقدت أن زمن فتح ولى، وأنه لا بد من ترسيخ مسألة الشراكة والتوافق (مركز الجزيرة للدراسات، 2016). وفي هذا الصدد، حاولت حركة حماس تقديم خطاب مرن تجاه المصالحة الفلسطينية، حيث أكد يحيى السنوار (مقابلة خاصة، أيار 15، 2019) أن حركة حماس لا تريد أن تكون بديلاً عن منظمة التحرير، بل تريدها ممثلاً للفلسطينيين كافة بعد إصلاحها وإعادة بنائها على قاعدة الانتخابات، والتوافق على البرنامج الوطني المشترك. وأكد السنوار أن سلاح المقاومة يجب أن يكون تحت مظلة وطنية جامعة هي منظمة التحرير الفلسطينية.

بيد أن حالة الانقسام لا تزال قائمة، وكل طرف يطالب بتنفيذ شروطه، فالرئيس محمود عباس يشترط تسليم قطاع غزة - على نحو كامل - وأتبع ذلك بجملة إجراءات ضد القطاع، كان من بينها: حسم رواتب موظفي السلطة؛ لزيادة الضغط على حركة حماس، ليعلن في يوم (22 كانون الأول/ديسمبر 2018) أن المحكمة الدستورية الفلسطينية، قررت حل المجلس التشريعي، ودعت إلى إجراء انتخابات برلمانية خلال ستة أشهر. وبناء عليه، شنت حركة حماس هجوماً على الرئيس عباس، واتهمته بإنشاء المحكمة الدستورية لتمرير قراراته التعسفية لهدم النظام السياسي الفلسطيني (موقع حركة حماس، 2018). ولاحقاً، أطلقت العديد من الخطابات للمطالبة بتحقيق المصالحة على قاعدة الشراكة الوطنية والسياسية، وتطبيق الاتفاقات الموقعة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقوم

بالإعداد للانتخابات العامة، وعقد مجلس وطني توحيدي، إضافة إلى الوقف الفوري للعقوبات المفروضة على قطاع غزة (موقع حركة حماس، 2018).

لم تتوقف اشتراطات الرئيس محمود عباس وحركة حماس عند هذا الحد، وإنما تجاوزته إلى شن هجوم من كلا الطرفين. ولقد استنكر الرئيس عباس عدم سماحها بإيقاد شعلة انطلاق حركة فتح في قطاع غزة، وقال: "مر من أمثالهم كثيرون منذ انطلقت الثورة، ونحن نعاني من الجوايس هنا وهناك" (تلفزيون فلسطين، 2018). وجاء استنكار حركة حماس على اتهامات الرئيس عباس شديد اللهجة. واعتبرت أن عباراته أظهرت "كم هو مستعر غاضب حانق غائب عن الوعي والمشهد السياسي والداخلي، فاقد للذاكرة، مضطرب، مختل التوازن، غارق في التفرد، ممعن بالإقصاء والانقسام" (موقع حركة حماس، 2019).

وتأسيساً على ما سبق، تعتقد الباحثة أن التشكيلات الخطابية السياسية طغت على خطاب حركة حماس تجاه المبادرات والجهود المبذولة لرأب الصدع، حيث اتسم الخطاب بالمرونة والمفردات الوطنية، لكن فشل محاولات إنهاء الانقسام، كان يساهم في انتكاسة الخطاب؛ ليرتد إلى التشكيلات الأيديولوجية المتشددة، حيث تشكّل الخطاب بناء على ردود الفعل والمواقف التي تواجه حركة حماس.

2.1.5. العزلة الغربية والحصار والاعتداءات "الإسرائيلية":

واجهت حركة حماس العديد من التحديات الخارجية، تمثلت في العزلة الغربية المفروضة عليها، إضافة إلى الحصار والاعتداءات العسكرية "الإسرائيلية" على قطاع غزة. فعقب فوزها في الانتخابات، فرضت اللجنة الرباعية الدولية شروطها، ورفضت الاعتراف بأي حكومة تشارك فيها حركة حماس. ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أعلنت "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية رفض التعامل معها. أما الاتحاد الأوروبي فقد رحّب بتشكيل الحكومة الجديدة، لكنه ربط تقديم المساعدات بتقويم برنامج الحكومة الجديدة وأفعالها (سعد وابحيص، 2008، ص 66).

أثار وقف الدعم المالي المقدم إلى السلطة الفلسطينية؛ بسبب مشاركة حركة حماس في الحكومة، حفيظة عدد من الغربيين. وتم توجيه انتقادات لوقف التمويل، حيث هاجم المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة - جون دوغارد - الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وكندا لوقف التمويل احتجاجاً على رفض حركة حماس القبول الاعتراف بـ "إسرائيل"، وقال: إن "إسرائيل" تنتهك القانون الدولي، كما يفسره مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وتُفُلت

من دون عقاب. لكن الشعب الفلسطيني يعاقب؛ لأنه انتخب بطريقة ديمقراطية نظاماً غير مقبول بالنسبة لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي (موقع الأمم المتحدة، 2006).

علاوة على ما سبق، بث الاحتلال "الإسرائيلي" دعاية إعلامية، موجهة بالأساس إلى الرأي العام الدولي والمؤسسات المانحة، مفادها أن الأموال التي تأتي إلى سلطة حماس ستجد طريقها إلى مخازن السلاح، وتصنيع المتفجرات التي تملكها؛ ما منع الكثير من الدول الغربية من دفع مستحقاتها؛ خشية اتهامهم بالإسهام في تمويل "الإرهاب" (أبو عامر، 2006، ص284). وقامت "إسرائيل" - أيضاً - بفرض حصار على قطاع غزة، وشن ثلاثة اعتداءات عسكرية على قطاع غزة في الأعوام (2008-2012-2014)؛ لتقيض حكم حركة حماس، متبعة استراتيجيتها جز العشب، من خلال تكرار الهجمات المركزة على المقاومة الفلسطينية؛ لإضعاف قدراتها، وإجهاض جهودها التسليحية، ومن خلال تنفيذ سياسة الردع، وكى الوعي، وأسلوب "عقيدة الضاحية" الذي جسده الدمار الهائل في المنشآت والمنازل - وعلى نحو خاص - استهداف الأبراج السكنية في عدوان عام (2014)، حيث حال الحصار والاعتداءات "الإسرائيلية" دون تنفيذ حركة حماس وعودها للانتخاب الذي أصبح يعاني الأمرين جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

استندت حركة حماس - في تصريحاتها وخطاباتها الرافضة للحصار الغربي و"الإسرائيلي" - إلى مبادئ القانون الدولي والإنساني، حيث أعلنت مراراً وتكراراً أن قطاع غزة يئن تحت الحصار الظالم، ويتعرض لأبشع أنواع العقوبات الجماعية. وأكدت أن صمت بعض الدول التي تؤمن بالحرية وكرامة الإنسان، لهو دليل على تراجع قيم الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع دولة الاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم (موقع حركة حماس، 2016). وكان الخطاب يتردد إلى التشكيلات الأيديولوجية والدينية وفقاً للظروف السياسية. ويتجلى ذلك في الخطاب بعد الاعتداء "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام (2008)، وقرار الأمم المتحدة تشكيل لجنة تقصي حقائق، حيث لم ترحب حكومة حماس ببعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في قطاع غزة فور تشكيلها؛ ظناً منها بأنها لن تكون حيادية، وأنها ستكون منحازة إلى الاحتلال "الإسرائيلي"؛ لأن اليهودي ريتشارد جولدستون سيرأسها، وسينحاز لا محالة للجانب "الإسرائيلي" (حمدان، 2016).

ومما تقدم، يتبين لنا أن حركة حماس عادت إلى خطابها التقليدي الديني بوسمها القاضي بأنه يهودي، وربما جاء الوصف بمثابة تكتيك منها؛ لممارسة نوع من الضغط، ولردع أية محاولة للتلاعب. فحركة حماس - لاحقاً - رحبت باللجنة، وأبدت التعاون والتعاطي معها والاستعداد للرد على أسئلتها واستفساراتها (موقع حركة حماس، 2015). علاوة على ذلك، أدركت أهمية التقرير بعد قرار الرئيس محمود عباس تأجيل التصويت عليه في مجلس حقوق الإنسان، لكن جاء انتقاد

حركة حماس لدعوة القاضي غولدستون لمراجعة تقريره استكاريًا، وطالبته - هذه المرة - بعدم الخلط بين المواقف الشخصية والسياسية. كما دعت الدول المعنية والداعمة للعدالة الدولية والمنظمات الإنسانية والحقوقية كافة إلى التمسك بنتائج التقرير (موقع حركة حماس، 2011).

لم تحقق لجنة تقصي الحقائق الأهداف المرجوة منها، رغم إدانتها للاحتلال "الإسرائيلي"، والتي رحبت بها، إلا أنها طالبت بإعادة صياغة التقرير بما يتضمن جرائم الاحتلال كافة، وإدانتها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وإحالاته إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتوصيف أعمالها العسكرية باعتبارها مقاومة مشروعة ضد الاحتلال وفقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والمعاهدات والمواثيق الدولية (موقع حركة حماس، 2015).

ولعل من نافلة القول إن آثار عدوان "إسرائيل" عام (2014) كانت جسيمة على قطاع غزة، على مختلف الصعد. وجراء الأوضاع الصعبة في القطاع، بدأت التحركات الدولية لرفع الحصار تتفاعل. وسعت الأطراف الفاعلة في ملف قطاع غزة إلى تهدئة الأوضاع. فبعد انتهاء ولايته، قدم مبعوث الأمم المتحدة روبرت سيرري مقترحاً يقوم على إبرام هدنة طويلة الأمد بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة - على نحو خاص - مع حركة حماس بصفتها الحاكم الفعلي في قطاع غزة. ودعا إلى تبني استراتيجية "غزة أولاً"، وتتضمن فكرة هدنة لخمس سنوات، وأن تكون تحت مظلة حكومة التوافق الوطني، يتم خلالها رفع الحصار - على نحو كلي - عن قطاع غزة، وإعادة الإعمار، وتجميد النشاط العسكري للمقاومة (صالح، 2015).

وفي إطار تلك التحركات، تقدم مبعوث اللجنة الرباعية الدولية السابق توني بلير - خلال لقائه مع خالد مشعل - بخطة تشمل فتح معابر القطاع، وتحقيق وحدة فلسطينية تشجع عملية السلام، وفك الحصار، وعدم تجاوز حركة حماس، والتعامل الأوروبي المباشر العلني معها (صالح، 2015). إضافة إلى ذلك، قدمت سويسرا مقترحات بشأن التهدئة لمسؤولين كبار في الاتحاد الأوروبي لهم صلات وثيقة مع "إسرائيل"، وأطلق عليها اسم الوثيقة السويسرية أو وثيقة أحمد يوسف - الذي بدوره زود الباحثة بالنص الأصلي لهذه الورقة - التي يتم الكشف عنها للمرة الأولى في هذا البحث، ولقد نصت الوثيقة السويسرية على التالي:

انسحاب "إسرائيلي" من الضفة الغربية إلى خطوط يتم الاتفاق عليها مقابل هدنة لمدة خمس سنوات، وإنهاء الحصار السياسي والاقتصادي الدولي، وإعادة بناء المطار والميناء، وتجميد كل الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين عند "إسرائيل"، وضمان حرية الحركة للأفراد والبضائع، ودمج الفصائل المسلحة ضمن قوى الشرطة، وإعادة تأهيلها. وفي المقابل، يتوجب على المجتمع الدولي إنشاء قوة متعددة الجنسيات؛ لتأمين الضمانات الأمنية.

ومن الجدير ذكره أن هناك العديد من التفاهات والرسائل لم تنتشر لغاية الآن، وظلت طي الكتمان. وفي هذا الصدد، أشار غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) أن حركة حماس قامت بدراسة مقترحات بشأن تهدئة طويلة المدى من قبل أطراف دولية، وقرنتها برفض أي طرح يتعلق بنزع سلاح المقاومة، بيد أن كل هذه المقترحات لم ترَ النور، بسبب الانقسام الفلسطيني، فالمجتمع الدولي يشترط وجود حكومة شرعية في قطاع غزة.

3.1.5. إصرار حركة حماس على فك الحصار:

وجدت حركة حماس نفسها وحيدة في مواجهة الحصار الغربي و"الإسرائيلي"، بعد أن اتسمت المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من بدايات الحصار بالسكوت عنه أو تأييده من قبل بعض الأطراف، أو بالإدانة غير المصحوبة بأية مفاعيل على الأرض من أطراف أخرى. وبالرغم من كل التحذيرات، التي صدرت عن الأمم المتحدة، بأن قطاع غزة عام (2020) لن يكون مكاناً صالحاً للعيش (موقع الأمم المتحدة، 2017)، إلا أن هذه التحذيرات لم تحرك ساكناً. وبعد اتخاذ الرئيس عباس إجراءات ضد موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، لم تجد حركة حماس وسيلة للضغط على المجتمع الدولي و"إسرائيل" إلا اللجوء لإعادة حصار قطاع غزة إلى المشهد السياسي، عبر انتهاج المقاومة الشعبية، والتي تجسدت في تنظيم مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار في (30 آذار/ مارس 2018)، وفق الاسم الذي اختارته لنفسها الهيئة الوطنية العليا المشرفة على المسيرات، بمشاركة القوى الإسلامية والوطنية الفلسطينية، وجهات ناشطة في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث يتم حشد الجماهير على طول حدود قطاع غزة الشرقية في يوم الجمعة من كل أسبوع للمطالبة بإنهاء الحصار.

وفي هذا الإطار، أكد يحيى السنوار (مقابلة خاصة، أيار 15، 2019) أن اللجوء إلى مسار المقاومة السلمية والشعبية أوجبه الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية والدولية المعقدة المحيطة، واختلال موازين القوى مع الاحتلال، لكن قد تتغير الظروف، ويتم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، فهذا الخيار لا يزال موجوداً على الطاولة.

علاوة على ذلك، أكد خالد مشعل (مقابلة خاصة، نيسان 18، 2019) أن المقاومة الشعبية عبر مسيرات العودة هي وسائل أثبتت فاعليتها وتأثيرها، ولا سيما مع تفهم الغرب لمثل هذا النوع من أدوات المقاومة، وأن حركة حماس معنية بتنويع أدوات المقاومة وفق الواقع والظرف والمرحلة، مع تمسكها بجميع أشكال المقاومة.

وعموماً، تباينت الآراء حول لجوء حركة حماس إلى المقاومة الشعبية، ما بين مؤيد ومعارض، حيث أشار أبو سعدة⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 18، 2019) أن خيار حركة حماس الأمل الحالي هو انتهاج المقاومة السلمية من أجل فك حصار قطاع غزة. ولقد أدت هذه المسيرات، بالفعل، إلى توجيه أنظار الرأي الدولي الرسمي والشعبي تجاه حصار قطاع غزة. فيما رأى عدنان أبو عامر (مقابلة خاصة، آذار 18، 2019) أن مسيرات العودة بالنسبة لحركة حماس لا تخرج عن نطاق الخطوات التكتيكية والتي تسعى من خلالها إلى إدارة أزمات قطاع غزة.

وتعتقد الباحثة أن حركة حماس قد تطورت، فكرياً وسلوكياً وخطاباً، من خلال التعامل الواعي مع الواقع، ولكن من دون الإخلال بثوابتها من ناحية مقاومة الاحتلال أو الاعتراف بـ"إسرائيل". فهي لم تسقط المقاومة المسلحة من حساباتها، وهي استراتيجية ثابتة عندها في إدارة الصراع. بيد أن اللجوء إلى أسلوب القوة الناعمة والمقاومة الشعبية- وإن كان مجرد مناورة- هو خطوة تحسب لها في مواجهة اتهامات الغرب بأنها لا يمكن أن تتخلى عن الوسائل "العنيفة". وهنا يتضح لنا كيف أصبح خطاب حركة حماس يراعي القوانين الدولية- فعلاً وقولاً- فهذه المسيرات مدنية شعبية وفق القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة.

وفي المقابل، تحرك الإعلام الغربي بكثافة لتغطية مسيرات العودة، وإن كانت معظم تغطياته منحازة إلى "إسرائيل"، حيث اختيرت مصطلحات وكلمات غير دقيقة لوصف أحداث المسيرات، تشير إلى أن ما يحدث هو مواجهات، اندلعت بسبب لجوء مجموعات فلسطينية إلى "العنف" عند الحدود؛ لتمارس بذلك تعتيماً إعلامياً على الهدف الحقيقي للمسيرات بعدم وصفها أنها مسيرات جماهيرية سلمية. وفي التوازي، بدأت تخرج أصوات تنادي بفك الحصار، حيث أشار فنكلستين (Finkelstien, 2018):

من حق "إسرائيل" الدفاع عن حدودها، لكن إطلاق النار على المتظاهرين العزل الذين لم ينتهكوا حدودها غير متناسب وغير قانوني. لقد أدى الحصار غير القانوني إلى كارثة إنسانية، وإن الدافع والهدف من الاحتجاجات عند السياج هو إنهاء الحصار. إذا كانت "إسرائيل" تريد حماية حدودها، فالحل هو مجرد رفع الحصار. إن رفض "إسرائيل" اتخاذ هذه الخطوة السلمية الأولية يضعها في خرق مزدوج للقانون الدولي: فرض حصار غير قانوني، واللجوء غير المشروع إلى القوة المسلحة.

(1) مخيمر أبو سعدة: أستاذ جامعي وباحث سياسي.

في الوقت ذاته، خرجت أصوات معادية للمسيرات، ورأت فيها مجرد تكتيك من حركة حماس؛ لتحقيق استراتيجيتها القائمة على تدمير "إسرائيل"، حيث زعم أبرامز (Abrams, 2018) أن رجال حركة حماس المسلحين اختلطوا مع الجماهير، وأن هدفهم هو تجاوز الحدود والوصول إلى "إسرائيل". لكن فشل هذا التكتيك. ولا يوجد حل واضح لمشكلة قطاع غزة، لأنها اليوم إمارة إسلامية صغيرة، تحكمها منظمة "إرهابية". وهناك من أكد أن فشل حركة حماس في طمس "إسرائيل"، دفعها إلى خداع المواطنين، واستخدمتهم كدروع بشرية في المسيرات لحماية لمسلحي حركة حماس (May, 2018).

وتأسيساً على ما سبق، تعتقد الباحثة أن الدور الذي لعبته التظاهرات السلمية، والذي قاد إلى تسليط الضوء على حصار قطاع غزة، قد أثار حفيظة الغربيين الذين يدعمون "إسرائيل"، لذلك سعوا إلى تشويه صورة هذه التحركات السلمية، والزج باسم حركة حماس بأنها تقوم بعسكرة التظاهرات الشعبية. وتعتقد الباحثة - أيضاً - أن المدة الزمنية الطويلة للحصار أصبحت أمراً غير مرغوب به من قبل المجتمع الدولي؛ حتى لا يتهم بإعطاء الحصار غطاءً شرعياً، ولا سيما أن سياسة الحصار أدت إلى زيادة المطالبات الشعبية الأوروبية لفكه باعتبارها سياسة تتنافى القوانين والأعراف الدولية القانونية والإنسانية.

وبالفعل، بدأت مسيرات العودة تؤتي أكلها، حيث تم تقديم مبادرات - بوساطة مصر ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف - للتوصل إلى تهدئة طويلة الأمد، مقابل رفع الحصار. ووافقت على التهدئة جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح. ومن تسريبات إعلامية، تضمنت المقترحات: رفع الحصار، وإقامة مشاريع إنسانية في قطاع غزة، وإنشاء ميناء ومطار. وأعلن هنية قرب التوصل إلى تهدئة من دون أي أثمان سياسية، وقال: إن قطاع غزة يسير نحو إنهاء الحصار الظالم، وهذا ليس تفضلاً من المحتل، ولا منة من أحد، وإنما ثمرة صمود الشعب ومقاومته، حيث بات قاب قوسين أو أدنى من طي صفحة هذا الحصار الظالم (وكالة AFP، 2018). فيما رأى يحيى السنوار (مقابلة خاصة، أيار 15، 2019) أنه عقب انطلاق مسيرات العودة بات العالم يتحرك مدعياً أنه يريد حل مشكلة قطاع غزة، إلا أن الحقيقة هي أنه يريد حل مشكلة الاحتلال جراء حالة الضغط التي يمثلها قطاع غزة عليه، ولا سيما في ظل تمسك المقاومة بسلاحها وبالثوابت الوطنية.

واستناداً إلى ما سبق، أثار التحرك المصري الأممي حفيظة الرئيس محمود عباس، الذي أصر على أن التوصل إلى أي اتفاق تهدئة مع "إسرائيل" يجب أن يتم تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.

وحمل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في (29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)، حركة حماس المسؤولية الكاملة عن عدم الالتزام بتنفيذ جميع اتفاقات المصالحة، وأكد أن التهدة مع الاحتلال مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية، وليست عملاً فصائلياً، وأن ما يتم طرحه تحت مسمى مشاريع إنسانية وموائى ومطارات خارج حدود دولة فلسطين، يعتبر تكريساً لتدمير المشروع الوطني، وتصفية القضية الفلسطينية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2018).

وفي هذا السياق، رفضت حركة حماس اتهامات الرئيس عباس، واستهجن مكتبها السياسي- في بيان له- محاولة السلطة تعطيل الجهود، وأكد أن السلطة تساهم في الحصار، وتعيق الحراك الإقليمي والدولي والذي لا يعني إلا شيئاً واحداً أن السلطة تساهم في الفصل بين قطاع غزة والضفة، وتمهد لتطبيق صفقة القرن (موقع حركة حماس، 2018).

خلاصة القول: رغم الصعوبات التي واجهت حركة حماس منذ توليها حكم قطاع غزة، على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أن خطابها حرص- إلى حد ما- على صياغة علاقات لا عدائية تجاه الغرب والسلطة الفلسطينية، وإن كان الحصار واستمرار الانقسام قد رفعاً من حدة خطابها- أحياناً؛ ليرتد إلى الخطاب التقليدي، إلا أنها- في الغالب- حافظت على مفرداتها ولغتها السياسية- على وجه الخصوص- في مخاطبة الغرب.

2.5 سيناريوهات مستقبل العلاقة بين حركة حماس والغرب

يمكن قراءة الآفاق المستقبلية لعلاقة حركة حماس مع الغرب من خلال سيناريوهين: سيناريو استمرار العزلة السياسية على وضعها الراهن، وسيناريو القطيعة من خلال زيادة العزلة؛ لإجبارها على الخضوع ليس فقط لشروط اللجنة الرباعية الدولية، وإنما- أيضاً- لقبول صفقة القرن.

1.2.5. السيناريو الأول: استمرار العزلة:

يتمحور هذا السيناريو حول استمرار العزلة السياسية لحركة حماس، بعد فشل رهان الغرب على احتوائها من خلال سياسة العزل، وتضييق الخناق عليها؛ كي تفقد ثقلها في الساحة الفلسطينية، فتضطر إلى الاستسلام لشروط اللجنة الرباعية الدولية، إلا أن حركة حماس- رغم كل التحديات والصعوبات التي واجهتها- رفضت الخروج من المشهد السياسي، وراكت قدراتها العسكرية. وعليه؛ فشلت كل محاولات حصارها وإضعافها، ولا تزال تحتل مكانتها على الساحة الفلسطينية.

ويقوم السيناريو على فرضية عدم رغبة المجتمع الدولي في وصول الأوضاع في قطاع غزة إلى حافة الانفجار؛ لأنه يدرك أن ردة الفعل عبر زيادة الضغط على حركة حماس، ستكون في اتجاه "إسرائيل"، وهذا ما لا يريده الغرب و"إسرائيل" على حد سواء.

يستند هذا السيناريو إلى ارتفاع وتيرة الرفض والاحتجاج، من قبل بعض المستويات الغربية- الرسمية والشعبية- من تداعيات استمرار الحصار الغربي و"الإسرائيلي" على قطاع غزة. وإن كانت هناك محاولات لتخفيف الحصار "الإسرائيلي" عن قطاع غزة، من خلال تقديم مبادرات التوصل إلى تهدئة مع "إسرائيل" عبر مصر والأمم المتحدة. علاوة على ذلك، عقدت إدارة ترامب مؤتمراً في (13 آذار/ مارس 2018) ناقشت فيه وضع حلول للأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

يقوم هذا السيناريو- أيضاً- على إصرار الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على التزام حركة حماس بشروط اللجنة الرباعية الدولية، فالإدارة الأميركية تتخذ موقفاً متشدداً منها، ولا تزال تعتبرها حركة "إرهابية" تسعى للقضاء على "إسرائيل"، وتتخذ من الوسائل "العنيفة" طريقاً لتحقيق أهدافها، حيث زادت حدة المواقف الأميركية ضدها، وبرزت في كثير من تصريحات الرئيس ترامب، الذي أكد دعمه المطلق لـ"إسرائيل"، حيث قال: إن شراكة الولايات المتحدة الأميركية الأمنية مع "إسرائيل" في ظل حكومته أقوى من أي وقت مضى (The White House, 2017).

ولقد أكد الرئيس ترامب إصراره على ضمان تفوق "إسرائيل" النوعي عسكرياً، وتزويدها بالصواريخ، وتكنولوجيا الكشف عن الأنفاق وتهريب السلاح. كما وسبق له اتهام الحركات الفلسطينية بتربية الأطفال الفلسطينيين على العنف وكرهية اليهود، واشترطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة "الإسرائيلية" (أبو عامر، 2017). وأكد غازي حمد (مقابلة خاصة، تشرين الأول 7، 2018) على أنه بالرغم من كل التطور الذي شهدته المواقف السياسية لحركة حماس، إلا أن الإدارة الأميركية لم تضعها في الاعتبار، ولم تتعاط معها إيجابياً، وإنما شككت كثيراً في مواقفها، وشددت على أن محور تعاطيها معها يرتكز إلى طبيعة نظرة حركة حماس إلى "إسرائيل".

يفترض هذا السيناريو أن إدارة الرئيس ترامب هي من أعطت الضوء الأخضر للأمم المتحدة ومصر، من أجل التوصل إلى اتفاق تهدئة بين حركة حماس والفصائل الفلسطينية و"إسرائيل"؛ بهدف تمرير صفقة القرن، حيث تمضي الإدارة الأميركية في تطبيق الصفقة النهائية، من خلال إعطاء الأولوية لتمرير الحل الإنساني والتهدئة في قطاع غزة؛ لفصله عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة (المصري، 2018). إضافة إلى ذلك، تستغل الإدارة الأميركية حالة الضعف والتردي الشديد في البيئة العربية والإسلامية، وحالة الضعف والانقسام الفلسطيني، التي شجعت الإدارة

الأميركية بخلفياتها اليمينية والشعبوية، على محاولة تقديم مشروع تسوية يتناسب مع المعايير "الإسرائيلية"؛ ومحاولة قطف ثمار حالة العلو التي يشهدها المشروع الصهيوني (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018، ص2).

وثمة من رأى أن الولايات المتحدة الأميركية مهتمة بأمر قطاع غزة؛ لأنها لا ترى إمكانية لتصفية القضية الفلسطينية في الضفة الغربية واستثناء القطاع، ولا يمكن إنهاء القضية الفلسطينية ما دامت هناك مقاومة فلسطينية تكسب زخماً وقوة متزايدة كل يوم (قاسم، 2017). فكان لا بد من احتواء حركة حماس بحجة تخفيف معاناة قطاع غزة، والاستفادة من ذلك لإضعاف حركة حماس وخط المقاومة، وكذلك للضغط على الرئيس عباس، للإبقاء بإمكانية تجاوزه إذا لم يتجاوب مع الصفقة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018، ص7)، وهو ما يعني تكريس الانفصال الجغرافي والسياسي مع الضفة الغربية. وبالتالي؛ تكون النتيجة إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة فقط.

يستند هذا السيناريو إلى عدم تحقيق المصالحة الفلسطينية في ظل تبادل الاتهامات بين كل من حركتي فتح وحماس بالتساق مع صفقة القرن، حيث أكدت حركة فتح أن إدخال الأموال إلى قطاع غزة بتعليمات من الإدارة الأميركية وعبر "إسرائيل" تشكل دليلاً على أن ما يجري هو حلقة من حلقات "صفقة القرن"؛ لتصفية القضية الفلسطينية وسلخ قطاع غزة عن الجسم الفلسطيني (موقع حركة فتح، 2019). فيما رأت حركة حماس في إجراءات الرئيس محمود عباس ضد قطاع غزة بأنها ليست "استهدافاً لحركة حماس، وإنما محاولة لتقويض فرص النهوض بالمشروع الوطني، وتحقيق الوحدة، وتعزيز فصل الضفة عن غزة، والذي يمهد لتنفيذ مخطط الفوضى الذي يمكن من خلاله تمرير صفقة القرن" (موقع حركة حماس، 2018).

يحافظ السيناريو على استمرار العزلة السياسية، على وضعها الحالي، مع الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال متحفظاً تجاه فتح أي علاقة رسمية وعلنية مع حركة حماس، ويصر على تنفيذ شروط اللجنة الرباعية الدولية، رغم أنه يميل إلى أن يكون أكثر اعتدالاً في مواقفه تجاه حركة حماس من الإدارة الأميركية. وبدا أن عدداً من هذه الدول بدأ يقتنع أن حركة حماس يجب أن تلعب دوراً في معالجة الصراع، ولا سيما مع وضوح عدم رغبة "إسرائيل" في الاستمرار في التسوية السلمية، والقبول بحل الدولتين، وإصرارها على المضي قدماً في بناء المستوطنات، والسيطرة على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية ومدينة القدس، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ أي قرارات حاسمة بشأن رفع حركة حماس من قائمة "الإرهاب"، فوجود "إسرائيل" وأمنها غير قابلين للنقاش، والمقاومة في نظره "إرهاب"، أما العملية السلمية فهي السبيل الوحيد لحل الصراع. وفي هذا الصدد، يؤكد يونغ (Young, 2019) أن الأوروبيين والأميركيين على طرفي نقيض حيال الشرق الأوسط، وأن أوروبا لا تقدّم بديلاً لرسم معالم التنافس الجيو - سياسي الذي تشهده المنطقة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن مواقف الاتحاد الأوروبي - على الأرجح - لن تتغير تجاه رفع العزلة السياسية عن حركة حماس، في ظل إصرارها على رفض شروط اللجنة الرباعية الدولية. فأوروبا مُنقسمة على نفسها سياسياً، وتفتقر إلى القوة العسكرية من دون الدعم الأميركي. وبالرغم من إدراك أوروبا شعبية حركة حماس الواسعة، ونقلها النوعي في الساحة الفلسطينية؛ إلا أن محكمة العدل الأوروبية قضت بضرورة إبقائها على قائمة "الإرهاب". ولقد صوتت غالبية الدول الأوروبية، بما فيها دول تحكمها حكومات يسارية أو ليبرالية متعاطفة في موقفها السياسي مع الفلسطينيين، على مشروع قرار الولايات المتحدة الأميركية لإدانة حركة حماس في الأمم المتحدة.

يبقى موقف الاتحاد الأوروبي الراض عن حركة حماس سيد الموقف، لكنه - في الوقت ذاته - يُبقي الرهان على إمكانية احتوائها فلسطينياً أو إقليمياً. فبعض الدول الغربية التي لا تتعامل معها علانية، ستستمر في سياساتها تجاه التعامل معها من خلال الوسطاء، من دبلوماسيين ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث التي تعمل على نحو يشبه عمل السفارات أو الممثلات، حيث تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين الغرب وحركة حماس، حيث يرأس بعض من قيادات حركة حماس عدداً محدوداً منها، مثل: (معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات) والذي يديره أحمد يوسف الذي أكد خلال (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أن المعهد هو وسيلة لإيجاد حلقة الوصل وتقريب وجهات النظر؛ ونقل الصورة بمضمونها الصحيح إلى جميع أنحاء العالم - على وجه التحديد - إلى شعوب ومؤسسات العالم الغربي. وهناك - أيضاً - (مجلس العلاقات الدولية) الذي يترأس مجلس إدارته باسم نعيم الذي أكد خلال (مقابلة خاصة، شباط 23، 2019) أن أي شخصية غربية ترغب في التواصل مع حركة حماس، فإن المجلس يسهل إمكانية التواصل بينهم. وأشار نوفل وآخرون (2014) أن حركة حماس نجحت في احترام رغبة كثير من الدول الغربية لبقاء العلاقات معها غير معلنة، ما شكّل مصداقية وثقة في العلاقة بين الطرفين، وأثمر عن شبكة واسعة من العلاقات في أوروبا، والأميركيتين، وآسيا، وإفريقيا (ص554).

تبرز العديد من العوامل التي تدعم تحقق هذا السيناريو:

1- رغبة الغرب و"إسرائيل" وحركة حماس في عدم تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، ووصولها إلى مرحلة المواجهة العسكرية، حيث يسعى الغرب إلى المحافظة على بقاء الأمور على حالها، ولكن مع تقديم انفراجات محدودة تجاه الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة. وبدا هذا واضحاً في كل التصريحات التي خرجت عن الأطراف المعنية بأن قطاع غزة لا يحتمل المزيد من المعاناة.

2- إمكانية إبرام اتفاق التهدئة طويل الأمد، والذي كان قاب قوسين أو أدنى من التوصل إليه بين حركة حماس و"إسرائيل". ما يعني دعم الغرب لمشاريع اقتصادية في قطاع غزة في ظل وجود حركة حماس، وإن كان تنفيذ هذه المشاريع سيتم من خلال مؤسسات دولية؛ لأن "إسرائيل" والغرب يريدان أن تمر كل المساعدات عبر السلطة الفلسطينية، وليس مباشرة إلى حركة حماس، كي لا تحولها للأغراض العسكرية (Kershner, 2018).

3- إصرار حركة حماس على رفض شروط اللجنة الرباعية الدولية، وصفقة القرن، حيث وصفها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في خطاب له في (23 كانون الثاني/ يناير 2018)، بأنها مؤامرة أميركية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتفتح الباب لما يسمى "السلام الإقليمي" والوطن البديل، مؤكداً على أن هذا تهديد تاريخي له أبعاده ومآلاته الخطرة (موقع حركة حماس، 2018).

4- مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الخطوات التي تتخذتها إدارة ترامب، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الاستيطان، والاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل". فلقد أكد الاتحاد الأوروبي أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين، وأنه سيواصل احترام الإجماع الدولي بشأن القدس، ولن يعترف بها عاصمة لـ"إسرائيل" إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية (EUROPEAN PARLIAMENT, 2017). وقد رحبت حركة حماس بهذا الموقف الأوروبي، ورأت أن هذا الرفض يعكس عزلة الموقف الأميركي و"الإسرائيلي"، وتزايد الإجماع العالمي على رفض السياسات الأميركية و"الإسرائيلية" العدوانية ضد الشعب الفلسطيني (موقع حركة حماس، 2018).

5- كما أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن أسفه للقرار الأميركي القاضي بوقف دعمه لوكالة الغوث، وأكد استمرار تقديم مساعداته للوكالة والفلسطينيين، وأنه سيواصل جهوده من أجل التوصل إلى حل الدولتين الذي سيتضمن قضية اللاجئين، التي لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات (EUROPEAN UNION, 2018).

6- ثبات علاقات حركة حماس وروسيا الاتحادية. ولقد أكد أحمد يوسف (مقابلة خاصة، تشرين الأول 11، 2018) أنه رغم تذبذب مستوى العلاقات - أحياناً - بين الطرفين، إلا أن الثابت هو موقف حركة حماس ورغبتها في تقوية علاقاتها مع روسيا؛ لمواجهة الضغوط التي قد تأتيها في المرحلة المقبلة من قوى دولية وإقليمية.

7- تعويل حركة حماس على أن نشاطاتها وعلاقتها غير المعلنة - في أوروبا - فضلاً عن المواقف الكثيرة من الأحزاب والمؤسسات التي تعادي "إسرائيل"، وتدعم القضية الفلسطينية، قد تفتح لها الكثير من الأبواب المغلقة، وتساعد في تسويق رؤيتها ووثيقها السياسية الجديدة لدى الأوساط الحاكمة في القارة الأوروبية، وإن كان هذا يستلزم منها جهوداً كبيرة

لمواجهة الحضور "الإسرائيلي". فلقد عملت حركة حماس على فتح آفاق في العلاقات الدولية، خاصة على مستوى الأحزاب والمؤسسات والجمعيات والقوى السياسية في مناطق كبيرة في أوروبا، وهذا ما أعطاها قبولاً لدى العديد من الدول (أبو الروس، 2014، ص90-91).

كما وتبرز العديد من العوامل التي تضعف تحقق هذا السيناريو:

1- عدم التوصل إلى تهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل"، ما قد يدفع كلا الطرفين إلى خيارات المواجهة العسكرية، وزيادة الضغط من قبل الغرب و"إسرائيل" على حركة حماس، التي بدورها لن تجد أي حل سوى اللجوء إلى الرد العسكري، رغم إدراكها عمق المأساة التي سيعيشها قطاع غزة.

2- تغيير المشهد السياسي في أوروبا، وذلك من خلال تنامي صعود اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية، وتزايد نبذة "الإسلاموفوبيا"، بالتزامن مع التوجه الأميركي المنحاز والداعم بقوة لـ"إسرائيل"، والذي قد يؤدي إلى زيادة العزلة على حركة حماس. وأشار هاني المصري⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، نيسان 19، 2019) أن صعود الأحزاب اليمينية الأوروبية سيزيد من نزع شرعية حركة حماس من خلال وضع أي مؤسسات أو شخصيات أوروبية- تؤيد مواقفها وسياساتها- على قوائم "الإرهاب"، وسيؤدي إلى تراجع عدد من الدول التي لها علاقات معها، بحيث تتحول وجهة دعمها- على نحو كامل- تجاه دعم "إسرائيل".

2.2.5. السيناريو الثاني: القطيعة وزيادة العزلة.

يقوم هذا السيناريو على فرضية زيادة الضغط والعزلة على حركة حماس؛ بسبب رفضها قبول شروط اللجنة الرباعية الدولية؛ وذلك لتبرير استمرار عزل حركة حماس أمام الرأي العام الدولي، ولا سيما مع زيادة حجم التفاعل الغربي البرلماني والشعبي لرفع الحصار، والانفتاح على حركة حماس، فمسألة الأمن القومي "الإسرائيلي" تحتل أولوية لدى صانع هذه السياسة، ولهذا يجب مواجهة أي أخطار موجودة أو محتملة من شأنها أن تحدث تهديداً لأمن "إسرائيل" واقتصادها وسياستها (الشيخ عيد، 2013، ص136).

يقوم هذا السيناريو على احتمالية عدم التوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع "إسرائيل"، ما يعني احتمال اندلاع عملية عسكرية جديدة ضد حركة حماس في قطاع غزة، من أجل تقويض قدرات المقاومة،

(1) هاني المصري: المدير العام للمركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات - مسارات.

وتأليب أهالي القطاع ضدها، من خلال زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، إضافة إلى زيادة الضغط عليها في إدارة شؤون القطاع من قبل الرئيس محمود عباس. وفي حال شن أي عملية عسكرية "إسرائيلية" ضد قطاع غزة، فإن رد حركة حماس سيتجسد في إطلاق الصواريخ، ما يدفع الغرب إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً منها.

كما وتبرز العديد من العوامل التي تدعم تحقق هذا السيناريو:

1- رفض حركة حماس تنفيذ شروط اللجنة الرباعية الدولية وصفقة القرن، في ظلّ إصرارها على عدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، ولا تقبل التنازل عن المقاومة المسلحة، وهذه الأسباب يراها هاني حبيب⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، آذار 19، 2019) بأنها كفيلة بجعل حركة حماس في خانة الأعداء بالنسبة للغرب، الذي يعتبر امتلاك حركة حماس السلاح لا يخرج عن إطار تدمير "إسرائيل"، والتي تُعتبر امتداداً للأمن القومي الأميركي في الشرق الأوسط، وهو ما لا تقبل به الولايات المتحدة الأميركية.

2- استمرار الانقسام الفلسطيني والذي أدى إلى نتائج سلبية في نظرة العديد من الدول الغربية تجاه حركة حماس، حيث أكد موسى أبو مرزوق (مقابلة خاصة، شباط 24، 2019) أن الانقسام الفلسطيني نقل جزءاً من الخلاف والصراع إلى الساحات الدولية، وأثر سلباً على حركة حماس وعلاقاتها الدولية. ويظهر ذلك من خلال رصد العلاقة بين حركة حماس وروسيا، فمواقف روسيا مرتبطة بسلوكها. ولقد أشار عدنان أبو عامر (مقابلة خاصة، آذار 18، 2019) أنه بعد توجيه دعوة رسمية إلى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لزيارة موسكو، تم تأجيل هذه الزيارة، بعد تأزم الأوضاع بين حركتي حماس وفتح، وتحت ضغط السلطة الفلسطينية.

3- من الملاحظ أن الإدارة الأميركية الحالية يمينية متطرفة، وتتبنى التطلعات والمصالح "الإسرائيلية"، لذلك أكد محمود الزهار (مقابلة خاصة، نيسان 24، 2019) أن الغرب في العموم، وإدارة الرئيس ترامب - على وجه الخصوص - ليس لديهم مبدأ، وأن علاقتهم مع "إسرائيل" تقوم على أسس المصالح والعقيدة، ويرون في "إسرائيل" امتداداً لهم في المنطقة، من ناحية الرؤية الكلية للإسلام والصهاينة. فيما يرى خليل شاهين⁽²⁾ (مقابلة خاصة، آذار 18، 2019) أن ترامب سيمارس مزيداً من الحصار والضغط ليس على حركة حماس فقط، وإنما على كل الفلسطينيين، من خلال اللجوء - أيضاً - إلى البعد الإقليمي.

(1) هاني حبيب: كاتب فلسطيني.

(2) خليل شاهين: باحث سياسي.

4- عدم ثبات خطاب حركة حماس تجاه الغرب، رغم تطوره. فالغرب ينتظر منها أفعالاً وليس مجرد أقوال. ومن وجهة نظر عدنان أبو عامر (مقابلة خاصة، آذار 18، 2019) فإنها لجأت إلى التحايل على المطالب الدولية، لكن الغرب حشرها في الزاوية؛ لذلك نجد هذا التباين في الخطاب السياسي والإعلامي والدعوي.

تبرز العديد من العوامل التي تضعف تحقق هذا السيناريو:

1- عدم رغبة الغرب في زيادة تدهور الأوضاع في قطاع غزة، ما قد يدفعه إلى الانفجار في وجه "إسرائيل"، علاوة على وجود معضلة أخرى بالنسبة "لإسرائيل" والتي إذا ما سعت إلى تدمير حركة حماس، فإن البديل سيكون سيئاً (Kershner, 2018). ويرى إبراهيم أبراش⁽¹⁾ (مقابلة خاصة، شباط 20، 2019) أن بديل حركة حماس هو التيارات المتطرفة فكرياً، والتي سعت إلى احتوائها، تارة عبر الحوار والإرشاد في سياسة عقلانية، وتارة أخرى من خلال ملاحقة عناصرها، لذلك يفضل الغرب و"إسرائيل" بقاء سيطرة حركة حماس الإسلامية على التيارات السلفية.

2- استمرار صمود حركة حماس في وجه الحصار الغربي، والحفاظ على البقاء، وحفظ المكتسبات الأساسية التي حققتها كقاعدة للمقاومة في قطاع غزة، على مدار سنوات طويلة من العزلة السياسية والحصار المالي. وأوضح يحيى السنوار (مقابلة خاصة، أيار 15، 2019) أن حركة حماس معنية بتطوير علاقاتها مع جميع دول العالم، لكن ليس على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وأنه لو وافقت على شروط اللجنة الرباعية الدولية وتسليم الأنفاق والصواريخ لتم حل وحلحلة أمورها، لكن المقاومة هي من أجل الحرية وليست "إرهابية".

3- اختراق الفضاء الإقليمي لتفكيك الحملة التي تستهدف حركة حماس - على نحو خاص - مع مصر، وهذا ما أكدته في بياناتها، حيث قالت: إن علاقتها مع مصر تجاوزت النقاش، ودخلت في عمق الحوار الاستراتيجي، وفي فضاء البحث والحوار الاستراتيجي عبر توسيع واستحضار المساحات الواسعة والمشاركة، من دون أي عوائق أو شروط أو أثمان تدفعها (موقع حركة حماس، 2019).

(1) إبراهيم أبراش: أستاذ جامعي وباحث سياسي.

السيناريو الراجح:

من خلال دراسة السيناريوهين السابقين، يمكن ترجيح السيناريو الأول في المستقبل القريب، وهو استمرار العزلة السياسية على وضعها الراهن.

وهناك مؤشرات تدعم ذلك، وهي على النحو التالي:

- 1- رفض حركة حماس القبول بشروط اللجنة الرباعية الدولية، ما يبرر للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي استمرار فرض العزلة السياسية والحصار المالي عليها؛ لمواجهة التزايد المتنامي في مواقف بعض الأوساط الغربية الرسمية والبرلمانية والشعبية المنددة بسياسة العزل والحصار، والمطالبة بالانفتاح على حركة حماس. علاوة على ذلك، عدم تفجير الوضع.
- 2- قد يسمح الوضع الراهن بإمكانية التوصل إلى هدنة مع "إسرائيل"، وبقاء الحال على ما هي عليه، بحيث تستمر حركة حماس في حكمها لقطاع غزة، وتطوير قدراتها العسكرية والأمنية والاستخباراتية، لردع "إسرائيل"، ولكن دون الدخول في حرب شاملة إلا في حالة فرض العدوان.
- 3- توطيد العلاقات بين حركة حماس وإيران وحزب الله، واعتمادها عليهما في دعم وتمويل وتطوير قدرات المقاومة الفلسطينية، ولا سيما مع وجود التشكيلة القيادية الجديدة برئاسة إسماعيل هنية، ويحيى السنوار، وصالح العاروري، والتي عملت على رأب الصدع مع إيران. وأكد يحيى السنوار (مقابلة خاصة، أيار 15، 2019) أن إيران هي الداعم الرئيس للمقاومة بالمال والعتاد والخبرات، وأن محور الممانعة والمقاومة قد عاد والتمّ شمله.
- 4- ازدياد التطبيع مع الاحتلال "الإسرائيلي"، حيث إن بعضاً من الدول العربية يهرول لتنفيذ الخطة الأميركية للسلام "صفقة القرن"، ويظهر ذلك جلياً بتوجيه دعوات لرئيس وزراء الكيان "الإسرائيلي" نتنياهو لزيارة تلك العواصم العربية؛ إرضاء للولايات المتحدة الأميركية، وإبداء الموافقة العلنية لتمرير هذه الصفقة (وئي، 2018).

3.5 الخاتمة

يتضح مما سبق أن أي اختراق حقيقي - على صعيد إنهاء العزلة الغربية عن حركة حماس في المستقبل - مرتبط بتقلبات الوضع الفلسطيني، والإقليمي والدولي. وقد تنتقل الأمور من سيناريو ثبات استمرار العزلة السياسية إلى سيناريو زيادة العزلة السياسية، رغم استبعاد الباحثة للسيناريو الثاني، في ظلّ ثبات خطاب حركة حماس على عدم الاعتراف بـ"إسرائيل" والتخلي عن سلاح المقاومة.

وتعتقد الباحثة أن خطاب حركة حماس تجاه الغرب سيواصل التطور، ومراعاة أبجديات الخطاب الإقليمي والدولي، وإن كان يرتد في بعض الحالات إلى الخطاب التقليدي، لكنه بقي مجرد إطار لخطابها. أما جوهر الخطاب ومضمونه فقد أصبحا يتسمان بلغة سياسية ودبلوماسية بحتة، رغم كل التحديات التي واجهت حركة حماس، وعلى رأسها: اعتبارها "إرهابية"، وفرض العزلة السياسية والمالية عليها. وتعتقد الباحثة أن الخطاب لن يقفز عن سقف وثيقة المبادئ والسياسيات العامة؛ لأنها شكلت اختراقاً واضحاً لخطابها السياسي والإعلامي، الذي قدم نموذجاً جمع بين المحافظة على مبادئ حركة حماس وثوابتها وبين البراغماتية السياسية.

خلاصة القول: تعيش حركة حماس مرحلة الانتظار في علاقاتها مع الغرب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن خطابها وعلاقاتها مع الغرب يحكمهما عامل أساسي يتعلق بوجود "إسرائيل"، ولولا هذا العامل لكان بإمكان حركة حماس مد جسور العلاقة أكثر مع بعض الدول الغربية.

4.5 النتائج والتوصيات

1.4.5. النتائج:

- 1- شهد كل من فكر حركة حماس وخطابها تحولاً واضحاً تجاه الغرب كونه أهم الفاعلين السياسيين، ورغم خصوصية علاقته بـ"إسرائيل"، إلا أن الخطاب تجاه الغرب قد تطور، وإن كان على نحو بطيء.
- 2- مرّ خطاب حركة حماس تجاه الغرب بمرحلتين. تمثلت المرحلة الأولى بالرفض المطلق، حيث هيمنت التشكيلات الخطابية الدينية والأيدولوجية على خطابها السياسي والإعلامي. وتجسدت المرحلة الثانية في تغيير الخطاب السياسي، وطرح مصطلحات سياسية قانونية. وكان هدف اللغة الخطابية ووظيفتها تقديم حركة نفسها نفسها على أنها حركة مقاومة سياسية فلسطينية إسلامية معتدلة، وحركة تحرر وطني، وليست حركة متطرفة.
- 3- لم تكن محاولات حركة حماس لتدشين العلاقات مع الغرب، على الأقل في البدايات، نابعة من استراتيجية محددة وواضحة المعالم، بقدر ما كانت مجبرة على ذلك بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية، والتي شكلت منعطفاً فكرياً وسياسياً مهماً، وأدت إلى تحولات في خطابها السياسي والإعلامي على أمل أن يتعامل الغرب معها بصفتها الحكومية وليست الحركية، لكن ظلت العلاقات بينهما رهينة شروط اللجنة الرباعية الدولية. وبالرغم من ذلك، حرصت حركة حماس على صوغ خطاب غير عدائي تجاه الغرب.
- 4- لم تُجد كل محاولات حركة حماس في الانفتاح على الإدارات الأميركية، لكن يمكن القول: إنها قد نجحت - إلى حد ما - في بناء علاقات مع بعض الدول الغربية. فيما ظلت علاقاتها مع روسيا الاتحادية قائمة على قاعدة تبادل المصالح والاحترام المتبادل.
- 5- تأخر اهتمام خطاب حركة حماس بالمستوى الغربي الشعبي؛ وذلك لعدم إدراكها مدى التأثير الذي قد تحدثه التحركات الشعبية. ومع مرور الوقت، بدأت تنظر إلى هذه التحركات بواقعية، وأصبح خطابها السياسي والإعلامي يعقد الآمال على الدور الذي من الممكن أن تساهم به المستويات الشعبية في التأثير على الرأي العام الغربي، ولا سيما بعد تنامي الدعم الشعبي لقطاع غزة، وخروج العديد من الأصوات الغربية التي تطالب بالانفتاح على حركة حماس.
- 6- أدركت حركة حماس أن ميثاق التأسيس شكل عبئاً عليها، لكنها لم تذهب إلى إلغائه أو تعديله؛ خشية اتهامها بالتراجع عن مبادئها؛ لذلك أصدرت وثيقة المبادئ والسياسات العامة، والتي قدمت مرونة سياسية، تتلاءم والواقع الصعب الذي تعاني منه حركة حماس، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها؛ كمحاولة منها للحصول على القبول الإقليمي والدولي.

7- برزت العديد من التحولات في خطاب حركة حماس، ما بين الميثاق والوثيقة، ما يدل على تطور الخطاب ونضوجه، من حيث الشكل والمضمون، حيث كان خطاب الميثاق إسلامياً عاطفياً. فيما استند خطاب الوثيقة الجديدة إلى اللغة السياسية القانونية، حيث أنه نقل قضية الصراع مع "إسرائيل" والتسوية السياسية والنضال والتعامل مع الغرب من المفهوم الديني إلى المفهوم السياسي. علاوة على ذلك، اختلفت الصياغة والأسلوب والمضمون بين الميثاق والوثيقة، تجاه قضايا حقوق الإنسان، والمرأة والأقليات، فكانت لغة الخطاب إيجابية تجاهها.

8- حافظ خطاب حركة حماس على ثباته تجاه عدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، أو التخلي عن المقاومة كوسيلة على طريق تحرير فلسطين، على الرغم من أنها انتهجت المقاومة السلمية الشعبية من خلال مسيرات العودة وكسر الحصار؛ للتأثير على الغرب و"إسرائيل" لفك الحصار. واستند الخطاب إلى القوانين والأعراف الدولية، وركز على البعد الحقوقي والقانوني للشعب الفلسطيني في مقاومة المحتل.

9- تعددت القضايا المسكوت عنها في الوثيقة السياسية، كطبيعة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها، وحدودها، في ظل خطاب حركة حماس الثابت تجاه تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وذلك كخطوة تكتيكية منها تمكناها - لاحقاً - من المناورة على الصعد كافة. ومع ذلك، فإن الوثيقة شكلت اختراقاً واضحاً للخطاب السياسي، الذي قدم نموذجاً جمع بين المحافظة على مبادئ حركة حماس وثوابتها وبين البراغمية السياسية.

10- أجمعت ردود الفعل الغربية الرسمية والإعلامية على رفض الميثاق؛ لأنه مبني على معاداة حركة حماس لـ"السامية". أما الوثيقة فقد أثارت ردود أفعال متباينة - الرسمية منها والإعلامية - والتي تفاوتت ما بين الرفض والقبول، واختلفت ليس في تحليل مضامينها فقط، وإنما في الأسباب الكامنة خلف إصدار الوثيقة، التي لم تلقَ القبول عند الغرب؛ نتيجة تأخر إصدارها. وبالرغم من محاولات حركة حماس تصدير خطابها باللغة التي يفهمها الغرب، وذلك من خلال إنشاء صفحة إلكترونية باللغة الإنجليزية، إلا أنها تجد صعوبة لتحقيق ذلك؛ نتيجة ضعف الإمكانيات الذاتية، والتحديات الخارجية.

11- لن يتجاوز خطاب حركة حماس حدود وثيقة المبادئ والسياسيات العامة؛ لأنها تعتبر الحد الأقصى الذي تستطيع تقديمه من حيث البراغمية السياسية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

2.4.5. التوصيات:

تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- 1- تعديل الميثاق، والذي تحول إلى عبء على حركة حماس، ولا سيما في ظل إصدار الوثيقة السياسية، حيث إن العديد من الغربيين يرون أن إصدار الوثيقة هو مجرد تكتيك من حركة حماس وليس تحولاً استراتيجياً في خطابها وفكرها.
- 2- المواءمة بين سلوك حركة حماس، وبين ما تضمنته الوثيقة من مبادئ ومواقف؛ لتعزيز المصداقية، وردّ دعاية الخصوم على أمل تمهيد الطريق أمام تطوير علاقاتها مع الغرب، بحيث تعتمد على خطاب سياسي توافقي وتصالحي تجاه المجتمع الدولي.
- 3- استثمار حركة حماس تعاطف بعض الدول الغربية والمستويات الشعبية، من خلال العمل على التواصل مع المؤسسات الغربية، مثل: المجتمع المدني، والبرلمانات، والأحزاب، والجامعات والشخصيات الأكاديمية والاستشارية، وحركات التضامن الدولية، التي ترى في حركة حماس أنها حركة سياسية وليست "إرهابية"؛ وذلك لعدم إفساح المجال أمام "إسرائيل" لنقل المشهد الفلسطيني وفق رؤيتها السياسية والأمنية.
- 4- تصدير شخصيات سياسية وإعلامية مقبولة دولياً، والتقليل - قدر الإمكان - من الظهور الإعلامي للشخصيات التي ينظر إليها المجتمع الدولي على أنها متشددة.
- 5- الفصل بين العاملين السياسي والدعوي، بما يشمل الأشخاص، بحيث تتفرغ شريحة للعمل السياسي على نحو كامل، وتتفرغ شريحة أخرى للعمل الدعوي، دون المزج والدمج بين المجالين.
- 6- العمل على تأسيس هيئة تختص بملف الخطاب الموجه للغرب، تتكون من خبراء مختصين، حيث أن الخطاب الحالي يستند إلى شخصية المتحدث به، ويأتي في سياق ردود الفعل، وليس مرتكزاً على استراتيجية متكاملة للخطاب أو محددات تستند إلى خبرة قائمة على أصول العمل الدبلوماسي، التي تأخذ في الحسبان طبيعة المجتمعات الغربية.
- 7- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة للتواصل مع المجتمعات الغربية، إضافة إلى العمل الجاد على تجنيد الرأي العام العالمي، والوصول إلى المنابر الإعلامية الغربية، والاعتماد على متحدثين يتقنون اللغات الأجنبية، وإطلاق مواقع وقناة فضائية بلغات أجنبية.

- 8- تفادي عسكرة الخطاب، وتخليص المحتوى الاتصالي من المواد ذات العلاقة بالعمل العسكري، رغم إدراك الباحثة أن ذلك يندرج في إطار سياسية الحرب النفسية والمضادة التي تنتهجها حركة حماس ضد الاحتلال "الإسرائيلي".
- 9- ترشيد الخطاب الديني بحيث يكفُّ عن انتقاد الغرب على نحو يحول دون تقارب حركة حماس مع المجتمع الغربي.
- 10- إنهاء الانقسام الفلسطيني، والانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. إضافة إلى انفتاح حركة حماس على يهود العالم من أجل إيصال رسالة مظلومية الشعب الفلسطيني وأن حركة حماس ليست "إرهابية".

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1- الكتب:

- ابحيص، حسن وسعد، وائل. (2006). التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006 - 2007. ط1. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- ابراش، إبراهيم. (2009). المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. مصر: الشرق للنشر والتوزيع.
- أبو عامر، عدنان. (2006). قراءات في فوز حماس في الانتخابات التشريعية. مركز اليمان للإعلام والتدريب، غزة، فلسطين.
- أبي عيسى، وسام. (2011). الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <https://maw.cx/iwt3>
- إياد البرغوثي. (2003). الأسلمة والسياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الطبعة 2). رام الله، فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- بدر، أشرف عثمان. (2016). إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل 1987-2014. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- البرغوثي، إياد. (2000). الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة (الإصدار 1). القدس، فلسطين: مركز القدس للإعلام والاتصال.
- بن يوسف، أحمد. (1989). حركة المقاومة الإسلامية "حماس" خلفيات النشأة وآفاق المسير. ط2. أمريكا: دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- بن يوسف، أحمد. (1999). حركة المقاومة الإسلامية "حماس" حدث عابر أم بديل دائم. ط3. مصر: المركز العالمي للبحوث.
- جبارة، تيسير. (1992). دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية. عمان: دار الفرقان.
- جراعبة، محمود. (2010). مسيرة مترددة نحو السلام. رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- الحروب، خالد. (1996). حماس الفكر والممارسة السياسية. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الحمد، جواد والبرغوثي، إياد. (1997). دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (الطبعة 1). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

- الحمزراوي، نسمة. (2016). أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- دشلي، عماد. (2016). منهجية البحث العلمي. سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
- دلول، أحمد. (2019). حركة المقاومة الإسلامية حماس: عشر سنوات في غمار المعترك السياسي. اسطنبول: دار نيسلون للنشر والتوزيع.
- الزعنون، سليم. (2011). سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007 (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشاعر، ناصر الدين. (1999). عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية - وجهة نظر اسلامية - اوراق في الفكر والسياسة الاسلامية الفلسطينية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
- عبدالحى، علي. (2009). السياسة الأمريكية تجاه حركة حماس 200-2006 (الإصدار 1). القاهرة: مكتبة مدبولي.
- العمور، ثابت. (2009). مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين (الإصدار 1). الجيزة: مركز الإعلام العربي للأبحاث والمعلومات والنشر.
- العمور، ثابت. (2009). مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين: حركة "حماس" نموذجاً. القاهرة: مركز الإعلام العربي.
- غنيم، ربحي عليان عثمان. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق. صنعاء: دار صنعاء للنشر والتوزيع.
- الغنيمي، محمد طلعت. (2007). قانون السلام في الإسلام، دراسة مقارنة. الإسكندرية: المعارف.
- فالن، بيتز. (1990). معجم المصطلحات الأرشيفية: إنجليزي/ عربي. (غسان منير سنو، المترجمون) بيروت: العربية للعلوم.
- فرسون، سميح. (2004). فلسطين والفلسطينيون (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قاسم، عبد الحى. (2009). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- مشعل، شاؤول وسيلع، أبراهام. (1999). عصر حماس. إصدار يديعوت أحرونوت.
- مشعل، خالد. (1994). انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة، ط1. عمان: مركز دراسات الشرق الوسط.

نوفل، حمدان، هنية، حسين، الشوبكي، الكرمي وآخرون (2015). حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسات في الفكر والتجربة. (تحرير: محسن محمد صالح)، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <https://maw.cx/jSOjLT> يوسف، أحمد. (2015). التيه الفلسطيني. غزة، فلسطين: مؤسسة بيت الحكمة.

2- رسائل علمية:

أبو الروس، عماد عبد المحسن. (2014). تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية الإدارة والسياسة، فلسطين: غزة.

حامد، قصي. (2008). دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حميدات، رمضان محمد. (2014). مرج الزهور: صمود ومقاومة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

حميدان، زياد. (2009). بنية خطاب حركة حماس: قراءة سوسيولوجية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

خالد، محمود. (2004). أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

شديد، عامر. (2010). الخطاب السياسي لحركة "حماس" قبل وبعد انتخابات 2006 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، فلسطين.

الشيخ عيد، صادق. (2013). تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس (رسالة ماجستير غير منشورة). البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

عزام، تيسير. (2007). التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 - 2007. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عواد، عواد جميل عبد القادر. (2011). إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 2004-2010. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

3- مجلة دورية:

أبو عمرو، زياد. (1993). حماس: خلفية تاريخية سياسية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (4)13، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الشوبكي، بلال. (2006). سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية. مجلة دراسات شرق أوسطية. (10) 34-35، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

4- مقابلات شخصية:

إبراهيم أبراش - أستاذ جامعي وباحث سياسي (20 شباط/ فبراير، 2019). مقابلة خاصة.

أحمد يوسف - قيادي في حركة حماس، المستشار السياسي السابق لرئيس وزراء حكومة حماس، ووكيل وزارة الخارجية في حكومة حماس (11 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018). مقابلة خاصة.

إسماعيل رضوان - القيادي في حركة حماس ووزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة حماس (13 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

أكرم عطا الله - كاتب فلسطيني (1 كانون الثاني/ ديسمبر، 2018). مقابلة خاصة.

إياد البزم - المتحدث باسم وزارة الداخلية (11 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

باسم نعيم - عضو مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس (23 شباط/ فبراير، 2019). مقابلة خاصة.

خالد مشعل - رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس (18 نيسان/ أبريل، 2019). مقابلة خاصة.

خليل شاهين - باحث سياسي (18 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

طلال عوكل - كاتب فلسطيني (10 كانون الثاني/ يناير، 2019). مقابلة خاصة.

عدنان أبو عامر - أستاذ جامعي وباحث سياسي (18 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

غازي حمد - قيادي في حركة حماس ومتحدث سابق باسم حكومة حماس. (7 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018). مقابلة خاصة.

فوزي برهوم - المتحدث باسم حركة حماس (17 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

محمود الزهار - عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ووزير الشؤون الخارجية في حكومة حماس (24 نيسان/ أبريل، 2019). مقابلة خاصة.

مخيمر أبو سعدة - أستاذ جامعي وباحث سياسي (18 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

موسى أبو مرزوق - عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ورئيس المكتب السياسي الأسبق لحركة حماس (24 شباط/ فبراير، 2019). مقابلة خاصة.

هاني المصري - المدير العام للمركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات - مسارات (19 نيسان/ أبريل، 2019). مقابلة خاصة.

هاني حبيب - كاتب فلسطيني (19 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

هدى نعيم - عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح (10 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

وسام عفيفة - مدير عام شبكة الأقصى (5 آذار/ مارس، 2019). مقابلة خاصة.

يحيى السنوار - رئيس حركة حماس في قطاع غزة (15 أيار/ مايو، 2019). مقابلة خاصة.

5- مراجع الشبكة العنكبوتية:

- وثائق ونصوص:

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (1 أيار/ مايو، 2017). وثيقة المبادئ والسياسات العامة. تم

الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/MGo6g>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (7 كانون الأول/ ديسمبر، 2017). نص خطاب رئيس المكتب

السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية تعقياً على القرار الأمريكي بشأن القدس. تم

الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/zp5ki>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (23 كانون الثاني/ يناير، 2018). نص خطاب رئيس المكتب

السياسي إسماعيل هنية حول آخر التطورات السياسية. تم الاسترداد من موقع حركة

حماس: <https://maw.cx/wWVLU>

دائرة شؤون المفاوضات. (1 أيار/ مايو، 2006). نص وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد

من موقع منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات: <https://maw.cx/S9oZ>

كتلة التغيير والإصلاح المجلس التشريعي الفلسطيني. (28 تشرين الأول/ أكتوبر، 2009). قائمة

"التغيير والإصلاح" البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية

2006. تم الاسترداد من كتلة التغيير والإصلاح: <https://maw.cx/mxfEO>

مؤسسة مفتاح. (28 آذار/ مارس، 2006). نص البيان الوزاري والتشكيلية الوزارية لحكومة

هنية. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية. تم الاسترداد من موقع

مؤسسة مفتاح: <https://maw.cx/BuxQ>

ميثاق حركة حماس (1988). تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/w42VW>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (17 آذار/ مارس، 2005). النص الحرفي "إعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17. تم الاسترداد من موقع وكالة

<https://maw.cx/8wPGF> :الأنباء والمعلومات الفلسطينية

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (28-29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018). قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الدورة الثلاثون "دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية". تم الاسترداد من موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: <https://maw.cx/r5Ffvw>

- مقالات:

أبو بكر، بكر. (5 أيار/ مايو، 2017). وثيقة "حماس" في الميزان. تم الاسترداد من موقع وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية: <https://maw.cx/oFpqh>

أبو عامر، عدنان. (30 كانون الأول/ ديسمبر، 2016). قلق إسرائيل من حضور "حماس" في أوروبا. تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: <https://maw.cx/WbnyA>

أبو عامر، عدنان. (22 يناير/ كانون الثاني، 2017). فلسطين والسياسة الأميركية. تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: <https://maw.cx/mjdFDS>

الأشقر، أسامة. (1 أيار/ مايو، 2017). حماس.. من الميثاق إلى الوثيقة.. ما الجديد؟. تم الاسترداد من موقع المركز الفلسطيني للإعلام: <https://maw.cx/gDcH>

البشتاوي، عماد. (29 أيار/ مايو، 2017). حماس من الميثاق إلى الوثيقة. وكالة معاً الإخبارية. تم الاسترداد من موقع معاً الإخبارية: <https://maw.cx/bJuJkz>

الحاج، سعيد. (6 أيار/ مايو، 2017). وثيقة حماس السياسية.. أبعد من النصوص المكتوبة. تم الاسترداد من موقع علامات أون لاين: <https://maw.cx/X1yiq>

الحروب، خالد. (18 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2017). ميثاق حماس الجديد. تم الاسترداد من موقع صحيفة الأيام: <https://maw.cx/akJUd>

الدجني، حسام. (22 شباط/ فبراير، 2009). العلاقات الروسية الحمساوية. تم الاسترداد من موقع دنيا الوطن: <https://maw.cx/On6jz>

رزقة، يوسف. (3 أيار/ مايو، 2017). قراءة في وثيقة حماس. تم الاسترداد من موقع فلسطين أون لاين: <https://maw.cx/DTVmKr>

سلامة، عبد الغني. (5 نيسان/ أبريل، 2017). قراءة في وثيقة حماس (1~2). تم الاسترداد من موقع صحيفة الأيام: <https://maw.cx/OAjtT>

سنكي، المصطفى. (21 نيسان/ أبريل، 2015). **الميثاق السياسي بين الاختيار والاضطرار**. موقع مغرس. تم الاسترداد من موقع هسبريس: <https://maw.cx/vfuTPd>

الشامي، حاتم. (26 أيلول/ سبتمبر، 2005). **أمريكا وإعادة تأهيل العالم الإسلامي**. مقال في دورية، 1329. تم الاسترداد من موقع الحوار المتمدن: <https://maw.cx/0pPDR>

الشيخ خليل، نهاد. (3 أيار/ مايو، 2017). **حركة حماس من الميثاق إلى الوثيقة**. تم الاسترداد من موقع فلسطين أون لاين: <https://maw.cx/7b9J>

صالح، محسن. (24 حزيران/ يونيو، 2015). **عن الهدنة مع إسرائيل وفصل الضفة عن القطاع**. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <https://maw.cx/wsgH>

صالح، محسن. (2017). **عن الجدل حول الوثيقة السياسية لـ حماس**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/CEp6t5>

عراي، ساري. (3 نيسان/ أبريل، 2017). **وثيقة حماس.. صياغة جديدة أم تحولات جوهرية؟** تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/9CdA14>

عفانة، عماد. (22 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2006). **المخططات الأمريكية لمواجهة "حماس" ... بين التطبيق والنظرية!!!**. تم الاسترداد من موقع شبكة فلسطين للحوار: <https://maw.cx/5TjBG>

عمرو، نبيل. (2004). **حماس والسلطة والبحث عن المنطقة الثالثة**. الشرق الأوسط (9267). تم الاسترداد من موقع جريدة الشرق الأوسط: <https://maw.cx/9V2Et>

عوكل، طلال. (4 أيار/ مايو، 2017). **وقفة أولية سريعة ومحادية أمام حماس "الجديدة"**. تم الاسترداد من موقع وكالة سما الإخبارية: <https://maw.cx/ghfdGo>

عيسى، أحمد. (7 أيار/ مايو، 2017). **بين الميثاق والوثيقة**. تم الاسترداد من موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: <https://maw.cx/9v7PR>

الفرا. أشرف. (8 حزيران/ يونيو، 2014). **السياسة الأوروبية تجاه حركة حماس**. تم الاسترداد من موقع دنيا الوطن: <https://maw.cx/iow9>

الفرا. أشرف. (15 حزيران/ يونيو، 2014). **العلاقة بين روسيا وحركة حماس**. تم الاسترداد من موقع دنيا الوطن: <https://maw.cx/QX5q>

قاسم، عبد الستار. (17 أيلول/ سبتمبر، 2017). **إلى أين تميل حماس؟**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/0Hi5R>

كيالي، ماجد. (2017). **نظرة نقدية أولية للوثيقة "الحمساوية"**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/CN9ed>

المبحوح، وائل. (تموز/ يوليو، 2017). مقالة علمية محكمة (4): حماس بين الميثاق والوثيقة:

قراءة في الثابت والمتغير. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

<https://maw.cx/hbbL0S>

وني، وسيم. (28 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2018). صفقة القرن وقطار التطبيع. تم الاسترداد من

موقع أمد للإعلام: <https://maw.cx/8nOL>

- مقابلات تلفزيونية:

آر تي العربية. (7 أيار/ مايو، 2017). رئيس الوزراء "الإسرائيلي"، موقفي من وثيقة حماس

وما يجب العمل بها. تم الاسترداد من موقع يوتيوب: <https://maw.cx/frPCV>

آر تي العربية. (8 أيار/ مايو، 2017). محمود عباس: وثيقة حماس غامضة ولن نرضى بغير

المبادرة العربية!. تم الاسترداد من موقع يوتيوب: <https://maw.cx/VysVQ>

تلفزيون فلسطين. (31 كانون الأول/ ديسمبر، 2018). الرئيس عباس يضيء شعلة انطلاق فتح،

رام الله. تم الاسترداد من موقع يوتيوب: <https://maw.cx/MvwPsD>

الجزيرة للدراسات. (31 تشرين الأول/ أكتوبر، 2016). مقابلة مع خالد مشعل، ندوة التحولات في

الحركات الإسلامية، الدوحة. تم الاسترداد من موقع يوتيوب: <https://maw.cx/go1jwk>

الجزيرة نت. (16 كانون الثاني/ يناير، 2017). لقاء خاص: جيمي كارتر.. فلسطين سلام وليس

فصلاً عنصرياً. تم الاسترداد من موقع قناة الجزيرة نت: <https://maw.cx/83dCk7>

الجزيرة نت. (16 نيسان/ أبريل، 2009). مقابلة عضو مجلس العموم البريطاني جيرمي كوربان،

قناة الجزيرة، برنامج ما وراء الخبر، الانفتاح الغربي على حركة حماس، تم الاسترداد من

موقع الجزيرة نت: <https://goo.gl/B6bwsd>

الجزيرة نت. (26 نيسان/ أبريل، 1998). مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، حماس والسلطة

الفلسطينية وإسرائيل. برنامج الشريعة والحياة، الدوحة. تم الاسترداد من موقع الجزيرة

نت: <https://maw.cx/844nWW>

قناة الأخبار يورونيوز. (11 تموز/ يوليو، 2008). خالد مشعل ليورونيوز: على أوروبا أن تقود

المجتمع الدولي بدلا من الإدارة الأمريكية الفاشلة. تم الاسترداد من موقع يورونيوز:

<https://maw.cx/sCtW>

وكالة AFP. (21 آب/ أغسطس، 2018). هنية في خطبة العيد، غزة. تم الاسترداد من موقع

يوتيوب. <https://maw.cx/Ytuk>

- تصاريح وبيانات صحفية:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). (19 كانون الثاني/ يناير، 2019). لتصفية القضية الفلسطينية وسلخ غزة عن الجسم الفلسطيني، العالول: إدخال الأموال إلى غزة عبر إسرائيل وأمريكا أحد حلقات صفقة القرن. تم الاسترداد من موقع حركة فتح: <https://maw.cx/ATou>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (14 كانون الأول/ ديسمبر، 1987). بيان الانطلاقة الأول. تم الاسترداد من موقع حماس: <https://maw.cx/GH2Wx>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (11 آذار/ مارس، 1991). بيان صحفي رفضاً لزيارة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/0gw9f9>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (23 أيلول/ سبتمبر، 1991). بيان للتاريخ لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/fAbJU>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (18 كانون الأول/ ديسمبر، 1991). تصريح تعقيباً على قرار الأمم المتحدة بشأن إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/6uLdc>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (22 تموز/ يوليو، 1992). بيان صحفي رفضاً للمؤامرة الأمريكية. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/XCujwN>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (16 نيسان/ أبريل، 1994). بيان مهم صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس، رابين يفتعل معارك وهمية للتغطية على فشل سياسته الإجرامية. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/I8FMz>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (26 أيار/ مايو، 1994). بيان صحفي رفضاً لعرض عرفات لإشراك حماس في سلطة الحكم الذاتي. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/Icf5H>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (1 كانون الثاني/ يناير، 1996). بيان صحفي حول انتخابات الحكم الذاتي لسنة 1996. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/mwqLHM>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (3 أيلول/ سبتمبر، 1996). تصريح صحفي حول العدوان الأمريكي على العراق. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/i1IaTi>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (16 أيلول/ سبتمبر، 1996). كلمة الناطق باسم حماس إبراهيم غوشة إلى الشعب الفلسطيني حول موقف الحركة من الحكم الذاتي والانتخابات. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/mCi0>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (3 أيار/ مايو، 1997). تصريح صحفي حول لقاء ممثل حركة حماس في دمشق بالبابا شنودة. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/cd9HoH>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (6 أيار/ مايو، 1997). بيان صحفي حول الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/oEHM8>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (12 آب/ أغسطس، 1997). بيان صحفي حول جولة المبعوث الأمريكي دبنس روس في المنطقة. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/NV2e>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (13 أيلول/ سبتمبر، 1997). تصريح صحفي حول تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/n6V0F>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (18 أيلول/ سبتمبر، 2001). بيان حول التحركات الأمريكية والدولية بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن. تم الاسترداد من موقع حركة حماس الرسمي: <https://maw.cx/Xigd>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (18 أيلول/ سبتمبر، 2001). بيان حول التحركات الأمريكية والدولية بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/Xigd>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (3 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2001). بيان حول الهجمة الأمريكية على حركة حماس وإدراجها ضمن قائمة الإرهاب. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/2DhIxd>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (15 آذار/ مارس، 2003). بيان صادر عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي حول خطاب بوش بخصوص خارطة الطريق وتعيين رئيس وزراء. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/sCjYov>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (8 أيلول/ سبتمبر، 2003). بيان صحفي دعوة للأمة لمواجهة الحرب الشاملة على حماس والشعب الفلسطيني. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/Ep5VP>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (23 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2004). بيان صحفي تعقبا على إعلان فوز جورج بوش بولاية ثانية. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/zxuNTp>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (10 نيسان/ أبريل، 2006). بيان صحفي حول التصعيد الإسرائيلي وفرض الحصار. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/nYmr>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (9 آذار/ مارس، 2011). تصريح صحفي تعقيباً على اتهام وزير خارجية بريطانيا لحركة حماس بخنق حرية التعبير الديمقراطي. تم الاسترداد من

موقع حركة حماس: <https://maw.cx/IKAYkz>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (3 نيسان/ أبريل، 2011). تصريح صحفي استهجاناً لرضوخ القاضي غولد ستون للضغوط التي مورست عليه للتشكيك بنتائج التحقيق. تم الاسترداد

من موقع حماس: <https://maw.cx/Ii4zTE>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (20 أيار/ مايو، 2011). تصريح صحفي إدانة لخطاب أوباما

المنحاز للاحتلال. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/wFocgz>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (28 أيار/ مايو، 2011). تصريح صحفي: دعوة "بان كي مون" لعدم إرسال سفن مساعدات إلى غزة تشجيع للاحتلال على الاستمرار في حصاره

وعدوانه. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/xlFdNY>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (17 كانون الأول/ ديسمبر، 2014). بيان صحفي ترحيباً بقرار المحكمة الأوروبية برفع اسم حركة حماس من قائمة الإرهاب. تم الاسترداد من

موقع حركة حماس: <https://maw.cx/74nQ01>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (25 كانون الأول/ ديسمبر، 2014). بيان صحفي تهنئة للمسيحيين بعيد الميلاد. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/yYDz>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (9 أيار/ مايو، 2015). بيان حماس ترحيباً بدعوة اتحاد المنظمات اليسارية في أوروبا لمقاطعة العدو الصهيوني. تم الاسترداد من موقع حركة

حماس: <https://maw.cx/zJzlvQ>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (29 حزيران/ يونيو، 2015). بيان صحفي تعليقاً على تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان. تم الاسترداد من موقع حركة حماس:

<https://maw.cx/pCEkV>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (11 أيلول/ سبتمبر، 2015). تصريح صحفي تعقيباً على قرارات الخزانة الأمريكية ضد قيادات بالحركة. تم الاسترداد من موقع حركة حماس:

<https://maw.cx/oYhD5n>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (19 كانون الثاني/ يناير، 2016). تصريح صحفي ترحيباً بالبيان الصادر عن مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من موقع حركة

حماس: <https://maw.cx/Kjs4>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (17 نيسان/ أبريل، 2016). نص رسالة حركة حماس إلى رئاسة مؤتمر القمة الإسلامية. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/oapb>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (9 تشرين الثاني/نوفمبر، 2016). **تصريح صحفي حول فوز ترامب في الانتخابات الأمريكية**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/dUxa>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (26 تموز/ يوليو، 2017). **بيان صحفي تعقيباً على قرار محكمة العدل الأوروبية**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/4IYioq>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (7 كانون الثاني/ يناير، 2018). **تصريح صحفي إشادة بالموقف المسيحي الرافض لزيارة ثيوفيلوس**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/fixa0q>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (31 كانون الثاني/ يناير، 2018). **تصريح صحفي بشأن القرار الأمريكي إدراج هنية على لائحة "الإرهاب"**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/ykCGOh>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (15 شباط/ فبراير، 2018). **تصريح صحفي تعقيباً على إقرار مجلس النواب الأمريكي عقوبات على الحركة**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/SdfR>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (19 آذار/ مارس، 2018). **تصريح صحفي تعقيباً على خطاب عباس**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/xW8t5>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (10 تموز/ يوليو، 2018). **بيان صحفي صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس حول التطورات السياسية المتعلقة بقضيتنا الفلسطينية**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/tFgg>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (28 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018). **باسم نعيم: الهجوم على المعبد اليهودي بأمريكا يؤكد أن الإرهاب لا دين له**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/HaGA>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (1 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2018). **بيان مشترك حول لقاء قيادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/IVz3UR>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (14 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2018). **تصريح صحفي تعقيباً على إدراج الخارجية الأمريكية العاروري على قائمة الإرهاب**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/H8dzk>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (7 كانون الأول/ ديسمبر، 2018). **تصريح صحفي حول فشل مشروع قرار يدين المقاومة**. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/LyKo>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (22 كانون الأول/ ديسمبر، 2018). تصريح صحفي حول قرار ما يسمى بالمحكمة الدستورية بحل التشريعي. تم الاسترداد من موقع حركة حماس:

<https://maw.cx/u6VzOr>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (1 كانون الثاني/ يناير، 2019). تصريح صحفي تعقيباً على خطاب عباس. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/QLyfy>

- الأخبار:

أبو مرزوق، موسى. (17 شباط/ فبراير، 2015). "حماس" ترفض شروط "الرباعية" التي حملها بلير. تم الاسترداد من موقع فلسطين أون لاين: <https://maw.cx/wxhq2>

أخبار الأمم المتحدة. (31 كانون الثاني/ يناير، 2006). اللجنة الرباعية تشترط تقديم الدعم للحكومة الفلسطينية. تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة: <https://maw.cx/ceHvgv>

أخبار الأمم المتحدة، (26 أيلول/ سبتمبر، 2006). المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة يهاجم المجتمع الدولي. تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة:

<https://maw.cx/4giLn>

أخبار الأمم المتحدة. (15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2006). اللجنة الرباعية تعرب عن أملها في أن تتمكن الحكومة الجديدة من جذب المجتمع الدولي. تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة:

<https://maw.cx/h5Wo>

أخبار الأمم المتحدة. (15 كانون الأول/ ديسمبر، 2008). اللجنة الرباعية تعقد اجتماعاً اليوم بالمقر الدائم بنيويورك لدعم عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. تم الاسترداد من

موقع الأمم المتحدة: <https://maw.cx/igSK1Z>

أخبار الأمم المتحدة. (11 تموز/ يوليو، 2017). تقرير جديد للأمم المتحدة يوثق 10 سنوات من العزلة والأزمة في غزة. تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة: <https://maw.cx/P6Po5r>

آر تي العربية. (18 أيار/ مايو، 2017). الخارجية الروسية تعلق على التغيرات في "حماس". تم الاسترداد من <https://ar.rt.com/iub0>

بلوشة، حازم. (2013). حماس والمسيحيون في قطاع غزة - حماية أمنية واتهام بالتمييز. Deutsche Welle. تم الاسترداد من موقع <https://maw.cx/a1q9mF:BW>

بي بي سي العربية. (23 نيسان/ أبريل، 2009). من يريد التفاوض مع حماس. تم الاسترداد من <https://maw.cx/Z3rH1Y> :BBC Arabic

بي دي أس العربية (2013). عن حركة مقاطعة إسرائيل "BDS". تم الاسترداد من موقع BDS: <https://maw.cx/IYe1>

الجزيرة نت. (26 حزيران/ يونيو، 2009). مشعل: مستعدون لمحاورة إدارة أوباما. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/FIRiK>

الجزيرة نت. (3 أيار/ مايو، 2017). دعوات في بريطانيا للتعامل بإيجابية مع وثيقة حماس نقلاً عن وكالة الأناضول. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/D6sx>

الجزيرة نت. (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013). حماس تخاطب الإعلام الغربي بامرأة. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: <https://maw.cx/hvrs>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (1 أيار/ مايو، 2017). مشعل: وثيقة حماس تقوم على الانفتاح والتطور دون الإخلال بالثوابت. تم الاسترداد من موقع حركة حماس الرسمي: <https://maw.cx/xWJu8>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (4 أيار/ مايو، 2017). برلماني أوروبي: وثيقة حماس تساعد في رفع الحصار عن غزة. تم الاسترداد من موقع حماس الرسمي: <https://maw.cx/wdqqa>

حركة المقاومة الإسلامية (حماس). (4 آذار/ مارس، 2019). هنية: العلاقة مع مصر عميقة ودخلت فضاء الحوار الاستراتيجي. تم الاسترداد من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/pravBV>

دي دبليو العربية. (2 أيار/ مايو، 2017). صحف ألمانية: حماس عدلت ميثاقها لتجاوز بؤسها الذاتي. تم الاسترداد من DW Arabic: <https://maw.cx/jrIly>

سكاي نيوز عربية. (7 كانون الثاني/ يناير، 2018). إسرائيل تمنع 11 منظمة دولية من دخول فلسطين. تم الاسترداد من موقع سكاي نيوز عربية: <https://maw.cx/XsnlUd>

سي أن أن العربية. (4 تموز/ يوليو، 2009). النص الكامل لخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالقاهرة. تم الاسترداد من: <https://maw.cx/JSKSDB> CNN Arabic

فلسطين الآن. (17 كانون الأول/ ديسمبر، 2016). 24 عاماً على ذكرى إبعاد قادة المقاومة لـ"مرج الزهور". تم الاسترداد من موقع فلسطين الآن: <https://maw.cx/qjNh0>

القدس دوت كوم. (3 أيار/ مايو، 2017). الخارجية الأمريكية: لم نغير موقفنا من حماس. تم الاسترداد من موقع صحيفة القدس: <https://maw.cx/MzPo1>

المركز الفلسطيني للإعلام. (28 آب/ أغسطس، 2006). يلتقي مشعل في دمشق للتوسط بشأن الجندي. دمشق. تم الاسترداد من موقع شبكة فلسطين للحوار: <https://maw.cx/YKt6s3>

وكالات الرأي الفلسطينية للإعلام. (3 نيسان/ أبريل، 2017). مشعل يدعو دول العالم لالتقاط فرصة التعامل مع حماس. تم الاسترداد من موقع وكالة الرأي الفلسطينية: <https://maw.cx/js7LQ>

وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء. (2 أيار/ مايو، 2017). الاتحاد الأوروبي: وثيقة حماس الجديدة لن تغير موقفنا منها. تم الاسترداد من موقع وكالة آكي الإيطالية للأنباء: <https://maw.cx/r5ZOW>

ويكيليكس. (28 آب/ أغسطس، 2011). "ويكيليكس": رسالة من الدويك إلى القتل الأميركي تكشف عن اتصالاته مع واشنطن. تم الاسترداد من موقع صحيفة الأيام: <https://maw.cx/xyUT1R>

- تقرير/ تقدير استراتيجي وبرامج يوتيوب:

قسم المعلومات والأرشيف. (2010). تقرير معلومات (16): دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات: <https://maw.cx/2ghdP>

الكاشف، شهدي. (2012). غزة: BBC. اعتصام عشرات المسيحيين في أحد كنائس غزة. تم

الاسترداد من موقع BBC: <https://maw.cx/FZ7AH>

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (15 أيلول/ سبتمبر، 2011). محاولات فك الحصار عن قطاع غزة... إلى أين؟. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

<https://maw.cx/p2yu8>

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (20 تشرين الأول/ أكتوبر، 2014). التفاعل الجماهيري في أوروبا مع فلسطين خلال عدوان 2014 وآفاقه المحتملة. تم الاسترداد من موقع مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات: <https://maw.cx/VzRRPp>

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (أيلول/ سبتمبر، 2018). تطورات صفقة القرن ومساراتها المحتملة. تم الاسترداد من موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

<https://maw.cx/a8cDW>

المصري، هاني. (2018). التهدة والمصالحة وصفقة ترامب.. بين تحديات التدهور والخلاص الوطني. تم الاسترداد من موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية

- مسارات: <https://maw.cx/iiR3R4>

- دراسات:

أبو كريم، منصور. (2018). الفكر السياسي لحركة حماس بين الميثاق والوثيقة. (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، المنتج) تم الاسترداد من موقع المركز

الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: <https://maw.cx/LUKFtC>

حمدان، أسامة. (3 آذار/ مارس، 2014). العلاقات الدولية لحركة حماس. بيروت. تم الاسترداد

من موقع حركة حماس: <https://maw.cx/VNqevV>

حمدان، محمد. (17 آب/ أغسطس، 2016). رؤية قانونية تحليلية لجرائم الحرب الاسرائيلية في "تقرير جولدستون". تم الاسترداد من موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات

الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية: <https://maw.cx/RylHJE>

مركز دراسات الشرق الأوسط. (8 تموز/ يوليو، 2010). **دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية**. تم الاسترداد من موقع مركز دراسات الشرق

الأوسط. الأردن.: <https://maw.cx/joDr>

منير، شيماء. (12 حزيران/ يونيو، 2017). **وثيقة حماس... تغيير تكتيكي أم تحول استراتيجي؟**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترداد من موقع مركز الأهرام

للدراسات السياسية والاستراتيجية: <https://maw.cx/DbuQ>

نوفل، أحمد وصالح، محسن. (2014). **موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- المعاجم:

معجم المعاني الجامع. (د. ت). **تعريف ومعنى مواثيق**. تم الاسترداد من موقع المعاني... لكل رسم

معنى: <https://maw.cx/KqKb>

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Books

- BEVERLEY M. E. (1996). **Islamic Politics in Palestine**. I. B. Tauris, London.
Brenner B. (2016). **Gaza under Hamas: From Islamic Democracy to Islamist Governance**, I.B. Tauris & Co Ltd
Levitt M. (2007). **Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad**, Yale University.

2- Internet Websites

- Press Releases and Statements

- AMNESTY INTERNATIONAL. (August 23, 2017). **Palestine: Dangerous escalation in attacks on freedom of expression**. <https://maw.cx/IUByJp>
Council of the European Union. (July 22, 2014). **Council conclusions on the Middle East Peace Process**. PRESS EN. <https://maw.cx/PzONwE>
EUROPEAN COMMISSION. (September 29, 2003). **2527th Council meeting**. <https://maw.cx/rGpinG>
EUROPEAN UNION. (September. 1, 2018). **Statement by the Spokesperson on UNRWA**. <https://maw.cx/b7pQ>

General Court of the European Union. PRESS RELEASE. (December 14, 2018). **The General Court dismisses the action brought by Hamas against the decisions to maintain the freezing of its funds as an entity involved in acts of terrorism.** <https://maw.cx/m6lOw2>

HUMAN RIGHTS WATCH. (October 23, 2018). **Palestine: Authorities Crush Dissent.** <https://maw.cx/khZsk2>

Nauert, H. (August 28, 2018). **Department Press Briefing.** U.S DEPARTMENT of STATE. <https://maw.cx/L6ExW>

The Office of the EU Representative. (December 4, 2018). **The EU Missions in Jerusalem and Ramallah condemn death sentences issued in Gaza.** Press and information team - Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). <https://maw.cx/mBW3>

The White House. (May 23, 2017). **Remarks by President Trump at the Israel Museum.** Jerusalem. <https://maw.cx/6c16>

U.S DEPARTMENT OF STATE. (April 29, 2004). **Countering Terrorism on the Economic Front.** Patterns of Global Terrorism. OFFICE OF THE COORDINATOR FOR COUNTERTERRORISM. <https://maw.cx/khAKsd>

U.S DEPARTMENT OF STATE. (September 8, 2015). **Terrorist Designations of Yahya Sinwar, Rawhi Mushtaha, and Muhammed Deif.** <https://maw.cx/eGDAM>

U.S. DEPARTMENT of STATE. (September 16, 2016). **State Department Terrorist Designation of Senior Hamas Official - Fathi Hammad.** <https://maw.cx/iDsmDR>

U.S DEPARTMENT OF STATE. (January 31, 2018). **State Department Terrorist Designations of Ismail Haniyeh, Harakat al-Sabireen, Liwa al-Thawra, and Harakat Sawa'd Misr (HASM).** <https://maw.cx/P5JUk8>

U.S. Department of the Treasury. (March 18, 2010). **Treasury Designates Gaza-Based Business, Television Station for Hamas Ties.** <https://maw.cx/oOSH>

- News

Hamas Web. (May 20, 2017). **Haniya calls Russian deputy foreign minister.** <https://maw.cx/CIOL7>

MEMRI. (June 13, 2010). **The Banning of Al-Aqsa TV in France Based on MEMRI Research.** Special Announcements No.115. <https://maw.cx/2HR1mf>

News, European Parliament. (February. 22, 2017). **EP Delegation for relations with Palestine denied access to Gaza in its tenth year of blockade.** <https://maw.cx/KnVXw>

- Periodical Journal

- Cagaptay, S., Chosak, J., Eisenstadt, M., Fishman, B., Henderson S. Herzog, M., Makovsky, D., Ross, D. Satloff, R. Solomon, J.& Yaghi, M. (February 2006). **Hamas Triumphant, Implications for Security, Politics, Economy, and Strategy**, (Editor Robert Satloff), Policy Focus #53, THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy. <https://maw.cx/1fUy>
- Cohen Y., White J. (October 2009). **Hamas in Combat, The Military Performance of the Palestinian Islamic Resistance Movement**. Washington Institute for Near East Policy. <https://maw.cx/iLEG>
- Curtis J. (2016). **Why Hamas: The Socioeconomic and Political Foundations of the Islamists, Popularity**, Expose Magazine. <https://maw.cx/0ehAj>
- Gold R. (November 1, 2005). **America's Hamas Dilemma:Spreading Democracy or Combating Terrorism?.** (5)8. Jerusalem Center For Public Affairs. <https://maw.cx/DKv33o>
- Intelligence and Terrorism Information Center at the Center for Special Studies. (C.S.S). (March 21, 2006). **The Hamas Charter (1988)**. <https://maw.cx/w0pV>
- Long, B. (2010). **The Hamas Agenda: How Has It Changed?.** Winter (14)4, Middle East Policy Council. <https://maw.cx/EZCW>
- Scham P., Abu-Irshaid O. (June 1, 2009) **Hamas: Ideological Rigidity and Political Flexibility**. Special Report 224, UNITED STATE of PEACE. <https://maw.cx/V1LrN>
- Siegman, H. (2010). **US Policy Blocks Middle East Peace**. (Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations), Norwegian Peacebuilding Centre 2010: <https://maw.cx/eV4MP>

- TV Interviews

- Hawking S. Al Jazeera English. (January 26, 2009). **Stephen Hawking on the Gaza debacle - Riz Khan show**, <https://maw.cx/sHQq>

- Articles

- Abrams E. (May 16, 2018). **Gaza and Hamas**. COUNCIL OF FOREIGN RELATIONS. <https://maw.cx/o3Sy>
- ALSOOS, I & BROWN, N. J. (April 11, 2018). **Hamas: Constrained or Nimble?.** Carnegie Endowment for International Peace. <https://maw.cx/YYWk>

BROWN, N. J. (February 02, 2006). **Aftermath of the Hamas Tsunami.** Carnegie Endowment for International Peace. <https://maw.cx/d1r2NB>

Byman D., (May 16, 2018). **Trump and Obama both ignored Gaza at great cost,** Vox website. <https://maw.cx/XAaYyF>

Crooke A, Milton-Edwards B. (August 25, 2004), **ELUSIVE INGREDIENT: HAMAS AND THE PEACE PROCESS,** CONFLICTS FORUM. <https://maw.cx/XE94Fm>

Finkelstein N. G. (July 7, 2018). **The Gaza blockade is illegal– and so is the use of force to maintain it.** MONDOWEISS. <https://maw.cx/wo5hOX>

Goldenberg S. (Jan 9, 2009). **Obama camp 'prepared to talk to Hamas.** The Guardian. <https://maw.cx/ZbFhC9>

Hearst D. (May 2, 2017). **A Palestinian state on 1967 borders: Is Hamas going to Hajj as everyone is leaving?,** MIDDLE EAST EYE. <https://maw.cx/Wi0UUo>

Helm S. (May 19, 2017). **If we cared about peace we would be talking to Hamas,** THE GUARDIAN. <https://maw.cx/vHcGL>

Herf, J. (August 1, 2014). **In Their Own Words: Why They Fight: Hamas' Too-Little-Known Fascist Charter.** THE AMERICAN INTEREST. <https://maw.cx/Aw00>

Herzog M. (March/April 2006). **Can Hamas Be Tamed?.** THE WASHINGTON INSTITUTE. <https://maw.cx/HhGVD>

Kershner I. (July 21, 2018), **Hamas and Israel Are in a Perilous Cycle. Is War a Miscalculation Away?,** The New York Times. <https://maw.cx/jnq3LE>

Kessel J., & Klochandler P. (May 2, 2009). **Hamas gaining international legitimacy,** The Electronic Intifada. <https://maw.cx/LToh>

KOSS, M. (July 11, 2018). **Flexible Resistance: How Hezbollah and Hamas Are Mending Ties.** Carnegie Endowment for International Peace. <https://maw.cx/LToh>

Kushner J., Greenblatt J. & Friedman D. (July 19, 2018). **Help is at hand for Palestinians. It's all up to Hamas,** The Washington Post. <https://maw.cx/GZgOO>

Levitt L., Rich M. (May 1, 2017). **Hamas's Moderate Rhetoric Belies Militant Activities,** THE WASHINGTON INSTITUTE. <https://maw.cx/pyO6>

Lovatt H. (May 3, 2017). **Time to bring Hamas in from the cold,** MIDDLE EAST EYE. <https://maw.cx/qnAF>

Macintyre. D. (October. 14, 2017). **Tony Blair: 'We were wrong to boycott Hamas after its election win'.** THE GUARDIAN. <https://maw.cx/ZQR4n>

McCarthy, R. (October 18, 2009). **Hamas patrols beaches in Gaza to enforce conservative dress code.** The Guardian. <https://maw.cx/oGdCKf>

McIntyre, N. (May 1, 2017). **Hamas to drop call for Israel's destruction in new policy document.** INDEPENDENT. <https://maw.cx/mox17>

ROSE D. (April 2008). **THE GAZA BOMBSHELL**, VANITY FAIR.
<https://maw.cx/hww2bJ>

Walsh, D. (May 2, 2017). **Hamas Leader Plays Final Hand: Trying to Lift Group's Pariah Status**. The New York Times.
<https://maw.cx/XM2tsu>

Wintour P. (May 1, 2017). **Hamas presents new charter accepting a Palestine based on 1967 borders**. The Guardian. <https://maw.cx/XSWx>

Young M. (February 28, 2019). **Is the U.S. Losing Europe When It Comes to the Middle East?**, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE. <https://maw.cx/8pix>

Yousef A. (June 20, 2007). **What Hamas Wants**. The New York Times.
<https://maw.cx/kbnVE>

Yousef A. (June 28, 2007). **Ahmed Yousef: Engage With Hamas**. The Palestinian Chronical. <https://maw.cx/aRrgn>

- Memo

AIPAC. (May 8, 2017). **New Hamas Document Calls for Israel's Destruction**. The American Israel Public Affairs Committee, Washington. <https://maw.cx/8TyqY3>